جامعة الحاج لخضر باتنة -1-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية:
دراسة حالة إتحاد المغرب العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في: العلوم السياسية،
تخصص الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطية.

إعداد الباحثة
أحلام علوان

اشراف الأستاذ
عبد الحق زغدار

أعضاء لجنة المناقشة.

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
طلال لموشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	رئيسا
عبد الحق زغدار	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	مشرفا ومقررا
رضا دمدوم	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة -3-	عضوا مناقشا
فاطمة حموتة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة -1-	عضوا مناقشا
كريمة عباسي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سطيف -2-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023 م.

﴿ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين﴾

سورة الأحقاف، الآية 15.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أعانني ووفقني على انجاز هذا العمل المتواضع، نحمده على كل النعم ونشكره بالقول والعمل والاخلاص لوجهه الكريم ، ونسأله السداد والتوفيق.

وبعد الشكر لله سبحانه وتعالى أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف "عبد الحق زغدار" على قبوله الاشراف على هذا العمل وعلى توجيهاته ونصائحه القيّمة وتحمله تأخري في انجاز العمل.

كما أغتنم الفرصة لأعبر عن شكري الخالص للسادة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل وتحملهم عناء قراءة الأطروحة وتقييمها.

إهداء:

إلى شهداء الأمة الاسلامية، السابقين منهم والسائرين في طريق الجهاد حتى النصر أو الاستشهاد.

إلى زوجي مهدي خداش احتراما وتقديرا وعرفانا بالجميل.

إلى أبنائي لقمان، إياد ورائد حفظهم الله.

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى اخوتي محمد، حسان، كنزة.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

شهد العالم مع نهاية الحرب الباردة تطور المشاريع التكاملية عبر الأقاليم نتيجة تغير الوضع الدولي في تلك المرحلة بطريقة راديكالية سلمية لم تكن متوقعة، بالإضافة إلى تراجع مكانة الدولة القومية لصالح فاعلين جدد، الأمر الذي زاد من حدة الاعتماد المتبادل بين الدول عن طريق التكامل. ويعتبر موضوع التكامل في منطقة المغرب العربي أحد أهم المواضيع المطروحة للنقاش خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين اتجه العالم إلى تعميق التكامل وبروز العديد من النماذج التكاملية الناجحة، ليبقى فشل التكامل في منطقة المغرب العربي محل جدل خاصة لانتمائه لمنطقة محورية في السياسة الدولية.

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أثر المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية عبر التركيز على إتحاد المغرب العربي، وتنطلق من اشكالية تتساءل عن أثر المعضلة الأمنية على التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي، إذ يرتكز اللاتكامل المغاربي على مجموعة من المعيقات التي تثبط سيرورته منذ انشائه وتعد المعضلة الأمنية في المنطقة أهم معيق لها، وتنتهي الدراسة إلى أن نجاح التكامل في المغرب العربي يبقى رهين القضاء على المعضلة الأمنية بالمنطقة.

Abstract:

With the end of the Cold War, the world witnessed the development of integration projects across regions as a result of the change in the international situation at that stage in an unexpected and radical and peaceful manner, in addition to the decline in the status of the nation-state in favor of new actors, which increased the interdependence between countries through integration. The issue of integration in the Arab Maghreb region is one of the most important topics for discussion, especially in the post-Cold War phase, when the world tended to deepen integration and the emergence of many successful integration models, so that the failure of integration in the Arab Maghreb region remains controversial, especially because it belongs to a pivotal region in international politics.

This study aims to highlight the impact of the security dilemma on the integration experiences by focusing on the Arab Maghreb Union, and proceeds from a problem that wonders about the impact of the security dilemma on the integration experience in the Arab Maghreb region, as Maghreb inintegration is based on a set of obstacles that inhibit its process since its inception and the security dilemma in the region is the most important obstacle to it, and the study concludes that the success of integration in the Arab Maghreb remains dependent on the elimination of the security dilemma in the region.

مقدمـــة

مقدمة

يعد موضوع التكامل من أهم القضايا المطروحة على الصعيدين العملياتي والنظري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ عرفت المشروعات التكاملية نموا ملحوظا ليتطور الأمر في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين تميز النظام الدولي الجديد بتزايد غير مسبوق للمشاريع التكاملية عبر العالم، والذي لم يكن كميا (متعلق بعدد المشاريع التكاملية) أو نوعيا (مرتبط بطبيعة التكامل) فقط بل امتد ليشمل الدور الفعال الذي أصبحت تلعبه الأقاليم المتكاملة في ظل ازدياد حدة الاعتماد المتبادل والتحول في طبيعة القضايا الأمنية المطروحة، وقد أصبحت هذه التكتلات السمة الأساسية للنظام الإقتصادي الراهن. وتعتبر عملية التكامل عملية معقدة لتأثرها بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتفاعل لخلق كيان جديد من خلال دمج اجزاء من كيانات متعددة.

يشير مصطلح التكامل بصفة عامة إلى الحالة التي تستطيع من خلالها دولتين أو أكثر خلق سوق كبيرة لتصريف منتجاتها من خلال تطبيق سياسات اقتصادية وتجارية موحدة بغية تحقيق مزيد من الرفاهية وتحقيق التنمية المستدامة للدول المتكاملة، وينتج عن العملية التكاملية عادة مؤسسة جديدة فوق قومية تؤسسها الدول المتكاملة ثم تخضع لها ولقوانينها.

ساهمت نهاية الحرب العالمية الثانية في بروز مفاهيم أمنية جديدة، حيث أصبحت الدراسات الأمنية أكثر توسعا وشمولية، ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم "المعضلة الأمنية" الذي أصبح عنصر مهم في تفسير العلاقات الدولية، حيث ارتبط هذا المفهوم في البداية بالطرح الواقعي أين ألحقت به صفة الدولية لتفسير الصراعات الناشئة بين الدول ليتطور الأمر مع نهاية الحرب الباردة وبروز الصراعات الاثنية، إذ تبنت العديد من المدارس الفكرية المهيمنة على حقل التنظير أنذاك كالبنائية والواقعية الجديدة مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية لتفسير الصراعات الاثنية التي انفجرت غداة نهاية الحرب الباردة.

رغم توجه جل الأقاليم عبر العالم نحو إقامة التكتلات الإقتصادية تماشيا مع التحولات الدولية واستجابة لمتطلبات العولمة الإقتصادية الا أن منطقة المغرب العربي ظلت لفترة طويلة إقليم مشتت ومتنافر نتيجة الصراعات البينية والتهديدات الأمنية التي زادت من حدة التنافس بدل التوجه نحو التعاون في المنطقة، فامتلاك الدول المغاربية لكل مقومات التكامل من قرب جغرافي وتنوع الموارد الطبيعية والتقارب الثقافي والاجتماعي وغيرها من محفزات التكامل لم يكفي لدخول المنطقة في مسار تكاملي ناجح.

إن محاولة دول المغرب العربي الانضمام لركب الدول المتكاملة رغم التحديات الداخلية التي واجهتها؛ قادها في نهاية المطاف إلى إنشاء إتحاد المغرب العربي كمؤسسة إقليمية غايتها تحقيق الاندماج في المنطقة، إلا أنه ظل كيانا إداريا مجمد؛ حيث شهد إتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه بموجب اتفاقية مراكش عام 1989 مشاكل داخلية وضغوط خارجية عرقلت سيرورته رغم المحاولات المتكررة لإعادة إحيائه.

وانطلاقا من ذلك تأتي هذه الدراسة لتحاول تسليط الضوء على أكثر قضية تكامل مثيرة للجدل في الساحة العلمية والعملية.

عند الحديث عن المعضلة الأمنية تحظى منطقة المغرب العربي بنصيب كبير من الاهتمام نتيجة للأحداث التي تشهدها هذه المنطقة منذ استقلال الدول المكونة لها، حيث تتسم العلاقات البينية لدول المغرب العربي بالصراعية نتيجة الفوضى التي تعرفها المنطقة، والتي تعني غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط العلاقات بين دول الاقليم، فقد شهدت المنطقة المغاربية جملة من الأزمات كانت المعضلة الأمنية المسبب الأساسي لتفاقمها أبرزها النزاعات المتكررة بين عملاقي المنطقة الجزائر والمغرب، فقد أثرت الصراعات والأزمات المتكررة التي تسببت فيها المعضلة الأمنية بالمنطقة في تعطيل المسار التكاملي المغاربي رغم المحاولات المتكررة لإعادة تفعيله.

1- أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم أثر المعضلة الأمنية على التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي، حيث يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة لدى السياسيين والباحثين في مجال الدراسات الأمنية والتكاملية والمهتمين بالشؤون المغاربية، كما يشكل رصد المقاربات النظرية المفسرة للمعضلة الأمنية خاصة تلك المهيمنة على حقل التنظير في العلاقات الدولية مرتكزا أساسيا لفهم وتحليل أثر المعضلة الأمنية على التجربة التكاملية في المنطقة المغاربية على وجه الخصوص.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى إبراز مستقبل التكامل في المنطقة المغاربية من خلال حصر معيقات التكامل المغاربي وتقديم ثلاثة سيناريوهات محتملة للتكامل في هذه المنطقة، إذ يفترض السيناريو الأول بقاء الوضع على حاله بالنسبة للتكامل المغاربي، فيما يفترض السيناريو الثاني تغيرا جذريا في العلاقات بين دول الإتحاد المغاربي مما ينعكس ايجابا على التكامل في المنطقة، وذلك لجملة التحولات التي تعرفها هذا الاقليم منذ بداية ما يعرف بالربيع العربي، أما السيناريو الأخير فيفترض إعادة تفعيل مؤسسات الإتحاد المغاربي وإحيائه من جديد من خلال إقناع قادته بضرورة التكامل لتحقيق المنفعة العامة لدول المنطقة.

2- أسباب اختيار الموضوع

تتلخص أسباب اختيار موضوع " أثر المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية: دراسة حالة إتحاد المغرب العربي"، كموضوع للدراسة في مجموعة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- **الأسباب الذاتية:**

يعتبر السبب الرئيس لاختيار الموضوع هو الرغبة الشخصية في دراسة المعضلة الأمنية وقضايا التكامل، ومحاولة معالجة هذه المواضيع المعاصرة التي لاتزال محل جدل كبير لدى الباحثين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، خاصة من خلال ربطها بتجربة التكامل المغاربي كدراسة حالة، فالانتماء لمنطقة المغرب العربي يفرض علينا ضرورة الاهتمام بالموضوع ومحاولة تقديم عمل مرجعي في الدراسات المغاربية بشكل خاص.

كما يعتبر موضوع التكامل في منطقة المغرب العربي وتأثره بالمعضلة الأمنية ذا صلة بتخصص الباحثة في ميدان الدراسات الأمنية في المنطقة المتوسطية.

- **أسباب موضوعية:**

تتعلق الاسباب الموضوعية لاختيار الموضوع بأهمية البحث في حد ذاته، حيث تثير قضية المعضلة الأمنية بين الدول ودورها في إعاقة الملفات التكاملية الكثير من التساؤلات والانشغالات، وفي ظل التطور الذي يشهده موضوع التكامل أصبح للمعضلة الأمنية دور كبير في إعاقة/ إنجاح هذا الملف، كما تكتسي منطقة المغرب العربي والدراسات المتعلقة بها أهمية كبيرة في الآونة الاخيرة خاصة منذ 2010 نتيجة جملة التحولات السياسية التي تعيشها معظم دول المنطقة.

3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المعضلة الأمنية في إعاقة/ إنجاح المسار التكاملي عبر التركيز على إتحاد المغرب العربي كنموذج، وذلك من خلال فحص أهم المقاربات النظرية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية التي إهتمت بهذا الموضوع، دون إغفال مقاربات التكامل، ويمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ محاولة تقديم تأصيل مفاهيمي ونظري للمعضلة الأمنية والتكامل.
- ❖ الربط بين موضوع المعضلة الأمنية والتكامل من خلال التركيز على تجربة التكامل في منطقة المغرب العربي، حيث تهدف الدراسة إلى تقديم تفسيرات نظرية لنجاح/ فشل التجربة التكاملية في المغرب العربي.
- ❖ فهم وتحليل سياسات دول إتحاد المغرب العربي ومواقفها من مسار التكامل عبر الغوص في طبيعة العلاقات بين دول المنطقة من خلال تحليل العوامل والمتغيرات المتحكمة في هذه العلاقات منذ بداية تشكل هذه الدول.

❖ البحث في السيناريوهات المحتملة للمسار التكاملي في المغرب العربي وانعكاساته على أمن المنطقة ككل.

ويبقى الهدف الأساسي للدراسة هو معرفة إنعكاسات المعضلة الأمنية على التجربة التكاملية في المنطقة المغاربية من خلال التركيز على الرؤى المختلفة لواقع التكامل المغاربي من منظور المعضلة الأمنية.

4- أدبيات الدراسة

بعد القيام بمسح عام للأدبيات ذات الصلة بموضوع بحثنا، تبين أنه قد تناول العديد من الكتاب والباحثين موضوع المعضلة الأمنية والتكامل في المغرب العربي لكنها دراسات منفصلة، حيث لا توجد دراسات تربط بين المعضلة الأمنية والتكامل في المغرب العربي، فمعظم الدراسات تناولت موضوع المعضلة الأمنية كمقترب مفسر للنزاعات الدولية والداخلية دون الربط بين هذا الموضوع وظاهرة التكامل بصفة عامة وخاصة في منطقة المغرب العربي، فيما تنوعت الأدبيات المهتمة بمسألة التكامل المغاربي؛ وقد اعتمدت الدراسة على العديد من الأدبيات حول الموضوع نذكر منها:

4-1- الدراسات التي تناولت موضوع المعضلة الأمنية:

- **دراسة "كان بوث" و"نيكولاس ويلر" Ken Booth & Nicholas Wheeler الموسومة بـ "المعضلة الأمنية: الخوف، التعاون والثقة في العالم" ,Cooperation -36. The Security Dilemma: Fear and Trust in World palgrave Macmillan,2008** ، تعتبر هذه الدراسة المرجع الاساسي لدراسة المعضلة الأمنية والتعاون في السياسة العالمية من خلال مساهمتها في تقديم تحليل شامل لمفهوم المعضلة الأمنية ودور الفوضى والتسلح والخوف وغيرها من المفاهيم في بروز المعضلة الأمنية وتفاقمها، كما سعت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان من الممكن التخفيف من حدة المعضلة الأمنية أو تجاوزها من خلال توجه الدول نحو التعاون وبناء الثقة، وقد قدم الباحثان نماذج عن الانفراج في المعضلة الأمنية كالوفاق الاوروبي والانفراج بين الولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفياتي مع نهاية الحرب الباردة.
- **دراسة عبد النور بن عنتر الموسومة بـ البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005:** جاءت هذه الدراسة لتقديم مقاربة مفاهيمية لموضوع الأمن بصفة عامة والأمن الجزائري على وجه التحديد عبر التركيز على دوائر الأمن الجزائري إذ تناول الفصل الثالث من الدراسة منطقة المغرب العربي باعتبارها منطقة تنافس للقوى الكبرى وكذا لعبة التوازن الإقليمي بين عملاقي المنطقة المغاربية الجزائر والمغرب.
- **دراسة "شيبينج تانغ" « Shiping Tang » المعنونة بـ "المعضلة الأمنية: تحليل مفاهيمي" the security dilemma: A conceptual analysis:** وهي عبارة عن مقال صادر عن مجلة

« **Security Studies** » عام 2009 إذ حاول الباحث من خلال مقاله التطرق لمفهوم المعضلة الأمنية ومناقشة الجدل القائم حول هذا المفهوم مع التركيز على المعضلة الأمنية الدولية وأسباب حدوثها والعوامل المتحكمة في تفاقمها من وجهة نظر واقعية، كما تناول الباحث نماذج المعضلة الأمنية الدولية مع شرح دقيق لنموذج المعضلة الأمنية اللولبية وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن السياسات المحلية للدول تلعب دورا مهما في بروز المعضلة الأمنية وتفاقمها بين الدول.

4-2- الدراسات التي تناولت موضوع التكامل في منطقة المغرب العربي:

- **دراسة جمال عبد الناصر مانع الموسومة بـــ "إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية"، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2004:** تناولت الدراسة إتحاد المغرب العربي كمؤسسة اقليمية حيث استهل المؤلف كتابه بالحديث عن فكرة إنشاء إتحاد المغرب العربي ودراسة المنطقة جغرافيا واقتصاديا وصولا لقيام الإتحاد، حيث قدم المؤلف دراسة شاملة من الجانب القانوني لمؤسسات إتحاد المغرب العربي وحاول الالمام بالجانب السياسي الخاص بأسباب قيام وفشل الإتحاد، لكن يبقى إهمال الجانب الأمني وعدم الاسهاب في دراسة الجوانب السياسية أهم عنصر يمكن أن يحسب على هذه الدراسة.
- **دراسة أمين بلعيفة المعنونة بـــ "السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الإقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الإقتصادي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد (3)، جوان 2017، صفحات المقال 82-101:** حيث حاول الباحث من خلال مقاله مناقشة تأثير الجانب السياسي على المسار التكاملي في منطقة المغرب العربي، إذ جادل الباحث من خلال مقاله بأن الأسباب السياسية المرتبطة أساسا بالاختلاف السياسي تعد السبب المباشر لفشل التكامل المغاربي رغم توفر مقومات التكامل الإقتصادية، وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن غياب الارادة السياسية لدى النخب الحاكمة في دول المغرب العربي تلعب الدور الأكبر في إعاقة المشروع التكاملي بالمنطقة.
- **دراسة منيرة نوري الموسومة بـــ" دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الإقتصادي المغاربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017:** تناولت الدراسة واقع التكامل المغاربي ودور السياسات النقدية في تعزيز هذا التكامل، حيث انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس يتعلق بمحتوى الموضوع وهو: هل يمكن أن تساهم السياسات النقدية المغاربية في تعزيز التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي؟ لتخلص الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تعامل دول

المغرب العربي بعملة واحدة سيعزز إيجاد تكتل إقتصادي قوي يساير تسارع التطورات الإقتصادية العالمية.

5- اشكالية الدراسة:

تعد المعضلة الأمنية وعلاقتها بالتجارب التكاملية أهم الاشكالات المطروحة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث اتجه النظام العالمي إلى التركيز على الشق الإقتصادي عن طريق توسيع وتعميق التكامل بين الدول، لمجابهة التحديات الأمنية الجديدة التي أصبحت عابرة لقارات كالإرهاب والجريمة المنظمة والأوبئة الفتاكة... الخ ، مما جعل الدولة القومية غير قادرة على مجابهة هذه التحديات لوحدها بل لابد من تكثيف الجهود وإنشاء تكتلات اقليمية للضمان أمنها، إلا أنه هناك الكثير من المعيقات التي تعيق هذه التجارب على غرار التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي، حيث تعد هذه الأخيرة الاقليم الوحيد في العالم الذي يعد اقليم دون اقليمية، وعلى هذا الأساس ينطلق البحث من الاشكالية التالية: **إلى أي مدى تؤثر المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية عبر التركيز على نموذج إتحاد المغرب العربي؟ وماهي سبل الانقاص من حدتها لإنجاح المسار التكاملي في المنطقة المغاربية؟**

ولمعالجة هذه الاشكالية تم تحليلها إلى عدة أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:

1- ماهي أهم التفسيرات النظرية المقدمة للمعضلة الأمنية وانعكاساتها على التجارب التكاملية؟

2- هل يمكن اعتبار المعضلة الأمنية المعيق الرئيس/ الوحيد لنجاح التكامل في منطقة المغرب العربي؟

3- كيف يمكن الربط بين المعضلة الأمنية وقضايا التكامل من الناحية النظرية وإسقاط ذلك على نموذج إتحاد المغرب العربي؟

6- فرضيات الدراسة:

بناء على الاشكالية المقدمة والتساؤلات المطروحة تسعى الدراسة إلى فحص الفرضيات التالية:

- كلما زادت حدة المعضلة الأمنية في منطقة المغرب العربي وزاد عدد الفاعلين فيها كلما زادت حدود نجاح التجربة التكاملية في المنطقة.
- تجاوز الاختلافات السياسية بين دول إتحاد المغرب العربي والاتجاه نحو التعاون في القضايا الإقتصادية سيساعد بشكل كبير في إعادة إحياء إتحاد المغرب العربي وعمل مؤسساته.
- إذا كان العامل الأمني يشكل تحديا رئيسا لعملية التكامل في المغرب العربي فإنه لطالما شكل هذا العامل دافعا نحو التكامل في مناطق أخرى.

7- حدود الدراسة:

في إطار دراستنا لموضوع "أثر المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية: دراسة حالة إتحاد المغرب العربي"، تم تحديد الاطار المكاني والزماني للدراسة كالتالي:

- **الاطار الزماني:** تم التركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة، مما يتناسب والفترة التي عرفت انتشارا واسعا للتكتلات الإقليمية في العالم، ولم يتم إغفال المحطات التاريخية التي مر بها تشكل إتحاد المغرب العربي لما لها من تأثير بالغ على مستقبل هذا التكتل، أما بخصوص فترة نهاية الدراسة فإنها ستبقى مفتوحة بسبب تواصل الجهود المبذولة لتفعيل وإحياء إتحاد المغرب العربي.
- **الاطار المكاني:** سيتم حصر الاطار المكاني للدراسة في منطقة المغرب العربي باعتبارها المنطقة المختارة لدراسة الحالة في البحث، وذلك من خلال تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية والإقتصادية والحضارية للمنطقة، بالإضافة إلى فهم وتحليل أسباب فشل التكامل وسبل تفعيله من خلال تجاوز الاختلافات السياسية والهواجس الأمنية الداخلية والاهتمام بالتهديدات الخارجية المشتركة وتوطيد العلاقات الإقتصادية بين دول المنطقة.

8- منهجية الدراسة:

لدراسة موضوع" أثر المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية: دراسة حالة إتحاد المغرب العربي" ومعالجة إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة فرضياتها تم الاعتماد على توليفة من المناهج والمقتربات التي تخدم الموضوع وتساعد على تفسير وتحليل الظاهرة محل الدراسة قصد الوصول إلى النتيجة المطلوبة، وعليه تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المدخل الايتمولوجي:** إذ تفرض علينا طبيعة الدراسة البحث في معاني كلمات ومصطلحات الدراسة والمتمثلة في "المعضلة الأمنية، التكامل" والتي تعتبر بمثابة متغيرات الدراسة ضمن مدخل ايتمولوجي، والذي يهدف إلى اعطاء صورة للظاهرة موضوع البحث عن طريق ضبط مصطلحات الدراسة ووضعها ضمن إطارها التعريفي.
- **المنهج التاريخي:** يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج لأنه يتناسب مع البحث من خلال توضيح مختلف التطورات التي تعرفها المنطقة المغاربية، ومحاولة تحليل وفهم هذه التطورات وتوضيح دورها في إنجاح/ عرقلة التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي، فلا تكاد تخلو دراسة أكاديمية من الجانب التاريخي الذي يحدد في مجمل الأحيان المسار العام للظاهرة كما يساعد على التنبئ بالمستقبل.

- **منهج دراسة الحالة:** وهو طريقة منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة ليتمكن من دراستها بعمق ودقة، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج لجعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ونابعة منه، إذ تم التركيز على تجربة تكاملية لمنطقة مهمة في السياسة الدولية وهي منطقة المغرب العربي.
- **المقاربة القانونية:** حيث تركز هذه المقاربة على الجوانب القانونية في دراسة الظواهر والعلاقات الإجتماعية والدولية، بمعنى محاولة معرفة مدى التزام الظاهرة محل الدراسة بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، وقد تم الاعتماد على هذا المقترب في هذه الدراسة لتحليل الوثائق ومضامين الاتفاقيات من جانبها القانوني.
- **أداة تحليل المضمون:** يستخدم هذا الأسلوب في تحليل الخطابات السياسية وغيرها، وقد تم الاعتماد على هذا الأسلوب في تحليل أجزاء من خطابات بعض القادة حول موضوع الدراسة بالإضافة إلى تحليل المعاهدة المنشئة لإتحاد المغرب العربي.

9- صعوبات الدراسة:

تعد الصعوبات التي يواجهها الباحث عند اعداد بحث علمي سببا في عرقلة عملية البحث، فلا يخلو بحث علمي من الصعوبات، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا عند اعداد هذه الدراسة ما يلي:

1- ندرة المراجع باللغة العربية التي تتحدث عن موضوع المعضلة الأمنية خاصة المعضلة الأمنية الدولاتية، مما اضطرنا إلى البحث عن المراجع باللغة الاجنبية خاصة اللغة الانجليزية.

2- عائق الترجمة حيث اخذت منا عملية الترجمة جهدا ووقتا كبيرين، إذ تصعب أحيانا ايجاد المعنى الحقيقي للفظة المراد ترجمتها خاصة عندما يرتبط الموضوع بالترجمة من الادبيات الانجلوساكسونية إلى الأدبيات العربية، رغم الاعتماد على تقنيات الترجمة الحديثة خاصة الالكترونية منها.

3- وفرة وتراكم المراجع التي تدرس موضوع التكامل في منطقة المغرب العربي، حيث أخذت عملية فرز وترتيب هذه المراجع وقتا طويلا. فقد تم نشر بحوث واعمال اكاديمية كثيرة تتحدث عن جوانب عديدة لعملية التكامل في منطقة المغرب العربي، ورغم ذلك يبقى الجانب الأمني مغيب في هذه الادبيات.

كما يعد غياب المراجع التي تلم بمتغيرات الموضوع كله عائقا اساسيا أما انجاز هذا البحث، إذ حتم هذا الامر على الباحثة ضرورة التعمق في الموضوع والتحليل الجيد له للربط بين متغيرات الدراسة.

10- تبرير خطة الدراسة:

لمعالجة الاشكالية المطروحة وفحص فرضيات الدراسة واختبارها تم الاعتماد على ثلاثة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة، وينقسم كل فصل إلى مباحث ومطالب وفروع في بعض الأحيان.

تم تخصيص الفصل الأول للتأصيل المفاهيمي والنظري للمعضلة الأمنية والتكامل وهذا للإحاطة بالمفاهيم الأساسية للدراسة ومناقشة الجوانب النظرية المتعلقة به، وتم التفصيل في ذلك من خلال مبحثين يتناول المبحث الأول الاطار المفاهيمي لكل من المعضلة الأمنية والتكامل فيما يدرس المبحث الثاني الجانب النظري للدراسة.

فيما يستعرض الفصل الثاني التكامل في منطقة المغرب العربي: دراسة جيواستراتيجية تاريخية والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول جيوبوليتيكا منطقة المغرب العربي، حيث يسعى إلى تحديد الاهمية الجغرافية، الإقتصادية والتاريخية بالإضافة إلى الواقع الأمني للمنطقة، فيما يستعرض المبحث الثاني جذور نشأة وتطور إتحاد المغرب العربي كمؤسسة فوق قومية في المنطقة المغاربية، بالإضافة إلى أهدافه ومؤسساته ودور القوى الخارجية الفاعلة في المنطقة، أما المبحث الثالث فيبحث في انعكاس المعضلة الأمنية على التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي.

أما الفصل الثالث فيهدف إلى إبراز إنعكاسات القضايا الأمنية والدولية في منطقة المغرب العربي على التجربة التكاملية في المنطقة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ووصولا إلى التحولات السياسية التي عرفها العالم العربي في ما يعرف إعلاميا بثورات الربيع العربي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: الأول يبرز واقع التكامل المغاربي في ظل التحولات الدولية والإقليمية منذ نهاية الحرب الباردة، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى معيقات التكامل في منطقة المغرب العربي، فيما يتضمن المبحث الثالث والأخير السيناريوهات المحتملة لمستقبل إتحاد المغرب العربي.

الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري للمعضلة الأمنية والتكامل.

تمهيد.

يعتبر الأمن محور التفاعل في العلاقات الدولية لاحتلاله أهمية بالغة في سياسات القوى الفاعلة في النظام الدولي، إذ يتميز هذا المفهوم بالشمولية /الديناميكية والاستمرارية فلا يمكن تفسير القضايا الدولية دون إقحام الجانب الأمني الذي يعد النواة الأساسية في أي تفاعل، وقد إرتبط مفهوم الأمن لزمن طويل بالدولة والقوة العسكرية، وعلى الرغم من التحول الذي عرفته الدراسات الأمنية –خاصة بعد نهاية الحرب الباردة– وبروز قضايا جديدة مع تنوع التهديدات إلا أنه لا تزال الدولة الفاعل الأساسي في الساحة الدولية.

كما أصبح موضوع التكامل الإقتصادي (والسياسي في مراحل متقدمة) من أهم القضايا في الساحة الدولية، إذ إتجه العالم مع نهاية القرن العشرين إلى تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية كان القضاء على الحروب هدفا أساسيا لها، فلا يكاد يخلو إقليم في العالم من تجمع إقتصادي بين دوله المتجاورة، فعلى سبيل المثال – لا الحصر– أنشأت في القارة الأوروبية السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وكذا إتحاد المغرب العربي موضوع البحث.

يمثل هذا الفصل الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث يحاول شرح المفاهيم التي تم إعتمادها لتحليل موضوع "أثر المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية: دراسة حالة إتحاد المغرب العربي"، كما يسعى إلى فحص أهم المقاربات المهيمنة على حقل التنظير في العلاقات الدولية وقضايا التكامل، والتي قدمت تصورات مختلفة حول الموضوع. وفي هذا الاطار يحاول هذا الفصل التطرق لماهية كل من المعضلة الأمنية والتكامل عبر التركيز على أهم الأطر النظرية التي تطرقت للمفهومين، وذلك من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: المعضلة الأمنية: مقاربة مفاهيمية – نظرية.**
- ✓ **المبحث الثاني: التكامل: المفهوم، الشروط والنظريات.**

المبحث الأول: المعضلة الأمنية: مقاربة مفاهيمية – نظرية.

تحظى المسائل الأمنية بقدر كبير من إهتمام الدول؛ إذ تشكل علاقات الصراع والتعاون بين الدول السمة الأساسية لأي نظام دولي، وقد أدت التفاعلات بين الدول إلى بروز مفاهيم جديدة كمفهوم "المعضلة الأمنية" الذي أصبح مستوى مهم من مستويات التحليل في العلاقات الدولية عامة والدراسات الأمنية على وجه الخصوص، وعليه فإن محاولة التأسيس المفاهيمي للمعضلة الأمنية يعد أمرا في غاية الأهمية للوصول إلى نتائج دقيقة في نهاية الدراسة .

المطلب الأول: فحص ايتيمولوجي لمفهوم المعضلة الأمنية.

قبل التفصيل في مفهوم المعضلة الأمنية باعتباره مفهوم مركب من كلمتين "المعضلة" أو المأزق كما يشار اليها في بعض المراجع و "الأمن" لابد من تحديد المقصود بهذا الأخير، حيث يجمع الباحثين في حقل الدراسات الأمنية على صعوبة تقديم تعريف موحد للأمن متفق عليه من قبل الأكاديميين نتيجة ما يعرفه هذا المفهوم من غموض وديناميكية. فرغم الأهمية التي يحظى بها هذا المفهوم على المستويين الأكاديمي والتطبيقي إلا أنه لا يزال يفتقر لضبط معرفي وحتى اجماع حول ماهيته، وهذا ما أكدته "هيلغا هافتندورن Helga Haftendorn" عندما أشارت إلى عدم وجود فهم مشترك حول ماهية الأمن، وكيفية تصوره وماهية القضايا البحثية المتعلقة به[1]. إذ يرجع عدم وجود اجماع حول مفهوم ثابت للأمن للقطيعة المعرفية التي تصل إلى حد الصراع الوجودي بين النظريات الكبرى في العلاقات الدولية وحتى المقاربات الأمنية المهتمة بالموضوع، وعليه يسعى هذا المطلب لتقديم فحص ايتيمولوجي لمفهوم المعضلة الأمنية أو بمعنى أخر البحث في أصل وجذور المفهوم.

الفرع الأول: مفهوم الأمنThe Security

يعتبر مفهوم الأمن **Security** من المفاهيم التي نالت أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على حد سواء، إذ يعد من المفاهيم التي تتميز بالغموض "لعدم وجود فهم مشترك حول ماهية الأمن وكيفية تصوره وماهية القضايا البحثية المتعلقة به، الأمر الذي دفع باري بوزان " Barry Buzan » للإعلان أن طبيعة الأمن تصعّب الحصول على اجماع حول ما يعنيه بالضبط "[2].

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، ط، 1، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص، 15.

[2] المرجع نفسه، ص15-16.

إرتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة بمضامين دقيقة لعل من أبرزها ربط الأمن في الأساس بالقوة العسكرية للدولة[1]، وقد ألقت التحولات التي عرفها النظام الدولي من حيث القضايا والأطراف الفاعلة بضلالها على هذا المفهوم نتيجة بروز تهديدات جديدة غير عسكرية، الأمر الذي أدى بالدول إلى إعادة تعريف أمنها القومي وتحديد التهديدات التي تحيط بها والتي لم تعد مادية وخارجية فقط بل أصبحت معيارية /داخلية في كثير من الأحيان خاصة مع تزايد النزاعات الاثنية.

عند الحديث عن التطور التاريخي لمفهوم الأمن يمكن التمييز بين اتجاهين بارزين، اتجاه تقليدي يقدم مفهوم ضيق للأمن سيطر على حقل العلاقات الدولية مركزا على أمن الدول، واتجاه معاصر يقدم مفهوما موسعا للأمن.

أ- **الاتجاه التقليدي لمفهوم الأمن (المفهوم الضيق للأمن):** إرتبط مفهوم الأمن وفق الاتجاه التقليدي منذ اتفاقية واستفاليا 1648 بالدولة القومية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية من خلال إعتبارها المكون الأساسي والمحوري للنظام الدولي، فلا يمكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمعزل عن الدولة القومية، وإرتبط الأمن من حيث الموضوع في هذه المرحلة بقضايا السياسة العليا التي تصيغ التوجه القومي للدولة، وعليه يقوم مفهوم الأمن وفق هذا الاتجاه بالاعتماد على إفتراضين أساسيين:

1- طبيعة التهديدات الأمنية كانت تصور على أنها خارجية (خارج حدود الدولة القومي) حيث أهمل هذا الاتجاه العوامل الداخلية في تحليل مفهوم الأمن.

2- جوهر التهديد الأمني هو ذو صفة عسكرية، إذ تم إختزال التهديدات الأمنية التي قد تتعرض لها الفواعل الدولية في التهديدات الصلبة والقوة العسكرية أساس الحفاظ على الأمن.

يعتبر تعريف "وولتر ليبمان" « Walter Lippmann » للأمن من أهم التعاريف التي تقع ضمن هذا الاتجاه وذلك بقوله: "إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي عن صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[2].

---

[1] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، العدد (5)، (مارس 2010)، ص، 287.

[2] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط، 1. (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص، 414.

ب- **الاتجاه المعاصر للأمن (المفهوم الموسع للأمن):** مع نهاية الحرب الباردة قدم العديد من الباحثين مجموعة من الصياغات المفهومية للأمن خارج نموذج مركزية الدولة حيث قاموا بتوسيع مجال القضايا التي يتناولها موضوع الأمن ليتجاوز التركيز التقليدي على الدولة والقطاع العسكري نحو الفواعل الأمنية غير الدول (مثل الأفراد والمجموعات) والقطاعات الأمنية غير العسكرية (مثل الإقتصادية والبيئية) إذ أصبح مفهوم الأمن يشمل مستويات وقطاعات تحليل متعددة[1].

يعتبر تعريف "باري بوزان"(Barry buzen) للأمن من أهم وأحدث التعريفات باعتباره أحد أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية، إذ يعرف الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية[2]. وفي السياق ذاته يرى "بوزان" أن الأمن هو مفهوم معقد ينبغي لتعريفه الاحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له والانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[3].

يرى "أرنولد وولفرز" Arnold Wolfers » أن الأمن يعني في جانبه الموضوعي غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم[4].

وعليه يمكن تعريف الأمن على أنه القدرة عل التحرر من تهديد رئيسي للقيم العليا الفردية والجماعية وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل، أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية[5].

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، ط، 1. **دراسات استراتيجية**، العدد (169)، (2012). ص، 12-13.

[2] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدلية**، العدد160، المجلد 40، افريل2005، ص 56.

[3] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد(19)،(2008). ص، 10.

[4] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة لعامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (5)، (جوان 2011)، ص، 105.

[5] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، (الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010)، ص، 15.

إن تعدد الصيغ المفاهيمية للأمن وتنوع تطبيقاته العملية لم يمنع من بقاء الأمن مرادفا لبقاء الدولة وسلامة أركانها ومقوماتها، وحماية قيمها ومصالحها وتحقيق أهدافها. الأمر الذي يؤكد الجوهر الموحد والمشترك لكل مفاهيم الأمن أيا كانت الصياغات النظرية التي تعبر عن هذه المفاهيم أو السياسات والأهداف والمشكلات التي تدور حولها.[1] فرغم تباين التعاريف المقدمة لمفهوم الأمن إلا أنها اتفقت في مجملها على فكرة البقاء الذي تسعى الكيانات في النظام الدولي للمحافظة عليه سواء تعلق الامر بالدول أو المجتمعات أو غيرها من الكيانات،

وكتعريف اجرائي يمكن القول أن الأمن هو عبارة عن جملة الاجراءات العسكرية والسياسية والإقتصادية والثقافية التي تتخذها الكيانات الفاعلة في النظام الدولي (الدول على وجه الخصوص) لضمان بقائها كهدف أساسي في ظل فوضوية النظام الدولي، ومواجهة التهديدات المختلفة سواء كانت تهديدات ذات طبيعة صلبة أو لينة.

ساهمت التهديدات الأمنية الجديدة في بروز مستويات جديدة للأمن تركز على أبعاد عدة كالأبعاد الثقافية والإقتصادية واعتماد وحدات جديدة كمرجعية للتحليل في حقل الدراسات الأمنية، فلم تعد الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة الكيان الوحيد الفاعل في النظام الدولي، وعلاوة على ذلك لم تعد القيم المهددة منحصرة في مفهوم السيادة والقوة الصلبة بل برزت تهديدات جديدة معيارية كالهوية والرفاه. وعليه يمكن الاجماع أن للأمن أربعة مستويات أساسية تختلف أبعادها حسب طبيعة التهديد نفصل فيها على النحو التالي:

- **الأمن الوطني (National Security):** يعتمد هذا المستوى على الدولة كمرجعية أساسية للتحليل إذ ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع لتحقيق الأمن، حيث كان "والتر ليبمان" (Walter Lippma) من الأوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح الأمن القومي إذ يقول: إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه[2]. ولا يقتصر الأمن القومي على حماية أمن الدولة فقط بل يمتد أيضا إلى حماية

[1] علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، ط،1، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017)، ص،24.

[2] الحربي، مرجع سابق، ص، 13- 14.

أمن المواطن بكل ما قد يتطلبه ذلك من حرص على تحقيق التوازن بين مطالب تأمين الدولة من ناحية ومتطلبات حماية المجتمع والفرد من ناحية أخرى[1].

يقوم الأمن في مستواه الوطني على متغيرين أساسيين يتمثل المتغير الأول في مدى قدرة السلطة السياسية – داخل الدولة– على ضمان إستقرار الأوضاع، أما المتغير الثاني فيتمثل في العملية التي يتم وفقها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة الداخلية إلى بدائل أو قرارات، مما يعني خلق حالة من الرضا العام وكذا القدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس[2].

- **الأمن الإقليمي(Régional Security)** : يعتبر الأمن الإقليمي أحد المصطلحات التي ظهرت على أعقاب الحرب العالمية الثانية في شكل هيئات ومنظمات إقليمية، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا لا يستهان به في مجال حل وتسوية النزاعات بين الدول بطرق سلمية[3]. ويعبر مفهوم الأمن الإقليمي في أبسط معانيه على أنه "هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي[4].

من جهة أخرى يرتبط الأمن الإقليمي بطبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف فواعل النظام الإقليمي، مثل النزاعات على الزعامة أو هيمنة دولة على العلاقات الإقليمية بشكل لا يخدم مصالح وأهداف بقية الدول، أو حتى وجود تأثير خارجي مباشر من طرف إحدى قوى النظام الكلي على العلاقات الإقليمية[5]، إذ تساهم هذه العوامل سالفة الذكر وغيرها من العلاقات التي تربط بين فواعل النظام الإقليمي في إنهيار النظام الإقليمي وتعريضه لحالة من اللاأمن أو العكس.

- **الأمن الدولي (International Security):** إرتبط مفهوم الأمن الدولي بالمنظمات الدولية وفكرة الأمن الجماعي، ويتصف الأمن الدولي بثلاثة عناصر أساسية هي[6]:

1- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس العصبة، مجلس الأمن).

---

[1] جهاد عودة، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا**، ط، 1، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص، 113.

[2] طارق رداف، الاتحاد الأوروبي: من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005)، ص، 23.

[3] ليندة شرابشة، "الأمن الاقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد (10)، العدد (3)، (ديسمبر 2019)، ص، 316.

[4] الحربي، المرجع السابق، ص، 20.

[5] رداف، المرجع السابق، ص، 25.

[6] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 1، قسم العلوم السياسية، 2008)،، ص، 30.

2- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).

3- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

ويتحقق الأمن الدولي عن طريق تكاتف الدول المحبة للسلام في إطار تنظيم دولي للوقوف في وجه أي دولة تنتهك الأمن الدولي أو تعمل على تهديده، وإتخاذ التدابير الجماعية المؤدية إلى الحد من الانتهاكات.

- **الأمن الانساني (Human Security) :** يعد الأمن الإنساني من المفاهيم التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة وذلك في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال إتخاذ الفرد كوحدة تحليل مركزية لأي سياسة أمنية[1]. ويقصد بالأمن الإنساني صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية والمعنوية وضمان ممارسته لحقوقه الأساسية ويتسنى ذلك بتحقيق التنمية الإقتصادية وإحترام الحقوق الأساسية وسيادة القانون والحكم الصالح والعدالة الإجتماعية...والأمن الإنساني ليس دفاعيا فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية[2]. أي الانتقال من الأمن بالقوة العسكرية إلى الأمن عن طريق التنمية.

الجدول (1): المرجعيات الأساسية لمستويات الأمن

	الموضوع المرجعي للأمن	القيم المهددة	مصادر التهديد
الأمن الوطني	**الدولة**	**السيادة/ الوحدة الترابية**	**الدول، الإرهاب...الخ**
الأمن الدولي	**المجتمع الدولي**	**السلم والأمن الدوليين**	**الدول المارقة، الارهاب..**
الأمن الإقليمي	**الاقليم**	**الوحدة الإقليمية**	**النزاعات بأنواعها، التهديدات الخارجية.**
الأمن الإنساني	**الفرد، الجماعة**	**الهوية، البقاء**	**الدولة، المهاجرين من ثقافات أخرى...**

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعلومات الموجودة.

[1] الصادق جراية، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد8، جانفي2014، ص، 27.

[2] بن عنتر، مرجع سابق، ص، ص، 59- 60.

الشكل (1): يوضح علاقة التأثير والتأثر بين مستويات الأمن.

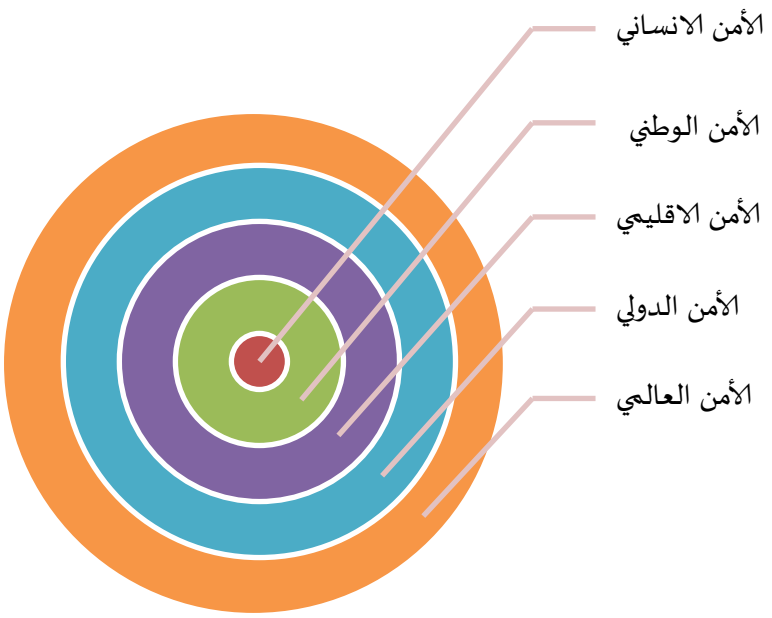

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفرع الثاني: مفهوم المعضلة الأمنية The Security Dilemma

"إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى إزدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الأخرون على أنها تشكل خطرا محتملا"[1].

"جون هارتز" "Herz John"

يعتبر "جون هارتز" "Herz John" أول من صاغ وأوضح مفهوم المعضلة الأمنية **The Security Dilemma** في أوائل خمسينيات القرن الماضي[2]، في كتابه المعنون بـ **« Political Realism and Political Idealism »**، إذ يقابل اللفظة الإنجليزية مصطلح المأزق الأمني في اللغة العربية ويقصد بها وجود تهديد إتجاه القيم المكتسبة وإرتباطها بالشك والمخاوف من الطرف الأخر.

[1] بيليس و سميث، مرجع سابق، ص، 418.

[2]Barry Buzan, **People, states, and fear: the National security problem in international relations**, (great Britain: wheat sheaf books LTD,1983), P, 3.

كما تعد إسهامات المؤرخ البريطاني "هربرت باترفيلد" Herbert Butterfield من خلال مؤلفه "التاريخ والعلاقات الإنسانية" الذي صدر عام 1951 من الأدبيات التي ساهمت في التأصيل لمفهوم المعضلة الأمنية[1]. إذ يتفق كل من هارتز" و "باترفيلد" في وصفهما للمعضلة الأمنية على أنها "حالة مأساة " لإعتبار أنها تحدث بين طرفين لا يرغب كلاهما في إلحاق الضرر بالأخر، لكن ينتهي بهم الأمر بالدخول في حرب بينهما[2]. وفي هذا الصدد يقول "باترفيلد ": إن أعظم حرب في التاريخ يمكن أن تنتج دون تدخل أي مجرمين يتعمدون الحاق الضرر بالعالم، بل يمكن أن تنتج بين قوتين كلتاهما نحرص وبشدة الصراع من أي نوع"[3].

خضع مفهوم المعضلة الأمنية في سبعينات وثمانينات القرن الماضي لفحص مفصل من قبل عالم السياسة الأمريكي "روبيرت جيرفيس"، إذ يعتبر الكثيرون أن عمل جيرفيس هو الأكثر شمولا من خلال مؤلفه "الإدراك والفهم الخاطئ في السياسة الدولية"، أين سلط جيرفيس الضوء على أسباب صعوبة إدراك صناع القرار داخل الدولة للمعضلة الأمنية وكيف يكونون سببا في حدوثها[4].

وقد أصبح مفهوم المعضلة الأمنية جزء لا يتجزأ من التفسيرات التي تفسر الكيفية التي تتخبط بها الدول التي تسعى إلى السلام في سباقات الأسلحة والأزمات أو الحروب[5]، ويرتبط المفهوم أساسا بفكرة الشعور بالتهديد بالنسبة للمهدد سواء كان فرد أو جماعة أو دولة مما يؤدي إلى محاولات تأمين البقاء عبر زيادة وتيرة التسلح وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على سلوك الطرف الأخر الذي يرى في زيادة وتيرة التسلح التي يقوم بها الطرف الأول تهديدا مباشرا لأمنه وبقائه.

يجادل الباحثين في العلاقات الدولية بأن المعضلة الأمنية تعد من أهم مصادر الصراع في السياسة الدولية نتيجة غياب حكومة عالمية تحتكر العنف الشرعي، مما يحتم على كل دولة الاهتمام بأمنها لضمان

---

[1] وليد يونسي، "المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة"، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد (11)، العدد (2)، (جوان 2019)، ص، 349.

[2] Paul, Roe, « The intrastate Security Dilemma: Ethnic conflict as a tragedy?", **Journal of peace Research**, Vol(36), No(02), (mar1999), P, 183.

[3] Shiping, Tang, "The Security Dilemma: A conceptual Analysis", **Security Studies,** Vol (18), (2009), p,590.

[4] Alan Collins, **THE SECURITY DILEMMAS OF SOUTHEAST ASIA**, (great Britain: MACMILLAN PRESS LTD, 2000), p, 6.

[5] Jiaxing, Xu.« The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence: An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power», **Journal of Undergraduate Research**. Vol (17), (2012), p 68.

بقائها، إلا أن العديد من الإجراءات التي تتخذها الدول لزيادة أمنها مثل شراء الأسلحة وتطوير تقنيات عسكرية جديدة قد تعتبره دولة أخرى تهديدا لأمنها وبقائها[1].

رغم أن تحسين الدولة لقدراتها العسكرية –على سبيل المثال– لا يعد تهديدا مباشرا للدول الأخرى إلا أن فوضوية النظام الدولي تحتم على هذه الأخيرة زيادة قدراتها العسكرية من أجل إعادة توازن القوى إلى طبيعته، أو شن هجوم إستباقي من أجل منع الدولة المحسنة لقدراتها العسكرية من الاخلال بميزان القوى القائم[2]. وفي هذا السياق يعلق "جون هارتز" قائلا: "إنها إحدى التداعيات المأساوية للمعضلة الأمنية أن الخوف المتبادل مما قد لا يكون موجودا في البداية قد يؤدي لاحقا إلى ما هو مخيف أكثر من غيره"[3].

جدير بالذكر أن المعضلة الأمنية تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول، وفي مقابل ذلك ترتبط حدة المعضلة الأمنية بالقدرات العسكرية للدول وعن الدرجة التي تنظر فيها هذه الأخيرة إلى الاخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلا من أن يكونوا حلفاء.[4]

وحسب قاموس بنغوين للعلاقات الدولية يعد مصطلح المعضلة الأمنية معتقد مركزي لدى المقاربة الواقعية، إذ تنشأ هذه المعضلة نتيجة للفوضى التي تجد الدول نفسها فيها، حيث يؤدي سعي الدول لزيادة أمنها من خلال تعزيز قدراتها العسكرية إلى شعور الدول الأخرى بحالة من اللا أمن، ونتيجة لهذا السلوك تنشأ حلقة مفرغة أو لولبية من الأمن واللا أمن ليس لها حل دائم[5].

لا يرتبط مصطلح المعضلة الأمنية بفترة زمنية أو عصر تاريخي محدد بل إنه يعكس طبيعة العلاقات الدولية التي تعتبر فوضوية النظام الدولي السمة الأساسية لها حتى لو كانت جميع الدول في النظام

---

[1] Anders, wivel, security dilemma, in bertrand badie, (eds), **international Encyclopedia of political science**, los Angeles: sage publications, 2011. p, 2389.

[2] ibid. p,2389.

[3] Paul, Roe, The societal Security Dilemma, **working papers Copenhagen Peace research Institute**, accessed on 25 march 2020.
https://bit.ly/40bFD5n

[4] مارتن غريفيتش وتيري اوكالاهان، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص، 390.

[5] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ط، 1. (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص، 677.

الدولي تسعى إلى السلام، إذ يبدو أن المصطلح يتناسب بشكل جيد مع المنافسة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة[1].

من الناحية الإجرائية تعني المعضلة الأمنية بشكل عام غياب إتفاق أو إجماع بين الأطراف المتنافسة حول مفهوم الأمن وإنتشار ثقافة المزيد من الأمن لحماية مصالحها، مما يجعل جميع الأطراف تشعر باللا أمن وهذا ما يخلق حالة من الفوضى نتيجة غياب أو تغييب السلطة المركزية العليا والتي بإمكانها السيطرة في كثير من الأحيان على هذا الشعور. فالشعور باللا أمن يولد مزيدا من الخوف فحتى وإن كانت نوايا الطرف الأخر حسنة إلا أنه لا يستطيع أي طرف التخلي أو التغلب على حالة الشك والخوف من الطرف الأخر والنظر إليه دائما على أنه مصدر للتهديد بدل أن يكون حليفا.

يجادل " أندرس فيفل" **Anders wivel** بأن الدول التي ترغب في زيادة قوتها على حساب الأخرين هي أهم مصدر للصراع العسكري في العلاقات الدولية وليس عدم اليقين وانعدام الأمن عند قوى الوضع الراهن، كما يعتقد ذات الباحث أن الديموقراطيات نادرا ما تخوض الحروب لأن القرارات السياسية في الديموقراطيات الليبيرالية شفافة إلى حد ما كما أنها تمتلك تصورات أكثر دقة عن التعاون وبناء الثقة وأكثر قدرة على تجنب الحرب[2]، فبعبارة أخرى لا تكون المعضلة الأمنية دائما ناجمة عن عدم اليقين والخوف حتى وإن كانت تتغذى على فوضوية النظام الدولي فقد تتسبب في المعضلة الأمنية أطراف تسعى للهيمنة على النظام الدولي وإزالة قوى الوضع الراهن وتعرف بالقوى التعديلية.

جدير بالذكر أن هناك علاقة قوية بين فوضوية النظام الدولي والمعضلة الأمنية إذ تتغذى هذه الأخيرة من فوضوية النظام الدولي، في حين أن هذه الفوضى التي يعرفها النظام الدولي (والتي تعني في الحياة العادية غياب سلطة مركزية قادرة على إحتكار القوة) تقود الدول للإعتماد على نفسها لتحقيق أمنها في ظل إنتشار حالة من الخوف وعدم اليقين بين الأطراف الفاعلة في النظام الدولي قد تؤدي في أحيان كثيرة إلى نشوب حروب دولية تصبح تهدد الأمن العالمي.

[1] wivel, Ibid, p, 2390.
[2] op. cit, p, 2390- 2391.

الشكل (2): العلاقة السببية بين الفوضى والمعضلة الأمنية والحرب.

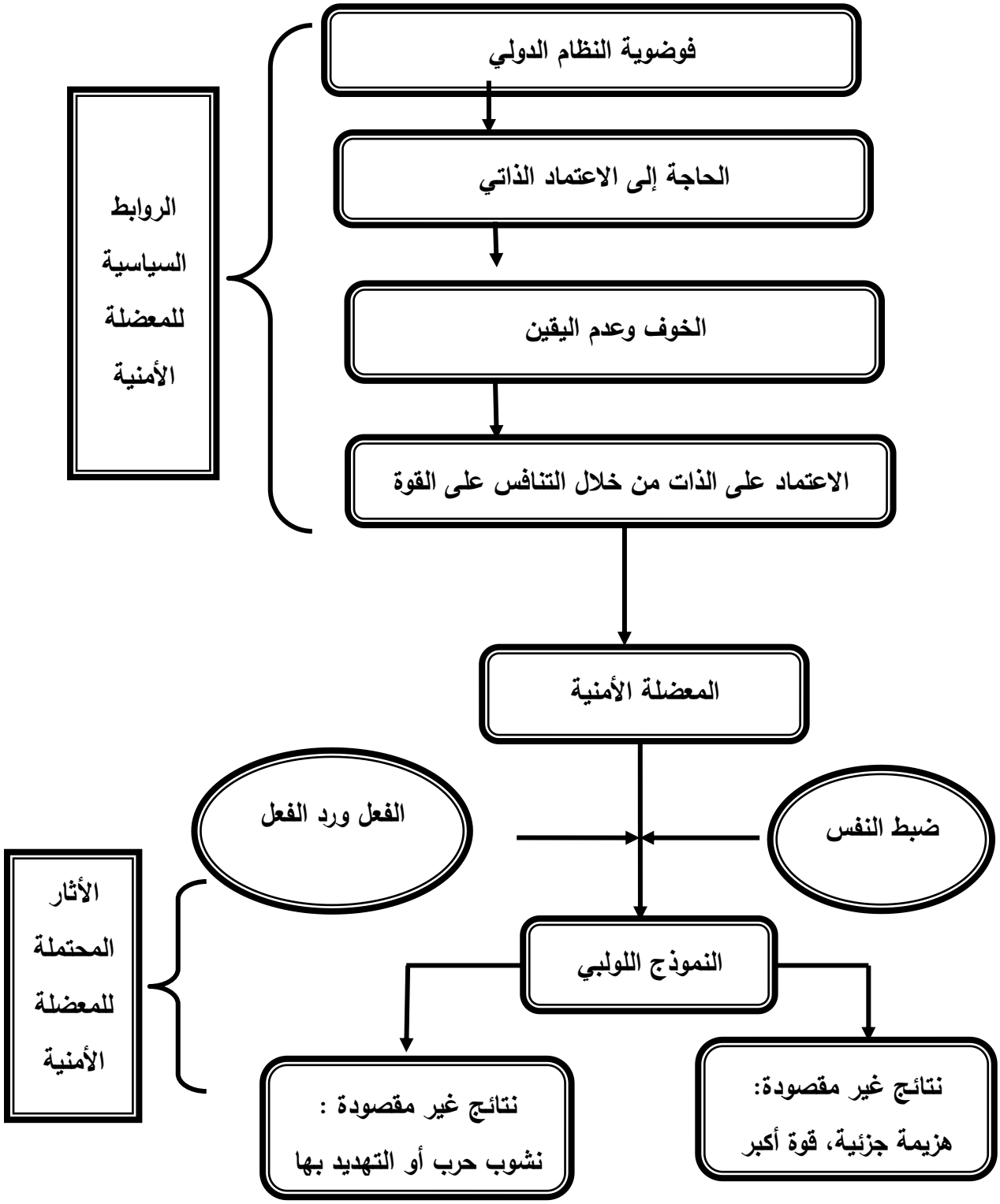

Source: Tang, ibid, p596**.**

ميز "جاك سنايدر" بين أربعة تفسيرات محتملة للسلوك العدواني والصراعات فقد تكون معضلة الأمن هيكلية (مرتبطة بالهيكل أو النظام القائم)، أو معضلة أمنية إدراكية (يلعب الإدراك دورا مهما في بروز

المعضلة الأمنية وتغذيتها) بالإضافة إلى معضلة الأمن الإمبريالية التي تقودها القوى التي تسعى للتوسع حتى لو كان ذلك ينطوي على بعض المخاطر على أمنها، والمعضلة الأمنية المتعمدة[1].

بصفة عامة تعد بنية اللايقين المتولدة عن حالة الفوضى في النظام الدولي هي المنشأ الأساسي للمعضلة الأمنية وعليه فان حدوث المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية لا يتطلب بالضرورة وجود إرادة من دولة ما لتهديد دولة أخرى[2]. و علاوة على ذلك يقسم كل من "كن بوث" و "نيكولاس ويلر" Wheeler & Booth مراحل حدوث المعضلة الأمنية إلى مرحلتين أساسيتين:

1- **مرحلة التفسير والتأويل:** يجادل "بوث" و"ويلر" في سياق هذه المرحلة بأن المعضلة الأمنية تحدث عندما تخلق الاستعدادات العسكرية لدولة ما حالة من عدم اليقين غير القابل للحل في ذهن دولة أخرى حول ما إذا كانت هذه الإستعدادات لأغراض دفاعية فقط (لتعزيز أمنها) أو لأغراض هجومية(لتهديد أمن دولة أخرى)، فقد تحاول الدول في كثير من الأحيان زيادة أمنها من خلال تطوير أسلحتها لإستخدامها لأغراض دفاعية لكن يظل الغموض يكتنف الموضوع لصعوبة التمييز بين القدرات الدفاعية والهجومية للدول[3]. فهل يمكن اكتشاف ما إذا كان الفاعلين الدوليين يحملون نوايا حميدة أم جشعين ويسعون لأهداف غير أمنية مثل الرغبة في الهيمنة أو نشر أيديولوجية معينة[4]؟

2- **مرحلة الاستجابة:** تلعب المرحلة الثانية من المعضلة الأمنية دورا مهما، ففي هذه المرحلة وفي ظل فوضوية النظام الدولي وغياب الثقة بين الفاعلين في هذا النظام لا يمكن الجزم حول قرارات صانع القرار داخل الدولة ورد فعلها، لكن على الغالب تميل الدول لزيادة قوتها والتصعيد ، مما يجعل هذا السلوك يفسر من قبل الدولة الأولى وباقي الفاعلين على أنه تهديد لأمنها، مما يخلق معضلة أمنية مستعصية الحل.

---

[1] Tang, ibid; P, 610-611.

[2] سليم بوسكين، تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري(2010-2014)، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014)، ص، 44.

[3] Roe, The societal Security Dilemma, Ibid.

[4] Evan Braden Mongomery, Breaking out of the security dilemma : realism, reassurance and the problem of uncertainty, **international security**, vol (31), No(2), (2006); P,151.

المطلب الثاني: أشكال المعضلة الأمنية

يعد البحث في مفهوم المعضلة الأمنية من أبرز القضايا التي إهتم بها الباحثين في الشأن الأمني والسياسي على حد سواء، إذ ارتبط المفهوم في البداية بالدولة القومية وسياساتها باعتبارها الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية، حيث حاولت المقاربات الواقعية تفسير سلوك الدول العدواني – في كثير من الأحيان– والحروب التي تنشب بين الحين والأخر في العالم بالاعتماد أساسا على مفهوم المعضلة الأمنية الدولاتية.

ومع نهاية الحرب الباردة وكنتيجة حتمية للتحول الذي عرفه حقل الدراسات الأمنية والصراعات الجديدة التي برزت في عالم ما بعد الحرب الباردة والتي أثرت بشكل مباشر على مفهوم الأمن، ظهرت فواعل جديدة ذات أهمية في السياسة الدولية كالأفراد والجماعات، وقد أثر هذا التحول على مفهوم المعضلة الأمنية فلم تعد هذه الأخيرة مرتبطة بالدول فقط بل تعدته لتشمل فواعل اخرى وعليه برز مفهوم المعضلة الأمنية الإثنية.

الفرع الأول: المعضلة الأمنية الدولية

تعرف المعضلة الأمنية الدولية على أنها الحالة التي تتخذ فيها الدولة إجراءات لزيادة أمنها مما يؤدي إلى ردود فعل من الدول الأخرى، والتي ترى في سلوك الدولة الأولى تهديدا مباشرا لأمنها القومي مما يؤدي إلى تهديد أمن الدولة بدل زيادة أمنها[1]. إذ تنشأ المعضلة الأمنية أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع والنوايا العدوانية لدى الدول[2]، فالفوضى التي يعيشها النظام الدولي تجعل الدول تسعى دائما لزيادة أمنها عبر تعزيز قدراتها العسكرية مما يؤدي بدول أخرى إلى إعتبار هذا تهديدا مباشرا لأمنها فتركز هذه الأخيرة على تعزيز أمنها وهو ما يخلق حلقة مفرغة أو حالة لولبية من الأمن.

يجادل " روبيرت جيرفيس" Robert Jervis في كتابه عن الإدراك والادراك الخاطئ ومقاله المعنون بـ "السياسة العالمية" أنه إذا كانت الحرب مكلفة والتعاون مفيدا فسوف تكون الحوافز قوية للتغلب على المعضلة باتباع سياسات لتحسين العلاقات بين الخصوم المفترضين بدلا من مفاقمتها[3].

[1] wivel, op. cit. p, 2389.

[2] غريفيتش و اوكالاهان، مرجع سابق، ص، 390.

[3] ايفانز ونوينهام ، مرجع سابق، ص، 678.

ويرى كل من "كان بوث" و"ويلر" بأن المعضلة الأمنية الدولية تنشأ حين تحدث الإستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن إنتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير أم كانت لأغراض هجومية[1].

تختلف حدة المعضلة الأمنية الدولية حسب "مارتن غريفيتش" و"تيري اوكالاهان" نتيجة لعاملين أساسيين هما[2]:

- عدم القدرة على التمييز بين القدرات الدفاعية والهجومية التي تكتسبها الدولة بهدف تعزيز أمنها القومي إذ يمكن استخدام الأسلحة بشكل هجومي ودفاعي في أن واحد.
- تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول إذ ينبغي عدم النظر إلى القدرات في إطار من فراغ سياسي ولا تكون درجة الثقة والإحساس بالمصلحة المشتركة في النظام العالمي ثابتة أو ذات طابع واحد.

كما يمثل الشق العسكري أقصى مستويات المعضلة الأمنية وأقلها إمكانية للتلطيف؛ ذلك أن قيام دولة معينة بمجموعة من الإجراءات كتجهيز الجيش بالمعدات العسكرية أو إجراء مناورات عسكرية يفهم طبيعيا من قبل الدول الأخرى وإستنادا للفوضى التي يعرفها النظام الدولي بأنه إجراء هجومي وليس دفاعي مما يستدعي القيام بإجراءات ردعية دفاعية تعتبرها الدول الأخرى سياسات هجومية لتتشكل دورة المعضلة الأمنية التي تتسمل بالديناميكية وسرعة الانتشار[3].

تعتبر مرحلة الحرب الباردة من أكثر المراحل عبر التاريخ التي يمكن تحليل الأحداث الدولية فيها بالإستناد على مفهوم المعضلة الأمنية، فالصراع القائم أنداك بين المعسكرين الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن تفسيره إلا بالرجوع إلى مفهوم المعضلة الأمنية.

وفي مقابل ذلك يرى الباحثين في العلاقات الدولية أن مفهوم المعضلة الأمنية غير مرتبط بمرحلة زمنية محددة فمن وجهة نظرهم فإن هذا المفهوم يعكس الحالة المأساوية للحياة الدولية، كما أن المعضلة الأمنية حسبهم لا تتسبب فيها قوى الوضع الراهن والتي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن بل

[1] بيليس و سميث، مرجع سابق، ص، 246.

[2] غريفيتش و اوكالاهان، مرجع سابق، ص، 390-391.

[3] معمري، مرجع سابق، ص، 91.

يعود ذلك للقوى التعديلية التي تسعى لتعظيم قوتها فإن كانت جميع الدول في النظام الدولي قوى الوضع الراهن فالصدام العسكري سيكون نادرا جدا[1].

يلخص العديد من الباحثين الإطار النظري للمعضلة الأمنية كما يلي: الدول فواعل عقلانية والمساعدة الذاتية هي الطريقة الوحيدة لضمان البقاء بالنسبة لهذه الفواعل في ظل فوضوية النظام الدولي، مما يستوجب على صناع القرار أن يدركوا بإستمرار نوايا الاخرين، لكن النوايا الحميدة لطرف معين (زيادة الأمن الشخصي مثلا) يمكن أن يساء فهمها وبالتالي فالتصور الخاطئ يؤدي إلى ردود فعل مضادة وهكذا تتصاعد المواجهة[2].

- **نماذج المعضلة الأمنية الدولاتية:** تمثل نماذج جيرفيس الحلزونية والردعية إطارا مهما لتفسير المعضلة الأمنية، حيث يتعين على صانعي القرار تحديد موقفهم في ضوء تفسيرهم لدوافع الدول الأخرى هل هي مدفوعة بنوايا عدائية أو عملية؟[3] وتعتمد الدول عند تصديها للتهديدات الخارجية على أحد النموذجين اللذين يفسران سلوك الدولة هما النموذج اللولبي (الحلزوني) والنموذج الردعي.

أولا- النموذج اللولبي (الحلزوني) spiral model : يشير مفهوم اللولب في الدراسات الإستراتيجية إلى الحالة التي يزداد فيها التوتر بين دولتين باستمرار، حيث تصبح العلاقات بينهما على شكل دوامة تصاعدية[4]. ويعتبر النموذج اللولبي إلى حد كبير إعادة صياغة لمفهوم باترفيلد عن الخوف الهوبزي فرغم أن الدول ليس لديها دوافع عدوانية تجاه بعضها البعض لكنها تفسر تصرفات بعضها البعض كدليل على نوايا عدائية، فالنموذج الحلزوني يعتمد على إفتراض أن سلوك الدولة مدفوع بعدم الأمان والخوف[5].

يفترض النموذج اللولبي أن الصراعات تنشأ نتيجة سلوك قادة الدول تجاه الفواعل الأخرى (الدول) في ظل فوضوية النظام الدولي، حيث يعتبر هذا النموذج مدفوعا بالمفاهيم الخاطئة المتبادلة بين الخصوم حول نوايا بعضهم البعض، ويقول "جيرفيس" في هذا الصدد أنه لا أحد من طرفي الصراع يقدر كيف تساهم أفعالهم في الخوف المتبادل[6]. فإدراك صناع القرار أنه في ظل غياب ضمانات كافية حول نوايا الأخرين فإنه

---

wivel, op. cit. p, 2391.

[2] Xu, op. cit. p,68 .

[3] ken booth & Nicholas j.wheeler ; **the security dilemma: fear, cooperation and trust in world politics**, (New york: palgrave Macmillan,2008),P, 45.

[4] Stephen van evera ; **the spiral modal v the deterrence model**, September 10, 1997, accessed on 17 march 2019.
https://bit.ly/3ZJzmOB

[5] booth & wheeler, ibid,P,45.

[6] Ibid, P, 46.

يتوجب عليهم التخلص من الشك في نوايا الأخرين من خلال زيادة التسلح[1]. وعليه فان النموذج اللولبي مبني على يقين في غير محله عن الطرف الأخر (الخصم) ويؤدي إلى تصور خاطئ مفاده أن الهجوم أو الردع ستكون عواقبه ايجابية[2].

إذا النموذج اللولبي يرتبط إرتباطا وثيقا بالمعضلة الأمنية وتفسيراتها حيث يرتكز أساسا على فوضوية النظام الدولي وسوء إدراك صناع القرار لنوايا الأخرين مع السعي للبقاء دون أن تحمل نوايا خبيثة، مما يخلق حالة من التسلح تدخل الدول المعنية في دوامة من التسلح والتصعيد. ويمكن تفسير المعضلة الأمنية وفق النموذج اللولبي من خلال الشكل التالي:

[1] Collins, op .cit. p,7.

[2] Rachael deskin, the western deterrence policy regime against A resurgent Russia in the post-cold war security environment : failures and A way ahead for the future, (A thesis submitted to johns Hopkins university in conformity with the requirements for the degree of master of arts, Baltimore Maryland, January, 2020), P,21-22.

الشكل رقم (3): النموذج اللولبي للمعضلة الأمنية.

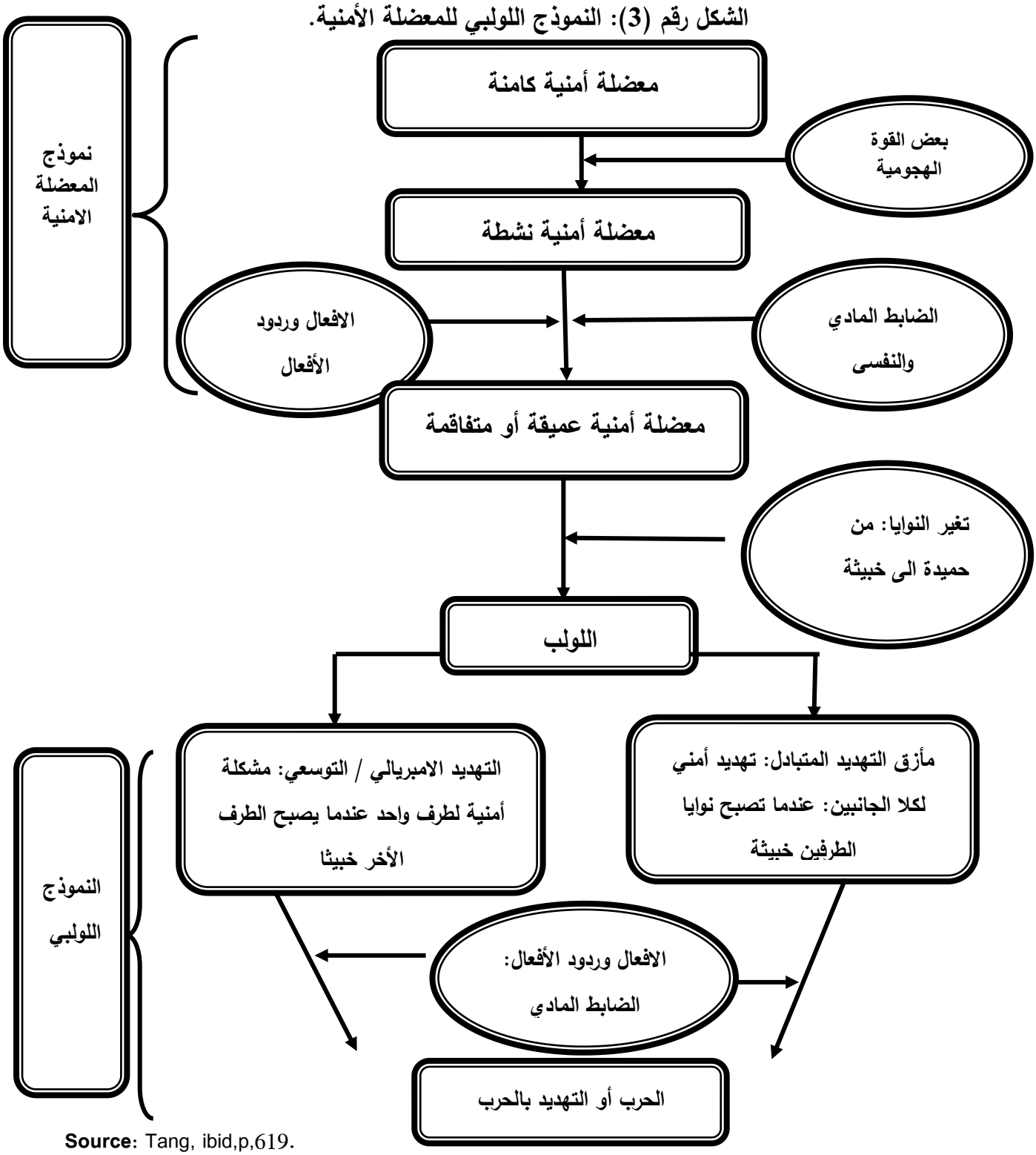

Source: Tang, ibid,p,619.

ثانيا- النموذج الردعي Deterrence model : يعرف الردع بأنه التهديد بإستخدام القوة ضد طرف أو أطراف أخرى قصد منعها من القيام بعمل يضر الطرف الأول[1]، أما نموذج الردع في المعضلة الأمنية فيرتكز على النوايا الخبيثة والمتمثلة في ردع الخصوم بغض النظر عن نواياهم.

يرى "جيرفيس" ان الدول تميل لإستعمال القوة إيمانا منها أن الإعتدال يمكن أن تعتبره الأطراف الأخرى ضعفا، مما يعني وجود نية خبيثة للإعتداء على الأخرين بغرض الحفاظ على النفس[2]. ووفقا لنموذج الردع لا يمكن تحويل القوى المعتدية أو التعديلية (أي الدول التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن) إلى دول الوضع الراهن من خلال التنازلات، وهناك شرطان أساسيان لتحقيق الردع الناجح[3]:

1- يجب أن تعتقد الدولة المعتدية أو التعديلية أن التهديد الرادع سيتم تنفيذه.
2- يجب أن يعتقد الطرف المعتدي أن تكاليف التي يتعين عليه دفعها ستفوق المكاسب المتوقعة من العدوان

الفرع الثاني: المعضلة الأمنية المجتمعية

لقد حظيت مقاربة المعضلة الأمنية بقسط وافر من الإهتمام في دراسة العلاقات الدولية أي ما بين الدول، وفي منتصف التسعينات أصبحت هذه المقاربة تستخدم لتحليل النزاعات داخل الدولة وخاصة الخلافات العرقية، أي تغير منظور الدراسة فيما بين الدول إلى داخل الدولة، ويعتبر الواقعيين أول من تطرق إلى هذه النقطة، فالتحليل الداخلي للدولة يعتبر مفاجئة لإهمال الواقعيين العوامل الداخلية في تحليل العلاقات الدولية[4].

لفهم دلالات معضلة الأمن المجتمعي ينبغي العودة إلى ظاهرة تقويض سلطة الدولة الوستفالية وتشتتها تحت تأثير خطابين: الأول هو خطاب العولمة الذي يدعو إلى التخلي عن الدولة لأنها لم تعد تلعب دورا حاسما في ظل التحولات التكنولوجية والإقتصادية والإجتماعية التي أضحت تفرضها العولمة، والثاني هو

[1] Ogele eziho promise, Deterrence security dilemma and acquisition of nuclear armament : A study of north Korea and Pakistan, **zamfara journal of politics and development**, dept. of political science, Vol (03), no (01), (2022), P, 3.
[2] Collins, op, cit,. P, 18-19.
[3] booth & wheeler, ibid,P, 47.
[4] رابح مرابط، "المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، المجلد (2)، العدد (2)، (جانفي 2009)، ص، 190.

خطاب التفكك الذي يدعو بدوره إلى التخلي عن الدولة لأنها لم تعد قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها الذين أصبحوا أكثر التفافا حول مرجعيات محلية تقليدية كالتشكيلات القبلية والطائفية والعرقية[1].

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي إجتاحت موجة من النزاعات العرقية والدينية بعض دول العالم خاصة تلك التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا سابقا، حيث تراجع دور الأيديولوجيا في مقابل بروز العوامل الثقافية والحضارية أين تصاعدت حدة المطالب المتعلقة بحقوق الأقليات وحق تقرير مصيرها بعد أن كانت مغبة لعقود من الزمن في ظل هيمنة الدولة، وقد شهد العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة صراعات داخلية عنيفة ولدت حالات إنسانية معقدة بسبب الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية التي عرفتها بعض العرقيات مثل ما حدث في البوسنة والهرسك، ما جعل الباحثين في القضايا الأمنية والنزاعات تسلط الضوء على هذا النوع من الصراعات.

يعتبر باري بوزان أول من إستخدم مفهوم المعضلة الأمنية لتفسير النزاعات الإثنية من خلال مقاله المعنون "بالمعضلة الأمنية والنزاعات الاثنية[2]" الصادر عام 1993، إذ إعتبر أن ظهور المعضلة الأمنية داخل الدولة الواحدة لا يكون إلا إذا توفرت ذات الشروط التي تندلع فيها المعضلة الأمنية الدولية[3]. وعلى هذا الأساس تعتمد مقاربة المعضلة الأمنية في تحليلها للنزاعات الإثنية على فكرة وجود فوضى على المستوى الداخلي بسبب إنهيار الدولة في غالبية الأحيان أو فشلها في القيام بمهامها المنوطة مثل ما حدث في الإتحاد السوفياتي سابقا ويوغسلافيا، فغياب السلطة المركزية يعقبه فوضى داخلية وغياب تام للأمن مما يجعل كل مجموعة عرقية تعتمد على نفسها للحفاظ على البقاء وهو الأمر نفسه الذي يعرفه النظام الدولي.

علاوة على ذلك يترك إنهيار الدولة فراغا وفجوة أمنية كبيرة، الأمر الذي تستغله قيادات الجماعات الإثنية داخل الدولة لحشد وتجنيد عرقياتهم لإنشاء وطن خاص بهم على حساب الأقليات الأخرى، وخير دليل على ذلك ما عرفته يوغسلافيا بعد إنهيارها حين حاول الزعيم الصربي "سلوبودان ميلوسوفيتش" بناء دولة صربيا الكبرى على حساب العرق البوسني والكرواتي[4]. وبالتالي فالمعضلة الأمنية هي ألية سببية ذات أهمية كبيرة لشرح إندلاع حرب عرقية واسعة النطاق في سياق التحول السياسي[5].

---

[1] محمد حمشي، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد (6)، (جويلية 2018)، ص، 342.

[2] يشير لفظ الاثنية للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى تميزهم عن باقي العرقيات، وتعيش في إطار مجتمع واحد مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات.

[3] Roe, The societal Security Dilemma, op, cit.

[4] مرابط، مرجع سابق، ص،192.

[5] Xu, op. cit. p,70

جدير بالذكر أن بروز الجماعة الإثنية بصفة عامة والصراع الإثني أو العرقي داخل الدولة عندما تؤمن الجماعة العرقية أو الإثنية بأن هناك ضرورة لأن تكون جماعتهم تحظى بتقدير كبير ومكانة عالية، باحثين عن هذه المكانة داخليا واقليميا وحتى عالميا، وهنا يلعب الإعتراف السياسي دورا مهما في إبراز الهوية العرقية.

يرى "بووث" و"ويلر" أن تطور عدم الثقة وعدم اليقين بين المجموعات راجع لكونهم جميعا يتصرفون بطريقة مماثلة، إذ تتصاعد ديناميكيات إنعدام الأمن بين المجموعات حين يقودهم خوفهم إلى البحث عن القوة المادية لحماية أنفسهم، هذه الزيادة في قوة الحماية الذاتية تزيد أيضا من القدرة على إيذاء الأخرين، وبالتالي تشعر المجموعات الأخرى بإحساس متزايد بالخطر والنتيجة هي تزايد إنعدام الأمن للجميع[1].

يشكل غياب العدالة الإجتماعية وضعف الولاء الإثني للدولة أهم أسباب المعضلة الأمنية المجتمعية، ولا يقل عنصر الإستبعاد السياسي –الذي تتبناه كثير من الدول ضد إثنية معينة– أهمية عن العنصرين السابقين في تفسير أسباب بروز وتفاقم المعضلة الأمنية.

تعمل بعض الأنظمة السياسية على تطبيق أليات العزل السياسي والذي يعني حرمان فئة عرقية أو مذهبية من حقوقها في المشاركة السياسية تحت ذرائع وأسباب مختلفة بغية هيمنة فئة معينة على شؤون الحكم[2]، الأمر الذي لن تتقبله هذه الجماعة في غالب الأحيان. وفي حالة ما إذا كانت للعرقية المتصارعة إمتداد خارج الإقليم الذي تقطن فيه فسيؤثر ذلك حتما على الإقليم المجاور.

بالقياس مع المعضلة الأمنية الدولية قد توجد معضلة أمن مجتمعي عندما تتسبب تصرفات جماعة ما في محاولة لزيادة أمنها المجتمعي (تعزيز هويتها الخاصة) في رد فعل جماعة ثانية ما تعتبره الجماعة الأولى إنقاص من أمنها، وكما هو الحال بين الدول قد يصعب التمييز بين سلوكيات هذه الجماعات دفاعية كانت أم هجومية فالإختلاف هنا يكمن في التركيز على التهديدات الهوياتية بالنسبة للمعضلة الأمنية المجتمعية بدل التركيز على متغير السيادة كما في المعضلة الأمنية بين الدول[3].

وعليه يمكن إرجاع بروز المعضلة الأمنية الداخلية إلى عاملين أساسين يتمثلان أساسا في الإدراكات التي ترسمها الجماعة الاثنية حول الدولة التي تعيش فيها، فيما يمثل الجوار السيء العامل الثاني والمهم في بروز المعضلة الأمنية المجتمعية وتفاقمها.

---

[1] booth & wheeler, ibid, p, 22.

[2] علاء عبد الرزاق، "الصراعات الاثنية: دراسة في المفهوم وأشكال الصراع"، **مجلة كلية القانون والعلوم السياسية**، المجلد (1)، العدد (1)، (2018)، ص، 18.

[3] Roe, The societal Security Dilemma, op, cit.

- **معضلة أمنية اثنية ناجمة عن الادراك:** يعتبر مفهوم المعضلة الأمنية الناجمة عن الإدراكات والتي يطرحها "جيرفز " إحدى المفاهيم الواقعية الرائدة، فعندما يدرك الأفراد أن الحكومة عاجزة أو أنها تفتقد لإرادة حماية الجميع فإنهم يلجؤون إلى شكل تنظيمي أخر وهو المجموعة الاثنية كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم وإستمرارهم. وفي ظل مأزق كهذا فإن محاولة أي مجموعة إثنية تعزيز أمنها يتم تفسيره من قبل المجموعات الأخرى على أنه خطوة عدائية بإتجاه التصعيد ومثل هذه الحركة حسب بوزان تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتزيد من إحتمالات الحرب الوقائية[1].
- **معضلة أمنية إثنية ناجمة عن الجوار السيء:** حيث تمثل ظاهرة الجوار السيء التي جاء بها "كريس براون" إحدى العناصر الأساسية التي تقف وراء إنتشار وتغذية التوترات والصدامات الإثنية[2]. إذ يمكن للطرف الثالث أن يقوم بأدوار حاسمة في حل / تفاقم المعضلة الأمنية المجتمعية، فمن البديهي أن الطرف الثالث يستطيع تقديم المساعدة تقديم المساعدة إلى اللذين في الحكم أو الجماعات العرقية المتمردة بمختلف الطرق فيمكن أن تكون مساعدة دبلوماسية كالسماح بتأسيس حكومة منفى أو عسكرية أو إقتصادية[3].

إن الميزة الأساسية للنزاعات الداخلية هي قدرتها على الانتشار فحسب "تيد جير" يؤدي الإنتشار إلى عملية الطفح التي تؤثر من خلال الصراع في بلد واحد والتنظيم السياسي في البلاد المجاورة وتحدث أغلب أثار الطفح الهامة في الصراع العرقي وسط الجماعات التي تنتشر على الحدود بين الدول[4]، وخير نموذج على ذلك في عالم اليوم هي المسألة الكردية، فلم تعد الدول قادرة على الانغلاق على نفسها والإحتفاظ بمشاكلها الداخلية بعيدا عن الدول المجاورة؛ إذ أصبح من الصعب في عالم اليوم الفصل بين المستوى الداخلي والخارجي كما كان عليه الحال في الماضي أين كانت الدولة لا تؤثر ولا تتأثر بما يحدث داخل الدول المجاورة.

[1] أحمد ايدابير، التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي،(مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012)، ص، 90.

[2] المرجع نفسه، ص، 90.

[3] ايفانز و نوينهام، مرجع سابق، ص، 93.

[4] مرابط، مرجع سابق، ص،191.

وقد أشار عالم السياسة الإيطالي "موسكا" لهذه الحقيقة فقد بين أن تغلب أمة أو قومية على قومية أخرى سوف يثير قدرا من الصراع القومي بين الجماعات الإثنية، وفي حالة وجود عرق أو إثنية ذات إمتداد خارج البلد الذي تقطن فيه فهذا يعني أن الصراع الإثني في الداخل سيكون له تأثيرات إقليمية[1].

المطلب الثالث: المعضلة الأمنية في أدبيات العلاقات الدولية –دراسة نظرية– .

يهتم هذا المطلب بمعالجة الاطار النظري للمعضلة الأمنية من خلال فحص أهم المقاربات المهيمنة على حقل التنظير في العلاقات الدولية، والتي قدمت تصورات مختلفة حول المعضلة الأمنية في السياسة الدولية.

تعد كل من الواقعية والواقعية النيو كلاسيكية بالإضافة إلى البنائية من أكثر المداخل تأثيرا في التنظير حول القضايا الأمنية والمعضلات الناجمة عنها في حقل العلاقات الدولية، حيث بدأ النقاش بين هذه المداخل حول ماهية الأمن ليتطور لاحقا ليشمل مفاهيم عديدة كمفهوم المعضلة الأمنية التي أصبحت لب النقاش حتى داخل البرادايم الواحد مثل النقاش بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، فماهي أهم التحليلات التي قدمتها هذه الأطر النظرية ذات العلاقة بمسألة المعضلة الأمنية؟

الفرع الأول: المعضلة الأمنية من منظور المقاربة الواقعية الجديدة.

سيطر المنظور الواقعي لفترة طويلة على حقل التنظير في العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية بشكل خاص، إذ تعد المقاربات الواقعية من أهم وأبرز النظريات المفسرة للظواهر الدولية؛ فقد سيطرت على حقل التنظير منذ الحرب العالمية الثانية بعد الفشل الذريع للنظرية المثالية في تفسير ما يحدث حولها من أحداث.

ورغم أن ظهور الطرح الواقعي ليس ببعيد إلا أن جذوره الفكرية والفلسفية تمتد لفترات زمنية سابقة حيث تعود إلى كتابات الفيلسوف "ثيوسيديد" Thyecydide (471/400 ق.م) ليطور أفكاره فلاسفة المنظور الواقعي أمثال "ميكيافيلي"Machiavelli و"توماس هوبز " Thomas Hobbesهذا الأخير الذي طور في كتابه "الطاغوت" فكرة الدولة الطبيعية؛ إذ يتفقون جميعا على إعتبار القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة

[1] عبد الرزاق، مرجع سابق، ص، 18.

الإنسانية[1]. ويقع ضمن المنظور الواقعي ثلاثة إتجاهات رئيسة: الواقعية التقليدية، الواقعية الجديدة، الواقعية النيو كلاسيكية.

يعد "هانز مورغانثو " Hans Morgenthau من أهم رواد الواقعية التقليدية والتي تعرضت مع نهاية السبعينات لنقد شديد حتم على روادها إعادة النظر في إفتراضاتهم الأساسية من أجل مواكبة تطورات تلك المرحلة، ويعتبر "كنيث وولتز" Kenneth Waltz أهم رواد الواقعية الجديدة في حين تعتبر الواقعية النيو كلاسيكية نظرية لتفسير السياسة الخارجية بامتياز. وما يهمنا في هذه الدراسة هو تفسير الواقعية الجديدة بشقيها الدفاعية والهجومية للمعضلة الأمنية في العلاقات الدولية، فماهي أهم التحليلات التي قدمتها المقاربة الواقعية الجديدة حول هذه المسألة؟

قبل التطرق لتفسير الواقعية الجديدة Neorealism للمعضلة الأمنية ينبغي التوقف عند تسمية هذه المقاربة؛ فقد أثارت خلافا وجدالا واسعين بين أنصارها فهناك من يفضل مفهوم الواقعية الجديدة وعلى رأسهم "كنيث وولتز"، وهو يريد من خلال ذلك الإستمرارية والتميز في أن واحد عن الواقعية التقليدية، وهناك من يفضل مصطلح الواقعية البنيوية بحجة أنها أكثر تكيفا وملائمة لمواكبة التغيرات والتحولات الدولية على مستوى النظام الدولي من الواقعية الجديدة[2].

تقوم الواقعية الجديدة على جملة من الإفتراضات نستعرضها فيما يلي[3]:

1- **فوضوية النظام الدولي:** يعرف "ستانلي هوفمان" النظام الدولي على أنه نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة الدولية، في حين يرى "محمد طه بدوي" بأن النسق الدولي هو مجموع العلاقات التي

[1] رابح خليفي، "الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نظرية"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد (1)، العدد (1)، ماي 2017، ص، 23-24.

[2] عبد الناصر الدين جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،)2005، ص، 128-129.

[3] منعم خميس مخلف، "الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية: الافتراضات والتصنيفات والأسس –رؤية تحليلية-"، **مجلة دراسات دولية**، العدد (59)، (2014)، ص، 216-217.

تنعقد بين مجموعة معينة من الوحدات السياسية في زمن معين بكم وإنتظام كافيين لتصوير كيان كلي لتلك العلاقات[1].

يتميز النظام الدولي حسب الواقعين الجدد بالفوضى والذي يقصد بها غياب حكومة مركيزة لها سلطة على باقي الفواعل، فالفوضوية حسب الواقعين لا تعني دائما الصراع والحرب. حيث يعتبر هذا الإفتراض بمثابة التصور الرئيسي الذي تستمد منه تفريعات المقاربة الواقعية تفاسيرها لسلوك الدولة، كما يعتبر "كنيث والتز "أن نظام ثنائي القطبية هو الأكثر إستقرارا والأقل نزاعات ويستشهد بفترة الحرب الباردة أين كان النظام الدولي يتسم بغياب المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى في العالم.

علاوة على ذلك تلعب الفوضى دورا مهما في في بروز المعضلة الأمنية وتغذيتها حسب الواقعيين، وفي هذا الصدد يقول "كولين": "الفوضى ليست سببا للمعضلة الأمنية بل شرطا ضروريا لأنها تعزز سلوك الإعتماد الذاتي وتترك الدول غير متأكدة من نية الأخرين، فإنها تخلق ظروفا مواتية للمعضلة الأمنية ولكنها في حد ذاتها ليست سببا... وسواء كانت سببا أو شرطا فما هو واضح هو أن دورها مهم"[2]. فالمنافسة والصراع بين الدول من وجهة نظر الواقعية الجديدة تنبع من فوضوية النظام الدولي، إذ تحتم هذه الأخيرة على الدول توفير الأمن لمواجهة التهديدات والأخطار التي تهدد بقاءها[3].

2- **متغير القوة:** تعتبر القوة عند الواقعيين البنيويين هي العامل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية ففوضوية النظام الدولي تدفع بالدول للإعتماد على نفسها لضمان البقاء الذي يعد الهدف النهائي للدول وهو ما يجعلها تبحث عن الحصول على أكبر قدر من القوة للحفاظ على بقائها[4].

وعليه فالقوة عند الواقعيين الجدد هي وسيلة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن، وفي هذا الصدد يقول وولتز "إن اهتمام الدول ليس بالقوة بل الأمن"، فالدول تسعى إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن.

3- **الدول فواعل عقلانية ووحدة تحليل أساسية في النظام الدولي:** إذ يبني والتز نظريته على أولوية الدول كفواعل عقلانية في النظام الدولي. وهذا يعني أنها قادرة على إبتكار إستراتيجيات سليمة تزيد من

[1] كرم سلام عبد الرؤوف سلام، الاطار المفاهيمي للنظام الدولي الحالي ومستقبله في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى، ورقة بحثية في مؤتمر دولي الموسوم بمستقبل لنظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى: رؤية استشرافية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2022)، ط.1.ص، 20-21.

[2] Roe, The societal Security Dilemma, op, cit.

[3] Kenneth, waltz, the origins of war in neorealist theory**, journal of interdisciplinary history**, Vol (18), No (04), (spring, 1988), p, 619.

[4] deskin, ibid, P, 20.

إحتمالات بقائها، لكن ذلك لا ينفي أن الدول تخطئ التقدير في كثير من الأحيان لأنها تعمل بمعلومات منقوصة وفي عالم معقد يجعلها ترتكب أخطاء جسيمة في بعض الأحيان[1].

4- **مبدأ الشك:** غياب الثقة أمر متأصل في النظام الدولي فليس بإستطاعة الدول التأكد من نوايا باقي الفاعلين في النظام الدولي. حيث تعتبر فوضوية النظام الدولي سببا رئيسا في جعل الدولة في حالة شك دائم عند الدخول في أي تفاعل دولي، إذ تعتمد الواقعية البنيوية على نموذج مأزق السجين في تفسير العلاقات الدولية ويرتبط هذا النموذج أساسا بمبدأ الشك بين الفاعلين، مما يجعل أي قرار تتخذه الدولة بإعتبارها فاعل عقلاني يحمل في طياته نوعا من اللاعقلانية.

5- **الإعتماد على الذات:** للدول توجه مصلحي وفوضوية النظام الدولي تدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية لتأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الأخرين. فإذا لم تكن المساعدة الذاتية سببا أساسيا للفوضى فيجب أن تظهر سببيا من العمليات التي تلعب فيها الفوضى دورا مهما[2].

تركز المقاربة الواقعية الجديدة على المعضلة الأمنية في التحليل بإعتبارها الهاجس الأساسي للدول قاطبة والذي يمثل إفرازا طبيعيا لطبيعة النسق الدولي الفوضوية، ففي ظل غياب سلطة مركزية عليا قادرة على ضبط سلوك الدول تدرك هذه الأخيرة أنها تتفاعل في نسق دولي قائم على مبدأ الإعتماد على الذات Self –help، إذ تعمد كل دولة على نفسها لتأمين بقائها[3].

إنطلاقا من التصور النظري للواقعية الجديدة والإفتراضات الأساسية التي قدمتها بخصوص السياسة الدولية يمكن القول أن منظورها الأمني بني أساسا على فوضوية النظام الدولي من خلال التركيز على مسلمتين هما:[4]

1- إزدياد درجات الصراع الأمني حتى في وضعية اللا حرب؛ الأمر الذي يجعل إمكانية قيام الحروب أمرا متوقعا على الدوام.

2- قصور الأطر التعاونية وتراجعها في مقابل النزوع المستمر للقوة من قبل الدول.

---

[1] جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، في تيم دان، ميليا كوركي وستيف سميث (محررين)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ط، 1.ترجمة: ديما الخضرا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص، 217.

[2] Alexander Wendt, Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics; **International Organization**; Vol (46), No (2), (spring, 1992), P.403.

[3] أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد (1)، العدد (2)، (جويلية 2016)، ص، 30-31.

[4] معمري، مرجع سابق، ص، 90.

- **الواقعية الدفاعية Défensive Realism:** تعتبر الواقعية الدفاعية بالصورة التي قدمها "روبيرت جيرفز" و "ستيفن والت" من الإضافات المهمة للمقاربة الواقعية، إذ يجادل هؤلاء بأنه كلما كان الدفاع أسهل فإن الأمن كان أوفر وحوافز التوسع أقل وإحتمالات التعاون أعلى، بل حين يكون للدفاع فائدة وتكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية فإن الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن أنفسها من غير أن تهدد الأخرين وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية[1].

يعتبر مفهوم المعضلة الأمنية مفهوما محوريا لتحليل القضايا الدولية بالنسبة للواقعية الدفاعية، فهي تجعل التحالف بين الدول ممكنا لمواجهة عدو مشترك ما. ويرتكز التحالف أو التعاون عند المقاربة الواقعية الدفاعية على الشق الأمني العسكري. إذ يجادل أنصار الواقعية الدفاعية بأن الفوائد التي تجنيها الدول من دخولها في الحروب أصبح أقل بكثير من الخسائر، وأن إستخدام القوة العسكرية من أجل الغزو في عالم اليوم الذي يمتاز بالإعتماد المتبادل المعقد والعولمة سلوك غير عقلاني.

تفترض الواقعية الدفاعية أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ والقوة، إذ تميل الدول في ظل النظام الدولي الفوضوي للحفاظ على الوضع الراهن وهي تسعى لتعظيم القوة فقط في حالة ما إذا كانت الإجراءات المتبعة للقيام بذلك لا تضع أمنها وبقاءها في خطر[2]. ويمكن إجمال المسلمات الأساسية للواقعية الدفاعية في تفسيرها للمعضلة الأمنية على النحو التالي:

- ✓ **مبدأ توازن القوة وترسيخ الوضع الراهن:** يجادل الواقعيون الدفاعيون على ضرورة توازن القوة في النظام الدولي من خلال تركيز الدولة على سلوكها الدفاعي، حيث يعتبرون أن سعي الدول نحو زيادة قوتها أكثر مما يقتضيه الحفاظ على الوضع القائم يعتبر تهديدا لأمنها.

ويؤكد "والتز" أن الفوضى التي يعرفها النظام الدولي تشجع الدول على أن تتصرف بطريقة دفاعية وتحافظ على توازن القوة، وقد عبر عن ذلك بقوله: "الشاغل الأول للدول هو الحفاظ على مكانتها في النظام"[3]. ويكون ذلك من خلال الحفاظ على توازن القوة فالحفاظ على القوة وليس زيادتها هو الهدف الرئيس للدول.

---

[1] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص، 384-385

[2] المرجع نفسه، ص، 385.

[3] جون ميرشايمر، مأساة سياسات القوى الكبرى، في ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والاساطير والنماذج**، ترجمة هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي2009)، ص، 25.

يرى "والتز" أن هناك فرق جوهري بين النظام الدولي والنظام الداخلي للدولة، فالأول (النظام الدولي) يتميز بالفوضوية مما يخلق نوع من الريبة بين الدول نتيجة غياب سلطة مركزية لها سلطة الاكراه، أما النظام الداخلي للدولة فيتميز بوجود سلطة مركزية؛ إذ يقوم على مبدأ الهرمية والتراتبية حسب "والتز"، لكن المشكلة في التحليل الواقعي تكمن في الفرق بين النظام الدولي الفوضوي والنظام الداخلي الهرمي، فكيف تستطيع الدولة توفير الأمن لمواطنيها داخل القطر الجغرافي الخاص عن طريق مؤسسات الدولة وتطبيق القانون مما يؤدي إلى إنهاء الفوضى داخل المجتمع- فالدولة حسب الواقعيين هي نتاج الصراع داخل المجتمع- بينما تعجز عن خلق مؤسسة دولية قادرة على حماية الدول وضبط العلاقات بينها.

وفي السياق نفسه يرى "جيرفز" بأن التعاون بين القوى العظمى من شأنه أن يحد من مخاطر نشوب الفوضى والاضطرابات على المستوى الدولي، وأن يخفف إلى أدنى حد من أثار المعضلات الأمنية وعواقبها[1]. فالعلاقات الدولية لا تكون صراعية دائما بل قد تكون تنافسية وتعاونية في كثير من الأحيان.

- ✓ **القوة والقدرة:** حاول منظروا الواقعية الجديدة منذ البداية التأسيس لمفهوم جديد للقوة من خلال الفصل النسبي بين مفهومي القوة والقدرة، فلم يعد مفهوم القوة منحصرا في الجانب العسكري فقط بل تعداه لمجموع العوامل الطبيعية والجغرافية والإقتصادية والإيديولوجية والسياسية، وتشير القدرة إلى القوة التي ترتبط بفكرة قدرة الدولة على خلق وضع النفوذ والسيطرة في مجال ليس تصارعيا بالضرورة حسب "كنيث والتز"[2].
- ✓ **النوايا والقدرات:** من أكثر المشاكل التي تواجهها الدول في ظل فوضوية النظام الدولي هي عدم اليقين بشأن نوايا الاخرين ودوافعهم التي يمكن أن تؤدي إلى سياسات عكسية ونتائج غير مرغوبة[3]، وحسب "كريس براون" تستند المعضلة الأمنية إلى العلاقة المعقدة القائمة بين "النوايا" و "القدرات"، إذ يعتقد أن تركيز الدول على تطوير القدرات- خاصة العسكرية- يؤدي إلى إحتمال ظهور تصاعد للشعور بعدم الأمن على أساس الادراك الخاطئ في ظل إهمال النوايا، وفي ظل فوضى النظام الدولي تصبح الدول مضطرة لتطوير وسائل الدفاع عن الذات ما يجعل دول أخرى ترى ذلك عملا عدوانيا محتملا[4].

---

[1] جرايمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي**،ط،1،(أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص، 23.

[2] معمري، مرجع سابق، ص، 89.

[3] Mongomery, ibid, p, 183.

[4] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ط،1، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص، 114، 115.

يساهم عدم اليقين والخوف في سوء الفهم بين الدول؛ إذ يحدث ذلك عندما تعتقد الدولة أن التعزيزات العسكرية لدول أخرى لا تكون لتعزيز أمنها فقط بل لأغراض هجومية، خاصة في حال تضارب المصالح بين الدول، فحسب الواقعية الدفاعية يعتبر سوء التفسير سببا لحدوث المعضلة الأمنية[1].

الشكل (04): العلاقة بين الفوضى والمعضلة الأمنية من منظور الواقعية الدفاعية.

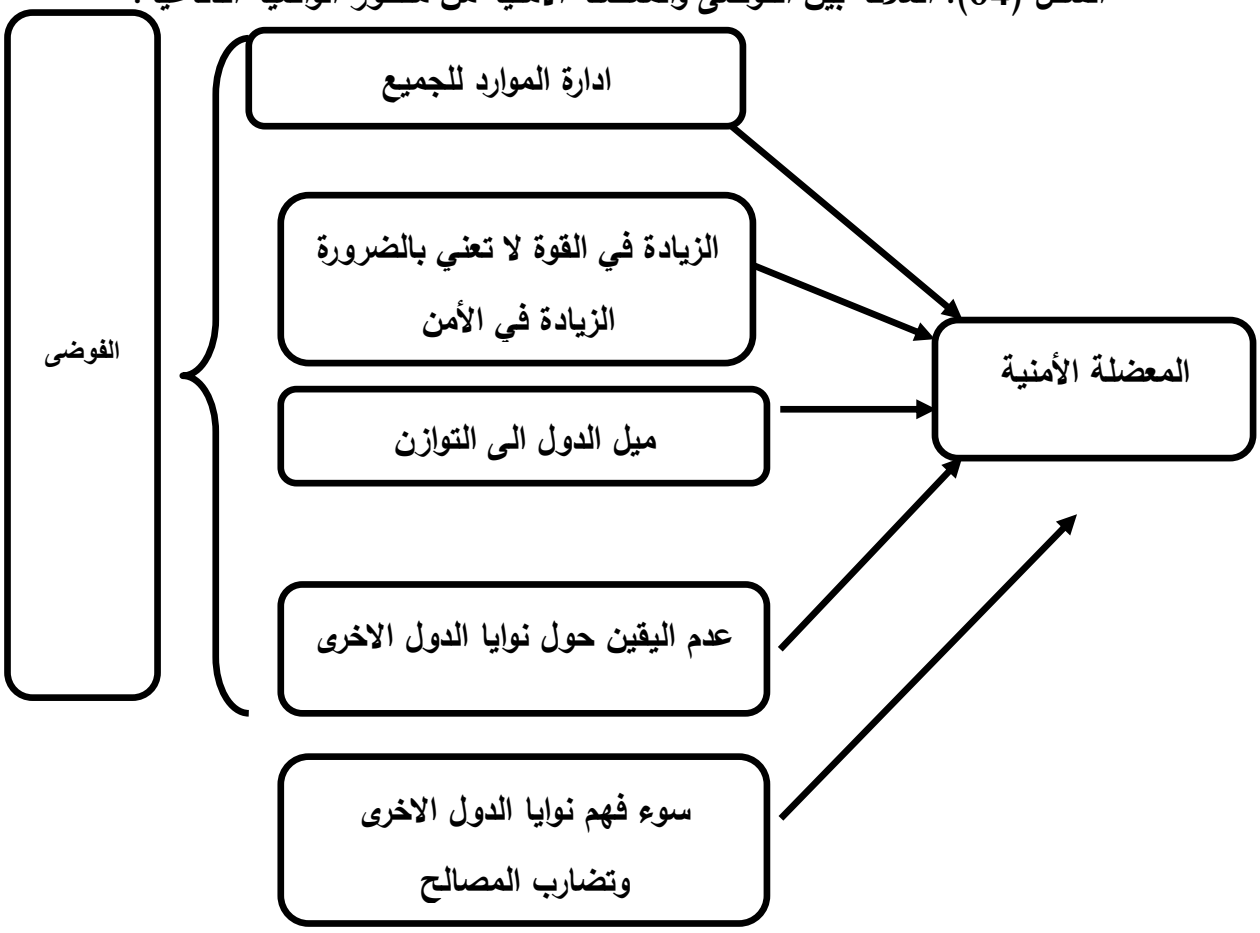

Source: Klaus Heinrich raditio, China and the Tension in the South china sea: A Defensive Realist perspective, p, 6. https://bit.ly/3yNK4Yr

- **الواقعية الهجومية:** ترسم الواقعية الهجومية صورة قاتمة عن السياسة الدولية بشكل عام ويعتبر "جون ميرشايمر" رائد هذا الإتجاه بالإضافة إلى "روبيرت جيبلين" و "فريد زكريا"، إذ يزعم هذا الإتجاه أن فوضوية النظام الدولي تقدم حوافز قوية للتوسع، ويمكن إجمال المسلمات الأساسية للواقعية الدفاعية في تفسيرها للمعضلة الأمنية على النحو التالي:

✓ **مبدأ القوة العظمى والهيمنة:** تعتبر الواقعية الهجومية أن فوضوية النظام الدولي تدفع الدول للبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب منافسيها، فالهدف النهائي للدول هو أن تصبح دولة مهيمنة في

[1] Klaus Heinrich raditio, China and the Tension in the South china sea: A Defensive Realist perspective; P,4 .accessed on 22 march 2019. https://bit.ly/3yNK4Yr.

النظام الدولي[1]. إذ يجادل أنصار الواقعية الدفاعية أن المحافظة على الوضع الراهن لا يخدم الدول في ظل فوضوية النظام الدولي ووجود قوى تعديلية تسعى دائما للتغيير.

يقول "ميرشايمر" Mearsheimer " إن القوة الفعلية لأي دولة هي في نهاية المطاف حصيلة قوتها العسكرية وحجمها بالمقارنة مع القوة العسكرية للدول المنافسة"، أي أنه يفترض أن القوة العسكرية هي من تحدد القوى الكبرى في النظام الدولي[2]، حيث ترى الواقعية الهجومية أنه على الدول السعي المستمر لزيادة قوتها على حساب باقي الفاعلين في النظام الدولي لضمان هيمنتها في ظل فوضوية النظام الدولي، فمهما بلغت قوة الدولة تبقى دائما تسعى لتعظيم قوتها.

- ✓ **السعي وراء القوة:** يرى "ميرشايمر" بأن القوة النسبية وليست القوة المطلقة هي الأهم بالنسبة للدول، حيث يعتقد بأن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها وتحرص في الوقت عينه على أن لا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، فحسب ميرشايمر أفضل طريقة للإستمرار في النظام الفوضوي هي أن تمتلك الدول أكبر قدر ممكن من القوة فكلما كانت الدولة أقوى تضاءلت إحتمالات تعرضها لهجوم من قبل دول أخرى[3].

وحسب ميرشايمر تمتلك الدول نوعين من القوة "القوة الكامنة" و"القوة العسكرية" وهذان الشكلان للقوة مرتبطان بشدة لكنهما غير مترادفين، إذ تشير القوة الكامنة إلى المقومات الإجتماعية–الإقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية، وتعتمد بالدرجة الأولى على ثروة الدولة وعدد سكانها، فالدول العظمى تحتاج إلى المال والموظفين لبناء القوات العسكرية وخوض الحروب[4].

- ✓ **الخوف وعدم الثقة:** يعد الخوف وعدم الثقة أساس ظهور المعضلة الأمنية وتطورها حسب المقاربة الواقعية الهجومية، فحتى عندما يسود الإعتقاد بأن دولة ما تضمر نوايا حسنة يظل هناك شك بأن هذه النوايا قد تتبدل، فالشك وإنعدام الثقة من أهم المفاهيم التي يمكن أن تساهم في تعزيز حالة اللاأمن وبروز المعضلة الأمنية خاصة في ظل قصور الأطر التعاونية.

يمثل خوف إحدى القوى العظمى من الأخرى جانبا أساسيا للحياة في النظام الدولي، لكن مستوى الخوف يتفاوت من حالة إلى أخرى، ومستوى خوف إحدى الدول من الأخرى مسألة مهمة جدا لأن مستوى

[1] ميرشايمر، مرجع سابق، ص، 27.

[2] المرجع نفسه، ص، 261

[3] فرج، مرجع سابق، ص،388.

[4] جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص،69.

الخوف بينها هو الذي يحدد بالدرجة الأولى شدة التنافس الأمني فيما بينها وإحتمال أن تخوض حروبا، فكلما تعمق الخوف زادت حدة التنافس الأمني ورجحت كفة الحرب[1]. فعدم اليقين سمة أساسية للنظام الدولي الفوضوي وسبب مركزي للصراع حسب أنصار الواقعية الهجومية ، إذ يقول "جون ميرشايمر في هذا الصدد "من المستحيل التكهن بالنوايا بنسبة 100 بالمئة لأن النظام الدولي يجبر جميع الجهات الفاعلة على توفير أمنهم، ولا يمكن لصناع القرار الإعتماد على الخصائص الداخلية للدول الأخرى كمصادر للمعلومات، وفي مقابل ذلك هم مجبرون على فعل ذلك وإستنتاج ما قد يفعله الخصوم المحتملون من خلال مراقبة قوتهم الاجمالية وتقييم مدى قدرتها على إلحاق الضرر[2].

تعتبر المعضلة الأمنية حسب الواقعية الهجومية نتيجة حتمية لما يعرفه النظام الدولي من فوضى من جهة والسلوك العدواني/التنافسي للدول من جهة أخرى، فمحاولة كل دولة تعظيم قوتها للهيمنة على النظام الدولي يقلل من فرص التعاون والأمن ويخلق شعور بالتهديد لدى الدول الأخرى التي تسعى بدورها لتحقيق الهيمنة، فلا تسعى أي دولة إلى تثبيت التوازن مالم تكن في وضع القوة المهيمنة مما يترتب عليه وضع مأساوي لا مهرب منه.

إن المفاهيم من قبيل القوة، الشك وعندم اليقين، الإعتماد على الذات وغيرها من المفاهيم سالفة الذكر التي يعتمدها التيار الواقعي الجديد لتفسير السياسة الدولية بصفة عامة تعتبر سببا في بروز المعضلة الأمنية بين الدول أو داخلها، فإهتمام الدول بتعظيم قوتها والسعي وراء تحقيق الأمن في ظل الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي وحالة عدم اليقين التي تميز العلاقات الدولية تعتبر كلها أسباب بروز وتغذية المعضلة الأمنية.

حظيت المقاربة الواقعية الجديدة بشقيها (الدفاعية– الهجومية) في تحليلها لمفهوم المعضلة الأمنية الدولية خاصة بقبول واسع وسط الباحثين في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية بإعتبارها مطابقة لما كان يعيشه العالم في تلك الفترة (الحرب الباردة)، لكن مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي تراجع الصراع بين الدول ليطفو نوع جديد من النزاع تمثل في النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، ما دفع رواد التيار الواقعي إلى تكييف مقاربتهم مع الأوضاع الجديدة التي يعرفها النظام الدولي وبرز ذلك جليا من خلال إسهامات "باري بوزان" الذي أعاد صياغة مفهوم المعضلة الأمنية. لكن رغم ذلك ظل المنظور الواقعي يعاني من قصور في تفسير الظواهر الدولية التي عرفها العالم في ظل بروز المقاربة البنائية.

[1] جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012)، ص 53–54.

[2] Mongomery, ibid, P, 155.

الفرع الثاني: التصور البنائي للمعضلة الأمنية.

يعتبر "ألكسندر واندت" الأب الروحي للمقاربة البنائية بالإضافة إلى إسهامات "نيكولاس أونيف"**Nicholas Onnuf** الذي تعتبر إسهاماته اللبنة الأساسية لهذه المقاربة، حيث يعتبر هذا الأخير أول من صاغ مفهوم البنائية، ورغم أن الجذور التاريخية لهذه المقاربة عميقة إلا أنها لم تجد البيئة المناسبة لتقديم تحليلاتها إلا مع نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات في المنظومة الدولية وقضاياها، حيث أصبح الحديث عن قضايا جديدة مرتبطة بالهويات والأفكار نتيجة توسيع مفهوم الأمن بدل الحديث عن الأمن الإستراتيجي المتعلق بأمن الدولة وحدودها.

فقد شكلت نهاية الحرب الباردة تحديا جوهريا لنظريات العلاقات الدولية المفسرة لقضايا السياسة الدولية خاصة المنظور الواقعي، فنهاية الحرب الباردة بطريقة سلمية وبقاء الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي رغم غياب مسوغات بقائهما تعتبر أهم القضايا التي أضفت الشرعية على المقاربة البنائية في تفسير قضايا العلاقات الدولية.

ترتكز المقاربة البنائية على ثلاثة إفتراضات أساسية هي:

- أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنية.
- دور الهويات وتأثيرها على سلوك الوحدات ومصالحها.
- التداخل بين البنية **Structure** والفاعل **Agent**.

✓ **فوضوية النظام الدولي مبنية إجتماعيا:** تعد بنية النظام الدولي الفوضوية حسب البنائيين ناتجة عن بنى اجتماعية بالإضافة إلى العوامل المادية، وهنا يختلف الطرح البنائي عن الطرح الواقعي فبالرغم من أن كلاهما يؤمن بفوضوية النظام الدولي إلا أنهما يختلفان في تحليلهما لظاهرة الفوضى، حيث يرجع الواقعيون الصراعات والحروب إلى طبيعة النظام الدولي الفوضوية بينما يرجع البنائيون ذلك للبنية والإجتماعية وإدراكاتها. بمعنى أخر ترتبط الفوضى عند البنائيين بإدراك الفواعل، ويمكن الإستشهاد بمثال من الحرب الباردة؛ حيث إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الإتحاد السوفياتي الخطر الأكبر طيلة فترة هذه الحرب، لكن مع نهاية هذه الأخيرة وزوال الإتحاد السوفياتي غيرت الولايات المتحدة الأمريكية من مدركاتها حيال العدو التقليدي رغم قيام وسيا كوريث شرعي للإتحاد السوفياتي.

يتصور "وندت" ثلاثة أنماط للفوضى الدولية لكل منها تأثير مختلف هي النظرة الهوبزية، النظرة اللوكية والنظرة الكانطية[1]:

[1] خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد (30)، العدد (02)، 2014)، ص، 322-323.

1- **الفوضى الهوبزية:** نسبة "لتوماس هوبز" تتطابق هذه الفوضى مع الرؤية الواقعية الجديدة التي ترى في فوضوية النظام الدولي سببا أساسيا يجعل الدول في حالة خوف من تزايد قوة الدول الأخرى، لذلك تعتمد الدول على ذاتها لزيادة قوتها مما يؤدي إلى صراع الكل ضد الكل (دور العدو).

يجادل واندت بأن الدول تنزع إلى الرد على الأعداء بالتصرف تماما كما يفعل التعديليون بمعنى أنها سوف تحاول تدميرهم وإخضاعهم، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن مصالحهم سوف تكون تعديلية، فالدولة قد تكون بالفعل مهتمة بالوضع الراهن ولها مصلحة في بقائه لكن تهديد العدو يجبرها على أن تتصرف وكأنها هي ذاتها تعديلية وذلك إنطلاقا من مبدأ أقتل أو سوف تقتل[1].

2- **الفوضى الكانطية:** نسبة "لإيمانويل كانط" الذي يرى أن النظام الدولي يشكل نظاما عالميا فيه قيم مشتركة، فهو لا يرى أن غياب السلطة المركزية تعني الصراع والعيش بشريعة الغاب (دور الصديق).

3- **الفوضى اللوكية:** نسبة "لجون لوك" وتحتل هذه الرؤية موقع الوسط بين الرؤى الثلاث حيث يعتبر غياب السلطة المركزية مبررا يجعل الدول تتنافس وتتصارع من أجل تحقيق مصالحها، ولكن هذا التنافس يكون من خلال مجموعة من القواعد المتفق عليها بين الدول (دور المنافس).

✓ **الفواعل في النظام الدولي:** تتمثل الفواعل الأساسية حسب البنائيين في الدول وكذا المؤسسات الدولية باعتبارها فواعل مستقلة عن الدول المنشأة لها، بالإضافة إلى الحركات الإجتماعية المختلفة كالحركات العرقية والوطنية والفواعل عبر الوطنية.

وفي هذا الصدد يقول "واندت" أن التأكيد على مركزية الدولة لا يعني إقصاء الفواعل الأخرى أو التقليل من أهميتها، سواء كانت فواعل محلية أو دولية، فالتركيز على الدول بوصفها وحدات أساسية للتحليل لا يمنع من القول إن الفواعل الاخرى (غير الدولة) لها تأثير مهم وحاسم على الطريقة التي تدخل بها الدول في عملية العنف المنظم[2]. وعليه فالصراع حسب واندت لا يكون بين الدول فقط بل قد تشارك فيه مختلف الفواعل كالإثنيات والمنظمات التي تعتبر فواعل مستقلة عن الدول

✓ **متغير الهوية في التفسير البنائي للمعضلة الأمنية:** ركزت المقاربة البنائية في تفسير المعضلة الأمنية على متغير الهوية الذي أهملته المقاربات التفسيرية في تحليلها للسياسة الدولية، حيث يعتبر "واندت" الهوية سمة من سمات النظام الدولي وتورده بتصرفات سلوكية وحددها بأنها كيف نرى (الأنا) وكيف نرى

[1] ألكسندر واندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، تر: عبد الله جبر صالح العتيبي، (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2006)، ص، 363.

[2] واندت، المرجع السابق، ص،13.

(الأخر)، كما ترعف الهوية على أنها حزمة من القيم المشتركة والمعتقدات والإتجاهات والقيم والأدوار، وتستخدم لرسم الحدود بين هوية من داخل الجماعة ومن خارجها[1]، كما تعرف الهوية على أنها شعور فردي أو جماعي بالنفس وهي نتاج للوعي بالذات، إذ تعتبر الهوية مهمة لتحديد سلوك الناس، فالهويات هي ذوات متخيلة بمعنى أنها هي ما نعتقد أنه نحن[2].

حسب "الكسندر واندت" يعتبر إغفال متغير الهوية أحد أهم أسباب فشل المقاربات التفسيرية في تحليل النزاعات الجديدة خاصة الداخلية منها والتي أصبح عنصر الهوية المحرك الأساسي لها، وفي هذا الصدد يقول "واندت" الدول تتصرف مع الأعداء بإختلاف ما تتصرف به مع الأصدقاء بسبب أن الأعداء يشكلون تهديدا في حين الأصدقاء فلا"[3]؛ وبالتالي فسلوك الدولة هو نتاج طبيعة علاقاتها السابقة والحالية مع الأخرين. وهذا ما قاد وندت إلى التسليم أنه لا وجود لما قبل اللقاء الأول بقوله: "نحن لا نبدأ علاقاتنا بمعضلة أمنية، فالمعضلات الأمنية ليست حتمية من الفوضى أو الطبيعة"[4].

يرى "واندت" أن بروز المعضلة الأمنية لا يرتبط بالفوضى بل مرتبطة أساسا بالبنى الإجتماعية، حيث تلعب الهويات والمصالح دورا مهما في بروز المعضلات الأمنية فتشكل الهويات والمصالح يكون من خلال بناء وإعادة بناء العلاقات الذاتية، فإعتماد الدول على نظام المساعدة الذاتية راجع إلى ممارساتها.[5]

رغم تركيز المقاربة البنائية على متغير الهوية في تحليل السياسة العالمية والصراعات المختلفة وتزايد الإهتمام بهذا المتغير واقعيا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أين برزت الصراعات العرقية التي لعبت الهوية دورا مهما في نشوبها وتغذيتها، إلا أن المقاربة البنائية لم تغفل العوامل المادية كالقوة والمصلحة في تحليلها لمختلف القضايا.

يرى البنائيون أن الحقائق الإجتماعية لا تعتبر كذلك إلا إذا حصل اتفاق بين الأفراد بشأنها ويعتبر هذا عاملا حاسما لتوجيه السلوك[6]، فالاتفاق حول المفاهيم الأساسية لقضية معينة يعتبر شرطا أساسيا في نجاح أو فشل

---

[1] محمد عربي لادمي، **مستقبل الاتحاد الاوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية**، ط، 1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص، 14.

[2] صامويل هنتنجتون، **من نحن المناظرة الكبرى حول أمريكا**، ترجمة: أحمد مختار الجمال، ط، 1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة)، ص، 55-57.

[3] Roe, « The intrastate Security Dilemma: Ethnic conflict as a tragedy?", op, cit, P.185.

[4] Ibid, P.185.

[5] Wendt, op, cit, P, 407.

[6] عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2009)، ص، 118.

التعامل مع تلك القضية، بمعنى أخر تعتبر المفاهيم التي تبنى إجتماعيا ويعاد بناؤها حينما يتطلب الأمر المحرك الأساسي في تحديد سلوك الفاعلين حيال قضية معينة، فالنظرة الأوروبية للإسلام –على سبيل المثال– تغيرت بمجرد ربط هذا الأخير بظاهرة الارهاب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في اطار حربها على الارهاب.

- ✓ **متغير القوة عند البنائيين:** يعتبر مفهوم القوة عند البنائيين بناء إجتماعي بحد ذاته يتحدد معناه وأثره من خلال التفاعل بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي[1].

الفرع الثالث: المعضلة الأمنية من منظور مقاربة مركب الأمن الإقليمي.

تحتل دراسة الأقاليم ومركبات الأمن الإقليمي أهمية بالغة في الدراسات الأمنية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين زادت حدة النزاعات المسلحة الإقليمية والداخلية ما أدى إلى خلق مشكلات أمنية إقليمية في مناطق متعددة من العالم مما زاد من إهتمام الباحثين والمهتمين بالدراسات الأمنية للتركيز على المشكلات الأمنية الإقليمية، إذ برهنت هذه الدراسات أهمية الأقاليم كعامل مركزي ومستوى مهم لتحليل السياسة العالمية، حيث أضحت الأقاليم من أكثر المواضيع أهمية في مجالات النزاع والتعاون على حد سواء، فقد أصبحت الأقاليم تشكل حالة متميزة عن النظام العالمي.

مع نهاية الحرب الباردة وتصلب عود "التهديدات الجديدة " وغلبة نمط الصراعات الداخلية (داخل الدولة الوحدة) على الصراعات الدولية (بين الدول)، وتنامي ظواهر العولمة لم يعد المنظور الواقعي للأمن كافيا لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة والتي تبعد تدريجيا عن الدائرة العسكرية[2]. ومن هذا المنطلق أصبح مركب الأمن الإقليمي البديل الأنسب وفي الوقت نفسه أصبح جزءا من الإستراتيجية التي تتبناها الدولة الوطنية لتحقيق أمنها، إذ تعتبر هذه المقاربة أحد أهم المقاربات المرتبطة بالنزعة الإقليمية الجديدة والموجهة أساسا نحو القضايا الأمنية لغرض تحقيق الأمن الإقليمي.

يقصد بالأمن الإقليمي إتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها[3]. أما مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex) فيعرفه" باري بوزان" في كتابه "الشعب، الدول

---

[1] المصري، مرجع سابق، ص، 325.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع،)2005، ص، 24.

[3] الحربي، مرجع سابق، ص، 19.

والخوف: مشكلة الأمن الوطني في العلاقات الدولية" **People, states, and fear: the National security** » **problem in international relations"** الصادر عام 1983 على أنه " مجموعة من الدول التي ترتبط إهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث يصبح من الصعب النظر إلى أوضاعها الأمنية الداخلية بمعزل عن بعضها البعض، ويحتوي النظام الدولي على عدد كبير من المركبات الأمنية[1]. كما أعاد بوزان تعريف مركب الأمن مع "أول ويفر" على أنه "تحقيق مستوى من الإرتباط الأمني بين دول منطقة ما بحيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للإنفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في الإقليم"[2].

تقوم مقاربة مركب الأمن الإقليمي على فكرة رئيسية تتمحور حول أن المستوى الإقليمي هو جوهر ومركز التحليل الأمني في فهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية، لكن التأكيد على أهمية هذا المستوى وجوهريته التحليلية لا يعني أنه مفصول عن مستويات أخرى ثانوية مثل المستوى الدولي والمحلي، إلا أنها تعتبر المستوى الإقليمي وحدة تحليل رئيسة تنطلق من خلالها القضايا الأمنية، فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقاتها الإقليمية، حيث يسيطر الاقليم على الأمن مع عدم الغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية ومختلف القوى المؤثرة في المركب الأمني[3].

يعتمد مفهوم مركب الأمن الإقليمي على الإعتماد المتبادل أما العامل الأساسي في تعريف المركب فهو عادة مستوى عالي من التهديد/ الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر[4]. بمعنى أخر تشكل الهواجس الأمنية لدى الدول –حسب بوزان– المتغير الأساسي في بناء المركب الأمني بمنطقة ما بالعالم دون إغفال عوامل أخرى مساعدة في بناء المركبات الأمنية كالعوامل الثقافية والعرقية التي تساعد في تحديد مركبات الأمن .

حسب "باري بوزان" و"أول ويفر" تعتبر مقاربة مركب الأمن الإقليمي ذات أهمية بالغة لثلاثة أسباب أولها أنها إستطاعت تحديد المستوى المناسب للتحليل في الدراسات الأمنية، أما السبب الثاني فيتعلق بقدرة هذه المقاربة على تقديم دراسات تجريبية، فيما يتمثل السبب الثالث في قدرة هذه المقاربة على إنشاء

[1] Buzan, Op, cit, p;106.

[2] Barry Buzan and Ole, Waever**. Regions and Power The Structure of International Security**. (New York : Cambridge University Press, 2003). P, 21.

[3] نوال بومليك وزهرة تيغزة، الهندسة الاقليمية للأمن: نظرية مركب الامن الاقليمي كمقاربة تفسيرية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد (05)، العدد (2)، (2021)، ص، 469.

[4] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص، 22.

سيناريوهات ذات قاعدة مشتركة[1]. كما تمثل مقاربة مركب الأمن الإقليمي أداة فعالة لفهم وتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، وترتكز هذه المقاربة حسب بوزان على أربعة متغيرات هي[2]:

أ- **الحدود:** وهي التي تميز مركب الأمن الإقليمي عن باقي الفواعل.

ب- **البنية الفوضوية:** تعني أن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين سياسيتين مستقلتين أو أكثر.

ت- **القطبية:** التي تغطي توزيع القوة بين الوحدات.

ث- **البناء الاجتماعي:** والذي يغطي أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات المستقلة.

يجادل بوزان أن توفر المتغيرات الأربعة سالفة الذكر يسمح بخلق مركب أمني اقليمي فعال في مواجهة التهديدات خاصة في ظل تأثر المستوى الإقليمي بالتفاعلات الحاصلة على الصعيدين المحلي والعالمي.

تتحدد ديناميكيات مركبات الأمن الإقليمي وفق علاقات العداوة والصداقة التاريخية والتلاحم الجغرافي الذي يخلق حالة من الاعتماد الأمني المتبادل سواء باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار[3]. حيث تتأثر العلاقات الأمنية الإقليمية بشكل مباشر بتاريخ العلاقات بين الدول سواء كانت علاقات صداقة أو عداء مثل العلاقات الجزائرية المغربية ضمن مركب الأمن الإقليمي المغاربي. إذ يحتل متغير الصداقة/ العداوة حسب بوزان أهمية بالغة في احداث تحولات على مستوى الأمن الإقليمي.

كما يلعب متغير التخومية والذي يعني الجوار أو القرب الجغرافي دورا حاسما في ديناميكيات الأمن الإقليمي، إذ أن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة فالقرب الجغرافي يعد عاملا فعالا في الأمن.

يعمل الإعتماد الأمني المتبادل ضمن مركب الأمن الإقليمي على إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية، حيث تكون علاقات تأثير أمني متبادل بين الوحدات المكونة لمركب الأمن الإقليمي سواء كانت الأفعال إيجابية من خلال التنسيق الأمني أو سلبية كالإعداد للحرب وزيادة النفقات العسكرية. وهنا تبرز عملية الأمننة[4] ؛ من خلال عقدة (الادراك وسوء الادراك) المتمركزة بين الوحدات المشكلة لمركب الأمن الإقليمي. كما يتأثر الإعتماد الأمني المتبادل بمتغير التخومية ووجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب المركب الأمني.

---

[1] Buzan & Waever.,Op, cit. P.45

[2] Ibid, p, 53.

[3] بومليك وتيغزة، مرجع سابق، ص، 470.

[4] تعتبر الأمننة الاسهام الأساسي الذي قدمته مدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية، ويقصد بها اضفاء الطابع الأمني على مسألة غير أمنية عبر عملية الخطاب، حيث يعمل هذا الاخير بالاستدلال على وجود تهديد وشيك لموضوع مرجعي معين ، ويكون الهدف من أمننة مسألة ما هو شرعنة اللجوء الى ترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الموضوع المرجعي المهدد من التهديدات التي يواجهها، ويتم ذلك من

تلعب مقاربة مركب الأمن الإقليمي دورا بارزا في تحليل معضلة الأمن التي تنشأ على المستوى الإقليمي، وهذا بناء على تحليل العلاقات التفاعلية بين القوى الفاعلة داخل الاقليم بالإضافة إلى تأثير الفواعل الخارجة عن الاقليم. فادراك طبيعة المركب الأمني المتواجد على مستوى الاقليم المعني بالدراسة تحدد ما إذا كانت هناك معضلة امنية داخل الاقليم أم لا.

قد يحتوي مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من المركبات الأمنية الفرعية " Subcomplexes" التي تؤثر وتتأثر بالمركب الأمني الإقليمي العام، حيث يصبح التعاون أكثر سلاسة بين الأقاليم خاصة المتجاورة والتي تتحكم فيها مجموعة من المعايير المحددة مسبقا خاصة في المجال الأمني.

بالإضافة إلى ذلك يساهم مركب الأمن الإقليمي في جعل الدول أكثر قدرة على التعامل مع التهديدات الخارجية وايجاد حلول لمشكلة انعدام الثقة بين الأعضاء[1]. بمعنى أخر يساهم بناء مركب الأمن الإقليمي في القضاء على الاختلافات البينية التي قد تنشأ بين دول الإقليم وتحديد التهديدات التي تهدده.

خلال نقل القضية المؤمننة من مستوى السياسات العامة العادية الى مستوى السياسات العليا الطارئة أين يمكن التعامل معها بطريقة سلسة دون ضغوط.

[1] Gheciu, Alexandra, « Security Institutions As Agents of Socialization ? NATO and the New Europe », in Checkel, Jeffrey T (edited), ***International Institutions and Socialization in Europe***, (New York : Cambridge University press,2007), p, 172.

المبحث الثاني: التكامل: المفهوم، الشروط، المستويات والنظريات.

يحاول هذا المبحث القاء الضوء على مفهوم التكامل وشروطه بالإضافة إلى مستوياته وأهم النظريات التي قدمت تصورات منطقية عن قضايا التكامل باعتباره أحد عوامل النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالنسبة للدول المتكاملة.

المطلب الأول: ماهية التكامل وشروطه.

"بلغت أواصر التعاون الإقتصادي أوج قوتها ما أثمر عن اتساع أطر الاعتماد الإقتصادي المتبادل ونشاطات التواصل والتفاعل بين بلدان العالم ... وتتزايد إضافة إلى ذلك العوامل التي تسهم في المحافظة على السلام ومنع اندلاع الحروب وتتعدد في الوقت عينه مصالح الدول المشتركة في ميدان الأمن، وتزداد رغبتها في التعاون فيما بينها وهي بذلك تبقي مخاطر نشوب حروب كبيرة واسعة النطاق عند أدنى مستوى لها فترة طويلة من الزمن نسبيا".

الكتاب الابيض للسياسة الدفاعية الصينية[1]

يعد التكامل الإقتصادي في عالم ما بعد الحرب الباردة ضرورة ملحة لتحقيق القوة بين الدول المتكاملة لمجابهة التحديات التي قد تواجهها، كما يساهم التكامل في اعطاء صورة واحدة وموحدة للدول الاعضاء خاصة في القضايا التفاوضية متعددة الأطراف. فما المقصود بالتكامل وماهي مستوياته وشروطه؟

الفرع الأول: تعريف التكامل.

تعود أصول المدلول اللغوي للتكامل إلى الفكر الغربي في الكلمة اللاتينية Integritas التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها، وبهذا يحيل مصطلح التكامل إلى وجود عناصر مترابطة فيما بينها بروابط متبادلة والتكامل Intégration هو الاكمال ويعني التمام[2]. وقد ورد المصطلح لأول مرة عام 1620 في قاموس اكسفورد OXFORD، أما في اللغة العربية فورد التكامل في قاموس "لسان العرب" بمعنى التمام وهو مشتق من الفعل كمل وكامل الشيء أي تمت أجزاءه[3].

[1] هيرد، مرجع سابق، ص 241.

[2] عياد محمد سمير، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، (الجزائر: دار الأمة، 2013)، ص، 10.

[3] نسيمة طويل، "التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد (2)، العدد (2)، (أكتوبر 2018)، ص، 94.95.

وتعرف الموسوعة السياسية التكامل على أنه حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة[1].

كما يشير مفهوم التكامل إلى كونه عملية بناء لمجال اقتصادي واقليمي تتوافق حوله رغبات بلدان مختلفة تدعوا الحاجة إلى أن تتعاون فيما بينها من أجل خلق ظروف جديدة للنمو والتطور على أساس يوفق بين الأهداف الشاملة للإقليم والمصالح الحيوية للبلدان المعنية[2]. وتدل كلمة التكامل من الناحية اللغوية أيضا إلى التكميل أو التمام أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملا، أو هي عملية ربط الأجزاء المنفصلة واضافة بعضها إلى بعض لتكون كلا متكاملا[3].

أما اصطلاحا فيشير مصطلح التكامل في الفكر الإقتصادي إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الإقتصادية المختلفة لتصبح في الاخير كلا واحدا[4].

يعتمد "بيلا بلاسا" في تعريفه للتكامل على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[5]. حيث يعتبر بلاسا التكامل عبارة عن عملية وحالة في أن واحد.

---

[1] سمير، مرجع سابق، ص، 11.

[2] حدة أوضايفية وعلية ضياف، "فرص التكامل الإقتصادي المتاحة أمام الجزائر"، **مجلة الأبحاث الإقتصادية**، المجلد (14)، العدد (02)، (2019)، ص، 11.

[3] كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف،)2014، ص، 3.

[4] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة: دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)، (مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، قسم العلوم الإقتصادية، 2013)، ص، 4.

[5] سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ط 4، (القاهرة: جامعة حلوان، 2003)، ص، 30.

في مقابل ذلك يرى "ارنست هانس" أن التكامل الإقتصادي عبارة عن تنسيق العناصر الإقتصادية بمختلف أنواعها سواء كانت كلية أو جزئية بحسب المصلحة، وذلك ضمن تجمع اقتصادي تشكله الدول وتنشئ له مؤسسات فوق قومية تحاول أن تخضع لتوجيهاتها وتطبق قراراتها لتحقيق أكبر قدر من المصلحة المشتركة، وقد يتطور التكامل الإقتصادي ليؤدي إلى قيام إتحاد سياسي بين الدول قيد التكامل[1].

كما يعرف التكامل على أنه اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الإقتصادية أو /و في الموقع الجغرافي على الغاء القيود (إلغاء كلي أو جزئي) الجمركية وغير الجمركية على التجارة مما يسهل من عملية تنقل رؤوس الأموال وعناصر الانتاج تمهيدا لعملية الاندماج بشكل كلي أو جزئي[2].

ويعرف التكامل كذلك على أنه دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وجغرافية في إتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل الغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، والغاء القيود التجارية التي تحد من حركة التجارة وكذلك الاتفاق على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل الخارجي مع الدول خارج الإتحاد الإقتصادي[3].

يرى "أميتاي ايتزيوني" من زاوية مختلفة إذ أنه يعتبر المجتمع متكاملا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الاكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركز لإتخاذ القرار يقوم بتوزيع "الثواب والعقاب" داخل المجتمع[4].

وكتعريف اجرائي للتكامل يمكن القول بأنه عمل إرادي يجمع بين دولتين أو أكثر يكون الهدف الأساسي منه تحقيق المصلحة المشتركة عن طريق إزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وعوامل الانتاج والاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة داخل الدول المتكاملة، عن

---

[1] مقروس، مرجع سابق، ص، 6.

[2] عطية معتق وسلمي المسعودي، التكامل الإقتصادي الافريقي: الاتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي الموسوم بالتنمية المستدامة في افريقيا، (7-8 ماي 2018، مصر، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ص،1.

[3] مصطفى بن شلاط، امكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016). ص، 87-88.

[4] جيمس دورتي، وروبيرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، ط، 1، (الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص، 271.

طريق إنشاء مؤسسات فوق وطنية تكون لها السلطة في إتخاذ القرارات وتطبيقها من قبل الدول الأعضاء داخل الكيان الجديد.

إن تعدد التعاريف المقدمة للتكامل راجع أساسا لاختلاف الاتجاهات الفكرية للباحثين حول الموضوع واختلاف الفترات الزمنية والأحداث الدولية التي ساهمت بشكل أو بأخر في توسيع/ تضييق المفهوم، وللتكامل العديد من الأهداف الإقتصادية والسياسية التي تسعى الدول من خلال دخولها في التجربة التكاملية إلى تحقيقها، وتعتبر الأهداف الإقتصادية أهم دوافع التكامل ففي ظل الاقتصاد المعولم أصبحت الدول غير قادرة على تطوير قدراتها التنموية ومجابهة التحديات الخارجية بمفردها، حيث أصبحت التكتلات الإقتصادية السمة البارزة لعالم ما بعد الحرب الباردة.

كما تعتبر الأهداف السياسية ممثلة في درء المخاطر الخارجية ومواجهة المخاطر الأمنية من أهم أهداف التكامل، فبالإضافة إلى الأهداف الإقتصادية التي تعد جوهر العملية التكاملية وأساسها تسعى الدول إلى خلق نوع من التحالف الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية كالجماعات الارهابية والشبكات الاجرامية العابرة للحدود

الفرع الثاني: شروط التكامل.

يؤكد الباحثين في حقل الدراسات الإقتصادية على أن نجاح التجربة التكاملية في أي منطقة من العالم مرتبط ارتباطا وثيقا بتوفر جملة من الشروط التي تمثل أحد أهم أسباب نجاح هذه التجارب، في حين يعتبر غياب هذه الشروط أهم أسباب فشل المشاريع التكاملية.

أولا- القرب الجغرافي: يعد التقارب الجغرافي شرطا أساسيا ومهما لنجاح العملية التكاملية نتيجة للدور الذي يلعبه العامل الجغرافي من تسهيل انتقال عناصر الانتاج والسلع بأقل التكاليف التي قد تكون باهضة في حالة التباعد الجغرافي بين الدول المتكاملة خاصة في الفترات الزمنية السابقة، لكن كنتيجة للتطور التكنولوجي وتقدم وسائل النقل والمواصلات لم يعد شرط التقارب الجغرافي أساسيا لنجاح العملية التكاملية لكنه لايزال ذا أهمية كبيرة.

ثانيا- تقارب اقتصاديات الدول المتكاملة: يعد تقارب اقتصاديات الدول المتكاملة ضرورة ملحة لنجاح العملية التكاملية، فوجود فوارق في مستويات التنمية وناتج الدخل الفردي يجعل من العملية التكاملية مفيدة لبعض الدول على حساب دول أخرى، وبعبارة أخرى يعد دخول دول غير متقاربة في المستوى الإقتصادي

للعملية التكاملية هدفا للدول المتفوقة اقتصاديا للسيطرة على الكيان الجديد مما يجعل التكامل في هذه الحالة يخدم طرفا دون أخر.

في مقابل ذلك قد تصبح الدول المتخلفة اقتصاديا عبئ على الدول ذات الاقتصاد القوي مما يجعلها تبتعد عن التكامل المطلوب فيتحول المشروع من "تكامل تكاملي" إلى "تكامل اتكالي"، أي التحول من تكامل الأنداد الذي من خلاله يتم تبادل المزايا وتقاسم المنافع إلى التكامل الذي يتحمل فيه البعض عبئ العالة[1].

لذا نجد الكثير من نماذج التكامل حول العالم تضع التقارب في اقتصاديات الدول المتكاملة كشرط مهم للدخول في هذه العملية، فالإتحاد الأوروبي على سبيل المثال- لا الحصر- يملي شروطا تدخل في هذا الاطار حتى يتم قبول الدولة كعضو في الإتحاد والتي يراد منها التقارب في مستويات التنمية للدول المتكاملة لتجنب أي أثار سلبية من شأنها أن تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول أطراف التكامل[2]. وعليه كلما كان المستوى الإقتصادي متقاربا كلما كان التكامل ناجحا وأكثر عدالة في توزيع المنافع أما إذا كان التباين كبير وواضح بين اقتصاديات الدول يصبح نجاح العملية التكاملية أكثر صعوبة وأقل نفعا للأطراف المتكاملة.

ثالثا- الارادة السياسية: رغم أهمية العوامل الإقتصادية والدور الكبير الذي تلعبه في انجاح العملية التكاملية إلا أن العوامل السياسية ممثلة أساسا في الارادة السياسية تعد أهم شروط التكامل، فقد تجتمع كل شروط التكامل وتغيب الارادة السياسية فلا تكتمل التجربة أو لا تبدأ من أساسها وهذا للأهمية الكبيرة لهذا العامل.

إن الارادة السياسية تمثل ركن أساسي لازم لقيام عملية التكامل الجماعي وهي ركن يفرضه مبدأ السيادة الوطنية التي تتمتع بها الدول كافة[3]، وقد ركزت جل النظريات التي تحدثت عن قضايا التكامل على الارادة السياسية ودورها في انجاح/ افشال المسار التكاملي، فخلق كيان فوق قومي لديه السلطة على الدول المنشأة يعتبر خرقا لمفهوم السيادة الوطنية إذ يجب على الدول المتكاملة أن تدرك حقيقة التكامل والتضحيات التي يمكن أن تقدمها كل دولة عضو في سبيل الحصول على امتيازات أغلبها ذات طابع اقتصادي.

[1] روابح، مرجع سابق، ص، 22.

[2] محمد بن ناصر، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2008)، ص، 20-21.

[3] مقروس، مرجع سابق، ص، 11

وقد وضعت النظرية السياسة المهتمة بقضايا التكامل ثلاثة شروط سياسية لكي يتحقق التكامل وهي[1]:

1- توفر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل.

2- قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة، ويتحقق هذا الشرط حين يتمكن القادة من ارساء القواعد والسياسات والمنظمات الإقليمية فوق الوطنية، إذ يقع على عاتق تلك المؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على تحقيق التكامل.

3- قبول القادة السياسيين الطواعية لقيادة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي: فغالبا ما ينجم عن التكامل العميق ظهور مشكلات في مجال التنسيق خاصة إذا ما تباينت مصالح وجهات نظر الدول بشأن مسارات وخطط العمل، ومن أفضل الوسائل للتغلب على هذه المشاكل هو الاتفاق طواعية على اختيار دولة واحدة أو أكثر لتلعب دور القيادة في التكتل الإقليمي .

رابعا- المنفعة المتبادلة: إن توقع المنفعة والسعي إلى زيادة المكاسب عن طريق التكامل من الشروط الواجب توفرها لنجاح العملية التكاملية، فالدول لابد أن تكون قادرة على التنبئ بشكل صحيح لحجم الفوائد التي يمكن أن تجنيها جراء الدخول في التجربة التكاملية[2].

وإذا كانت الدول تتوقع أن تخسر في بعض القطاعات من وراء العملية التكاملية فإنها يجب أن تكون مقتنعة بأن ما ستكسبه من منافع في القطاعات الأخرى سيغطي حتما الخسارة الجزئية التي قد تتعرض لها[3].

خامسا- توفير شبكة النقل والمواصلات والاتصالات : حيث يعد توفر وسائل النقل والمواصلات عاملا حاسما لنجاح العملية التكاملية،

في السياق ذاته يؤكد "كارل دوتش" على أهمية الاتصال في الدخول إلى أي عملية تكاملية، أي أن الاتصال بمختلف أشكاله وصوره شرط أساسي للتكامل سواء كان ذلك بواسطة التجارة والبريد والسياحة أو المشاورات الدبلوماسية، فتزايد تدفق الأفكار والسلع قد ينجح في تكوين ثقافة متماثلة بين الشعوب ومن ثم يعمل على تحقيق التكامل[4].

---

[1] روابح، مرجع سابق، ص،27.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات واشكاليات**، ط، 1، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص، 101.

[3] سمير، مرجع سابق، ص، 38.

[4] المرجع نفسه، ص، 39.

سادسا- الديموقراطية: يعتبر "أرنست هانس" و"أتزيوني" الديموقراطية شرطا أساسيا لتحقيق التكامل، حيث أن الحكومات الديموقراطية ستكون أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها، كما تكون فيها عملية نقل الولاءات والتنازل التدريجي عن السلطة لصالح المؤسسات المشتركة أسهل وأكثر مرونة.

المطلب الثاني: مستويات التكامل

يعد التكامل الإقتصادي أحد صور التطور الهيكلي الذي وصلت إليه الدول بغية تحسين اقتصادياتها وتحقيق التنمية المستدامة بين الدول المتكاملة عن طريق التشابك في العملية الانتاجية، ويتخذ التكامل الإقتصادي أشكالا وصور عديدة حسب درجة التكامل التي اتفقت عليها الدول، وعادة ما تبدأ صور التكامل على شكل تعاون بين دولتين أو أكثر ليتطور فيما بعد ليصل إلى أعلى مستويات التكامل والاندماج.

ساهم اختلاف الباحثين حول مفهوم التكامل في اختلافهم أيضا حول مستويات التكامل إذ نجد ثلاثة توجهات رئيسة، فقد حصر الاتجاه الأول مستويات التكامل في ثلاثة مستويات فقط هي على النحو التالي: منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، الوحدة الإقتصادية، بينما يقسم الاتجاه الثاني مستويات التكامل إلى خمسة مستويات بدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم تليها منطقة التجارة الحرة وصولا إلى الإتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ليمثل الإتحاد الإقتصادي اعلى المستويات بالنسبة لهذا الاتجاه، في مقابل ذلك يضيف الاتجاه الثالث الإتحاد النقدي كأعلى مستوى من مستويات التكامل، وسنتبنى في هذه الدراسة تقسيم الاتجاه الثالث إذ يمكن عرض مراحل التكامل ومستوياته على النحو التالي:

- **منطقة التجارة التفضيلية:** تعد منطقة التجارة التفضيلية أولى المراحل الفعلية لعملية التكامل ، إذ يتم فيها ابرام اتفاق بين دولتين أو أكثر حيث تتعهد كل دولة من الدول الأعضاء بمنح تسهيلات ومزايا جمركية للسلع الواردة من الدول المتعاقدة معها ولا تستفيد منها الدول الغير متعاقدة وهو ما يسمى "بنظام الدول الأكثر رعاية"، ولا يتم في هذه المرحلة ازالة الحواجز الجمركية بصفة نهائية بل تتفق الأطراف المتعاقدة على تعريفة جمركية فضلى لا يحق للدول غير الاعضاء التمتع بها.

جدير بالذكر أن الدول الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية لها الحق في صياغة سياساتها الداخلية في المجالات الجمركية وغير الجمركية ولا يحق للدول الأعضاء في هذه الاتفاقية التدخل في رسم هذه

السياسات، ومن الأمثلة على اتفاقية التجارة التفضيلية اتفاق "لومي" بين بلدان مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والإتحاد الأوروبي، والتي تتعلق أساسا بالمنتجات الزراعية[1].

- **منطقة التجارة الحرة:** يتم في اطارها إلغاء الحواجز الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدان المبرمة للاتفاقية، بينما يبقى كل دولة حرة في تحديد سياساتها الجمركية الخارجية وفقا لمصلحتها[2]، وعليه تصبح الأسواق داخل منطقة التجارة الحرة عبارة عن سوق واحدة تجمع بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وبالتالي يصبح تنقل السلع بين هذه الدول أمرا في غاية السهولة إلا أن هذه السوق الجديدة لا تلغي القيود على تنقل العمالة ورؤوس الأموال. ومن أهم مناطق التجارة الحرة في العالم منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) إذ تعد من أنجح مناطق التجارة في العالم والتي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك.

- **الإتحاد الجمركي:** يتم فيه توحيد النظم والتعريفات الجمركية لدول الإتحاد اتجاه باقي دول العالم وذلك من خلال وضع تعريفة جمركية موحدة مع الغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء[3]، وفي هذه النقطة يلتقي الإتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة، كما أن الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي ليس لها الحق في عقد اتفاقيات مع دول غير عضوة في الإتحاد

- **السوق المشتركة:** يتم في هذه المرحلة الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحديها ازاء العالم الخارجي وكذلك إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الانتاج فيتم دمج أسواق السلع والخدمات وعناصر الانتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة[4]. حيث يصبح من حق العمال في أي دولة من الدول الأعضاء في السوق المشتركة السفر للعمل داخل هذه السوق دون تمييز كما يصبح بإمكان أصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في أي منطقة من مناطق السوق المشتركة.

---

[1] عطاء الله بن طيرش، "دراسة امكانية التكامل الإقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد (10)، العدد (02)، 2017، ص، 772.

[2] سمير، مرجع سابق، ص، 30.

[3] منيرة نوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الإقتصادي المغاربي، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017)، ص، 8.

[4] مقروس، مرجع سابق، ص، 23.

- **الإتحاد الإقتصادي:** يؤدي اختلاف العملات الوطنية بين الدول إلى الحيلولة دون تحقيق أهدافها الإقتصادية فيتم في هذه المرحلة ادراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل سير العملية التكاملية، ويقوم عمل هذا الإتحاد على تثبيت اسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة واطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الإتحاد[1]. ويعتبر الإتحاد النقدي الأوروبي أحسن نموذج واقعي للإتحادات النقدية في العالم إذ أصبح اليورو العملة الجديدة لدول الإتحاد الأوروبي داخليا وخارجيا.

- **الاندماج الإقتصادي التام :** تعتبر هذه المرحلة أعلى مراحل التكامل إذ لا يقتصر التكامل في هذه المرحلة على الغاء الرسوم الجمركية وتوحيدها فحسب بل تتعداه لتشمل تنسيق السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الإجتماعية وتشريعات العمل والضرائب[2]. ففي هذه المرحلة يتم إنشاء مؤسسات فوق وطنية لها سلطة إتخاذ القرارات بحيث تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء.

الجدول (02): مستويات التكامل.

	تخفيض التعريفة الجمركية	الغاء الرسوم الجمركية	تعريفة جمركية موحدة	حرية انتقال عناصر الانتاج	سياسات اقتصادية مشتركة	توحيد السياسات النقدية والمؤسسات
منطقة التجارة التفضيلية	*					
منطقة التجارة الحرة		*				
الإتحاد الجمركي		*	*			

[1] مقروس، مرجع سابق، ص، 24.

[2] بن طيرش، مرجع سابق، ص، 773.

السوق المشتركة		*	*	*		
الإتحاد الإقتصادي		*	*	*	*	
الاندماج الإقتصادي التام		*	*	*	*	*

المصدر: عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص، 31.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتكامل.

يعد أفضل تعبير عن مأزق الدولة القومية في ظل العولمة هو ما قاله الأمريكي دانيال بال" Daniel Bell": " **الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى**[1]"، فقد أصبحت الدولة في عالم ما بعد الحداثة الكوسموبوليتاني غير قادرة على تحقيق أمنها بمفردها، بالإضافة إلى ارتباط أمنها في بعض الأحيان بأمن الدول الأخرى مما يجعل من التعاون حتمية لابد منها.

الفرع الأول: المقاربة الوظيفية.

حظيت المقاربات الوظيفية باهتمام كبير من قبل الباحثين في العلاقات الدولية والدراسات التكاملية خاصة مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي أين عرفت قضايا التكامل والاندماج انتشارا واسعا، فقد ساهمت فكرة الاعتماد المتبادل في بلورة تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات مختلفة منها الأمنية، البيئية، الصحية والإقتصادية على وجه الخصوص، إذ أصبح من الصعب على الدولة منفردة ايجاد حلول لها.

[1] عبد الناصر جندلي، "اشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة "، **المستقبل العربي**، العدد 376، جوان 2010، ص، 29.

برزت الدراسات الوظيفية بشكلها القديم والجديد في اطار البحوث المتعلقة بدراسات المنظمات الدولية وحركة الاندماج والتكامل بين الوحدات السياسية المختلفة[1]، حيث مثلت أحد أهم الخيارات المعول عليها لخلق إطار عام للتعاون خاصة بين دول أوروبا الغربية التي شهدت أعتى الصراعات في العالم .

أولا- الوظيفية التقليدية: تعتبر الوظيفية منهج معاكس للمنهج الدستوري الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الأولى والذي سعى إلى تقديم صورة فوقية للتكامل، ويعتبر "دافيد ميتراني" من أبرز منظري التيار الوظيفي حيث شاعت هذه النظرية في فترة ما بين الحربين العالميتين إذ ساهمت افرازات النظام الدولي في تلك المرحلة في تبلور الفكر الوظيفي وتطوره، وقد حاول ميتراني من خلال نظريته رسم صورة تفاؤلية للعالم قائمة على أساس التعاون والاندماج بدل التي يعيشها.

ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى لاحظ ميتراني أن الدولة القومية عاجزة من حيث الامكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والإقتصادي لمواطنيها، واعتبر أن الصراع والحرب هما نتاج تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة ومتناحرة، واقترح ميتراني الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الإقتصادية والإجتماعية عبر الوطنية كبديل للوضع الذي يعيشه العالم أنداك[2]. وانطلق ميتراني من مسلمات مثالية ومتفائلة حول امكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية ومنفعية لذلك، حيث يعتقد ميتراني أن الوظيفية تهدف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدة ترابية محددة (الدولة) وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين[3].

- **التكامل الفني- التحتي:** يركز "دافيد ميتراني" على الجوانب الفنية التقنية في تحليله للتكامل الدولي حيث يرجع نجاح هذا الاخير إلى الاهتمام بالجوانب الفنية التي لا يتدخل فيها السياسيين، بل وأكثر من ذلك يعتبر ميتراني أن سبب فشل السياسات التكاملية هو التركيز على الجوانب السياسية في بداية العملية التكاملية.

وفي هذا الصدد يقول "ميتراني": "إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات، ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني، ولكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي،

[1] سمير، مرجع سابق، ص، 77.

[2] دورتي و بالستغراف، مرجع سابق، ص، 271.

[3] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط، 1. (بيروت: دار الكتاب العربي، ص، 1985)، ص، 276.

وإذ اصبح من الممكن ايلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم –إلى حد ما– عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن في هذه الحالة انجاز التكامل الدولي"[1]. فالافتراض الأساسي الذي تقوم عليه وظيفية ميتراني هي ضرورة الفصل بين قضايا السياسة الدنيا وقضايا السياسة العليا والانطلاق من قضايا السياسة الدنيا ممثلة في الجوانب الفنية– التقنية لنجاح العملية التكاملية بدل التركيز على الجوانب السياسية والمنية التي من شأنها عرقلة المسار التكاملي.

تقدم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية، حيث عارض ميتراني الاندماج الإقليمي لان ذلك يؤدي حسبه إلى اعطاء مزيد من القوة التنظيمية الجديدة (الإقليمية) وبالتالي القدرة لاستعمال تلك القوة، مما يؤدي إلى تحول النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية[2]. وقد انتقد ميتراني بشدة المدرسة الدستورية التي برزت خلال الحرب العالمية الأولى والتي إنصب إهتمامها مبني على التكامل الفوقي (دستوري)، فالمنطق حسب ميتراني تحتي (فني) وليس العكس.

كما تنظر الوظيفية بحذر إلى القرار السياسي والمسائل المتعلقة بالسيادة فتعتبرها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل، إذ تعتبر هذه القضايا المعيق الأساسي للتكامل، فالقضايا السياسية والسيادة من القضايا التي لا يمكن للدولة التفريط فيها، لذا تركز الوظيفية على التعاون في القضايا الفنية والإقتصادية.

- **مبدأ التعميم أو الإنتشار:** يجادل ميتراني أن نجاح التعاون في مجال تقني معين سيساهم في الانتقال إلى مجالات تقنية أخرى، مما يجعل العملية التكاملية أكثر تعقيدا مع مرور الوقت، فالتركيز على الجوانب الفنية التي تعتبر غير مهمة بدرجة كبيرة لصناع القرار حسب إعتقاد ميتراني سيساهم في تعزيز الأطر التعاونية وإنتشارها في مجالات مختلفة، ما يجعل الدول غير قادرة على التنصل من هذه التفاعلات لما لها من مكاسب ويصبح تعطيل هذه الأخيرة مكلف جدا.
- **تحويل الولاء:** يرى الوظيفيون أنه إذا كانت حاجات الرفاهية أكثر أهمية فإن الإنسان الجدي يمكن أن يقتنع بواسطة التربية والتجربة ليحول ولاءاته من الحكومة الوطنية التي على المدى الطويل لا تعطيه سوى الثانوي الأفضل، ويعيد توجيهها نحو الوكالات الدولية التي هي المدير الأفضل لتلك الحاجات، فعلى

[1] دورتي وبالستغراف، المرجع نفسه، ص، 270.

[2] حتى، مرجع سابق، ص، 276.

المدى الطويل سيكون الناس موالين لتلك المؤسسات التي تكون أكثر نجاحا في اشباع حاجاتهم[1]. فولاء الشعوب حسب ميتراني يكون للجماعة العالمية بدل القومية نتيجة تعلم الناس من بيئتهم الإجتماعية أن التعاون الدولي هو القادر على تحقيق حاجاتهم في ظل عجز الدولة القومية عن ذلك.

فالوظيفية إذن هي نظرية غير سياسية إذ تتخطى قضايا ومجالات النزاع لتركز على قضايا ومجالات التعاون، وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر الحدود لإقامة مجتمع دولي خال من النزاعات والحروب من خلال التعاون في المجالات الإقتصادية – الفنية بدل توقيع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والأمنية[2].

تعرضت المقاربة الوظيفية التقليدية لانتقادات لاذعة ركزت في مجملها على تركيز وظيفية ميتراني بالجوانب الفنية وتقسيمها النظري للقضايا سياسة عليا وسياسة دنيا– متناسية الدور الذي تلعبه الدولة واقعيا، فرغم إهتمام الدول بقضايا السياسة العليا(السياسية والأمنية) إلا أنها لا تغفل في كثير من الأحيان عن قضايا السياسة الدنيا وتجعلها من أولوياتها، فلا يمكن قيام تكامل دولي بأي شكل من الأشكال دون توفر الإرادة السياسية وقبول الدولة الدخول في مثل هذه التفاعلات، وقد ساهمت الإنتقادات التي تعرضت لها وظيفية ميتراني إلى تطورها وبروزها بشكل ومسلمات جديدة تحاول مواكبة الواقع تحت مسمى الوظيفية الجديدة.

ثانيا– الوظيفية الجديدة

تعتبر الوظيفية الجديدة إمتداد لوظيفية ميتراني حيث تستمد بعض من عناصرها التنظيرية من الوظيفية التقليدية وقد جمعت الوظيفية الجديدة بين إسهامات كل من "أرنست هانس" و "أميتاي إتزيوني" و "كارل دويتش" الذين وضعوا جملة من الإفتراضات والأسس التي تساعد حسبهم على تغذية المسار التكاملي وإنجاحه.

قدمت الوظيفية الجديدة الاطار الفكري لنشأة الجماعة الأوروبية حيث كان "روبيرت شومان" و "جان مونيه" من الأوائل الذين إهتموا بالناحية العملية والتنظيمية في التركيز على إنشاء مؤسسات مركزية إقليمية تستطيع أن تلعب دورا بناء في خدمة أهداف التكامل الإقتصادي عند الجماعة الأوروبية[3]. إذ ركزت الوظيفية

[1] عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص، 83.

[2] حتى، مرجع سابق، ص، 276.

[3] المرجع نفسه، ص، 278–279.

الجديدة على محاولات التكامل الإقتصادي الإقليمي بدل الطرح الذي قدمته وظيفية ميتراني والقائم على التكامل الدولي.

- **التسييس التدريجي للعملية التكاملية:** على عكس "ميتراني" إعترف "أرنست هانس" أنه سيكون من الصعب فصل المسائل الفنية عن المسائل السياسية أو تفادي النزاعات بين الدول إذا كانت مكاسب التعاون غير موزعة بشكل متساو فيما بينها[1]. ويتم التسييس من خلال موافقة صناع القرار داخل الوحدات السياسية المتكاملة على الإنتقال من التكامل التقني الإقتصادي إلى التكامل في قطاعات أخرى أكثر حساسية كالقطاعات السياسية والأمنية.
- **دور القيادة السياسية في عملية التكامل (الولاء للمؤسسة الجديدة):** على عكس الوظيفية التقليدية التي فصلت بين كل ما هو فني وسياسي ركزت الوظيفية الجديدة على الجوانب السياسية ودور صناع القرار في إنجاح/ تعطيل التكامل وإنتقاله من الجانب الإقتصادي الفني للإندماج السياسي. ففي دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية سلم "هانس" بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسة التي ستدخل في اطار التكامل، ويقول في هذا الصدد: "أنه بدلا من الافتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف فإن الأفضل والأكثر معقولية هو إفتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح والقيم التي يعملون من أجلها"[2].

تفترض الوظيفية الجديدة أن نجاح عملية التعاون الفني والوظيفي في بعض القطاعات يؤدي إلى إشراك القوى السياسية في عملية التكامل عبر إقناعها بالفوائد المترتبة على عملية التكامل مما يؤدي إلى تشجيعها ودفع عملية التكامل إلى مستويات أكثر تقدما[3].

يقدم "أرنست هانس" شرطين أساسيين وجب توفرهما –حسب رأيه – في الخبراء (أو المجموعات الفنية) الذين توكل لهم مهمة قيادة التكامل الدولي تتمثل أساسا[4]:

1- أن تكون المجموعات التطوعية من المنطقة المعنية (منطقة التكامل) لأنها ستكون أكثر قدرة على إنجاز التكامل من منظمة أو هيئة تظم ممثلين عن كل الدول.

[1] غريفيتش وأوكالاهان، مرجع سابق، ص، 459.

[2] دورتي، وبالستغراف، مرجع سابق، ص،285.

[3] فرج، مرجع سابق، ص،303- 304.

[4] دورتي وبالستغراف، مرجع سابق، ص، 286،287.

2- أن يكون الخبير مسؤولا في دولته حتى لا يجد أن توصياته قد أهملت، ولذا فإن "هانس" يقترح أن يجتمع الخبراء الإداريون في مختلف البيروقراطيات الحكومية في الدول الأطراف للبحث في إنجاز مسألة محددة.

تلعب القيادة السياسية دورا مهما في العملية التكاملية فربما يكون الإحباط في تحقيق الإنجازات داخل دولة معينة دافعا لها نحو التكامل مع غيرها، وقد تنجح في خلق إنجازات كافية على الصعيد المحلي مما يخفف من دعوات التكامل مع دول أخرى[1]، بمعنى أن القيادة السياسية داخل الدولة لها الفضل في دخول العملية التكاملية وانجاحها ويرتبط ذلك بمدى نجاح/فشل هذه القيادة في أداء مهامها على المستوى المحلي، فالدول عادة لا تميل للتكامل إلا إذا فشلت في تحقيق الرفاه الإجتماعي والتنمية داخليا.

يلح " هانس" على ضرورة التوافق بين الجماعات الفنية والنخبة السياسية لنجاح العملية التكاملية إذ يولي اهتماما بالغا لهذا العنصر حيث يقول في هذا الصدد: "لكي يتم تحقيق تقدم فعلي في مجال التكامل لابد من التوافق في الإلتزام بين النخبة والقيادة الحكومية حول الأهداف والوسائل، أما إذا كانت العلاقة في هذين المجالين غير مبلورة أو عندما تكون القيادات الحكومية تسعى لأهداف إقتصادية في حين تدعوا النخبة إلى إتخاذ إجراءات سياسية جذرية فإن التكامل يصبح واقفا على أرضية مهتزة، بل إن الوضع قد يكون أكثر تعقيدا إذا كانت القيادات الحكومية مهتمة بقضايا سياسية في الوقت الذي تطلع فيه النخبة للجانب الإقتصادي"[2].

- **التعميم والانتشار:** ركز "هانس" مثل "ميتراني" على عامل الإنتشار معتبرا أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الإقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة وهكذا تتحقق عملية التكامل[3]، وينبه هانس إلى أن التعميم لا يحدث بشكل ألي ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف وإستعدادها للتكيف مع الواقع الجديد من جهة وتعميمها للنجاح في قطاع على قطاعات أخرى من جهة ثانية[4].
- **دور عملية التعلم في تطوير التكامل:** يعتقد الوظيفيون الجدد أن عملية التعلم قد تساعد على تحويل أو تطوير النشاطات الحكومية الموجهة أساسا لزيادة قوة الدولة لتكون نشاطات موجهة إلى زيادة الرفاه، فما

[1] دورتي وبالستغراف، المرجع السابق، ص،290.

[2] المرجع نفسه، ص، 289-290.

[3] فرج، مرجع سابق، ص، 304.

[4] دورتي وبالستغراف، مرجع سابق، ص، 279.

أن تدرك أو تتعلم الاطراف أن مصالحها يمكن تحقيقها بشكل أفضل من خلال الإلتزام أو من خلال عضوية منظمة دولية أكثر إتساعا حتى يكون مجال التكامل مفتوحا أكثر، إذ تلعب العملية التعليمية دورها من خلال دفع الأطراف لإعادة النظر في معاني الرفاه والمصلحة الذاتية وإعطائها مضامين جديدة، وتصبح الأمور تسير على النحو التالي: " إن الدرس التكاملي الذي يمكن تعلمه من حالة معينة يمكن تطبيقه في حالات أخرى وبالتالي سيؤدي ذلك إلى إعادة النظر في السياسة الدولية الحالية، وإحلال سياسة دولية تكاملية محلها"[1].

الفرع الثاني: النظرية الإتصالية.

تعد المقاربة الإتصالية من أهم المقاربات التي إهتمت بقضايا التكامل والاندماج، ويعتبر "كارل دويتش" من أهم روادها، إذ تركز المقاربة الاتصالية على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل على اعتبار هذا الأخير يهدف أساسا لتكوين مجتمع أمن وخالي من النزاعات في ظل زيادة حدة الإعتماد المتبادل بين الوحدات المتكاملة.

إن العملية الإتصالية في جوهرها هي عملية نقل المعلومات أو تبادلها بين طرفين أو أكثر، أو هي مجموعة إشارات ورموز تتبعث من طرف إلى أخر، ويلعب الإتصال دورا مهما في السياسة الدولية سواء تعلق الأمر بحالة الحرب أو السلم، حيث تساهم العملية الإتصالية بشكل كبير في حل الصراعات وتسويتها[2].

ركز "دويتش" على قيمة الأمن كغاية للتكامل على إعتبار الأمن هو الحالة الأساسية التي يمكن في لها التمتع بمعظم القيم الأخرى، وعرف الأمن على أنه قيام السلم وتدعيمه، كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية[3]. وقد وضع "دويتش" مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسته لأربعة عشر حالة تكاملية في العالم، ووصل إلى القول بأن التكامل ينهض بأربع مهام رئيسية هي[4]:

- حفظ السلام: ويبرز ذلك من خلال ندرة أو غياب الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة.

---

[1] دورتي وبالستغراف، المرجع السابق، ص، 286.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**. (الجزائر: د، د، ن 1997)، ص، 147.

[3] ميلود بن غربي، "تقييم نظريات التكامل الدولي من منظور ابستيمولوجي"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، المجلد (10)، العدد (2)، (2022) ص، 872.

[4] طويل، مرجع سابق، ص، 113-114.

- التوصل إلى امكانات كبيرة متعددة الأغراض: يتم قياسها عن طريق الناتج القومي الإجمالي.
- إنجاز بعض المهام المحددة: ويبرز ذلك من خلال وجود وظائف ومؤسسات مشتركة.
- تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية: يتضح ذلك من خلال تكرار إستخدام رموز مشتركة وخلق رموز جديدة.

يلعب تاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية الساعية للتكامل دورا محوريا في العملية الإتصالية، فحسب دويتش تشكل علاقات التعاون التاريخية بين الوحدات السياسية مدخلا مهما لتفعيل قنوات الإتصال مما يسهل عملية تدفق المعلومات بينها، بينما تعتبر العلاقات المتوترة تاريخيا بين الوحدات السياسية سببا لإنقطاع القنوات الإتصالية فيما بينها مما يصعب عملية تدفق المعلومات ويعيق المسار التكاملي.

يطرح "دويتش" نموذجين لبلوغ أمن المجتمعات هما: نموذج الأمن الموحد ونموذج الأمن التعددي، وبخصوص النموذج الأول يطرح دويتش جملة من الشروط نلخصها في النقاط التالية[1]:

- الإنسجام المشترك في القيم الرئيسية.
- نمط حياة متميز وتوقع المنفعة المشتركة.
- زيادة ملموسة في القدرات السياسية والإدارية.
- نمو إقتصادي كبير – على الأقل– لبعض الوحدات السياسية المشاركة وتطور ما يسمى بمنطقة المركز، والتي تتجمع حولها المناطق المحيطة بمفهوم المنظور النيوماركسي.
- عدم إنقطاع حلقات الاتصال الإجتماعي جغرافيا وزيادة قاعدة النخبة السياسية.
- تعبئة الافراد في المجالات السياسية وتعدد جوانب الاتصال والتعامل بين الوحدات والأفراد.

وقد توصل "دويتش" من خلال مقاربته إلى أن الشرط الأساسي للتكامل يكمن في تطوير عنصر الإتصال بين الوحدات السياسية المعنية لضمان ديمومة العملية التكاملية فيما بينها[2]. فحتى لو توفرت جل شروط

[1] جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي ، مرجع سابق، ص، 201-202.

[2] المرجع نفسه، ص، 202..

التكامل من قرب جغرافي وتقارب ثقافي واجتماعي وحتى إقتصادي إلا أن غياب عنصر الإتصال يجعل من العملية التكاملية مستحيلة.

الفرع الثالث: المقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة.

مع نهاية سبعينيات القرن الماضي وفي ظل تسارع وتيرة العولمة أصبح تحقيق التعاون والإعتماد المتبادل بين الدول وباقي الفاعلين أهم ما يميز العلاقات الدولية في تلك الفترة، حيث برز الطرح الليبرالي المؤسساتي الجديد كأهم منظور ساهم في تفسير القضايا التعاونية التي كانت مغيبة من قبل المقاربات التي كانت سائدة أنذاك، ويعتبر كل من "روبيرت كيوهان" و "جوزيف ناي" من أهم رواد هذا الإتجاه. وقد ركزت الليبرالية المؤسساتية الجديدة على الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية من خلال القيام بوظائف أصبحت الدولة عاجزة عن القيام بها

يشير "جون بيليس" و "ستيف سميث" في كتابهم "عولمة السياسة العالمية إلى أربعة مبادئ أساسية ترتكز عليهم المقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة هي[1]:

- **الفاعل(Actor):** يعتقد أنصار الليبرالية المؤسساتية الجديدة أن الدولة هي الفاعل الأساسي والشرعي في السياسة الدولية، فرغم اقرار "روبيرت كيوهان" بأهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول في عمله السابق عن التعددية إلا أنه تدارك ذلك من خلال إقراره بأن هذه الفواعل خاضعة للدول وذلك من خلال اسهاماته حول الليبرالية المؤسساتية الجديدة.

- **البنية(Structure):** يسلم أنصار الليبرالية المؤسساتية الجديدة بفوضوية النظام الدولي إلا أنهم لا ينفون إمكانية التعاون في ظل الفوضى الدولية والتي تعني حسبهم غياب سلطة مركزية، إذ يمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تقلل من الفوضى في النظام الدولي من خلال خفض تكاليف التحقق وتعزيز المعاملة بالمثل وجعل معاقبة الإبتعاد عن المعايير أسهل تنفيذا.

- **الحافز(Motivation):** تعتبر المكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية حسب المذهب الليبرالي المؤسسي الجديد، حيث تدخل الدول في العلاقات التعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من هذا التفاعل.

[1] بيليس وسميث، مرجع سابق، ص، 338.

- **العملية (Process):** يعتبر الاتجاه المستقبلي للإتحاد الأوروبي حالة إختبار حاسمة بالنسبة للمذهب الليبرالي المؤسسي الجديد خاصة في ظل تزايد وتيرة التكامل على الصعيدين العالمي والإقليمي.

كما يعتقد أنصار الطرح الليبرالي المؤسساتي الجديد على فكرة التعاون والإعتماد المتبادل من خلال الإعتقاد والتسليم بأن القوة العسكرية أداة غير فعالة في السياسة الدولية بالإضافة إلى غياب ترتيب معين أو هيراركية معينة للقضايا الدولية، فالعلاقات الدولية تتحدد نتائجها وفق توزيع الموارد والمتغيرات الدولية.

إن الإشكالية الرئيسة في عصر العولمة حسب أنصار الليبرالية الجديدة تتعلق أساسا بكيفية تحقيق التعاون؛ إذ تعتبر المؤسسات هي الألية الأنجع للتغلب على هذه الإشكالية[1] بإعتبارها إمتداد للدول (المؤسسات الدولية) ولا تتعارض من حيث الأهداف والمصالح معها، فعلى الرغم من تسليمهم بفوضوية النظام الدولي مثل الواقعيين إلا أنهم يعتبرون أكثر تفاؤلا بشأن دور المؤسسات التي تسعى حسب الطرح النيوليبرالي – على الأقل– إلى التخفيف من حدة فوضوية النظام الدولي. هذه الأخيرة لا تعني بالضرورة إنتشار الحروب والنزاعات وإن كان من سماتها ذللك، لكنها تعني غياب سلطة مركزية رادعة مما يجعل إحتمال نشوب الحروب والنزاعات ممكنا.

تركز الليبرالية النيومؤسساتية على إستكانة السياسة الوطنية في تفضيلاتها الوطنية للمكاسب المطلقة بدل النسبية، حيث تقدم قراءة متفائلة لمستقبل التكامل بين الدول فهي تسعى لتعظيم مكاسبها من خلال مبدأ التعاون ما يدفعها لرفع مستويات التفويض للمؤسسات قصد تمكينها من خدمة المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

يقدم الطرح الليبرالي الجديد جملة من الأسباب التي تدفع الدول للمضي نحو التعاون وتفعيل العمليات التكاملية على الصعيد الدولي ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **توفير المعلومات والتقليل من حالات الغش:** تعتبر مسألة الغش في العلاقات الدولية من بين أهم الإشكاليات والعقبات الرئيسية التي تعيق التعاون ما بين الدول، وفي هذا الإطار يجادل أنصار الليبرالية النيومؤسساتية على قدرة المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون وتعزيزه من خلال الدور

[1] عبد الله بن جبر العتيبي، " العولمة والاعتماد المتبادل في السياسة الدولية: وجهة نظر واقعية"، **مجلة النهضة**، المجلد (11)، العدد (3)، (جويلية 2010): 63-64.

الذي تلعبه في معالجة المشاكل الناتجة عن إحتمالات الغش والإنشقاق وتنفيذ الإتفاقيات والترتيبات التعاونية بشكل متبادل[1].

النقطة الأخرى التي يركز عليها الليبراليون المؤسساتيون تتعلق بالدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الدولية في توفير المعلومات الضرورية [للأطراف الفاعلة]، كما تضمن الفهم المشترك بينهم وتعزز من سبل بناء الثقة، وتعمل على خفض تكلفة التعاملات وبالتالي تحقق مزيدا من التعاون[2]. فهذه الركائز الثلاثة تعتبر الدافع الأكبر نحو بناء وتطوير المؤسسات، حيث يعتبر نقص/غياب المعلومات نتيجة الفوضوية في المنظومة الدولية دافعا إلى لجوء الدول لمثل هذه الترتيبات لغرض تبادل المعلومات بينها مما يؤدي إلى خلق جو من الثقة بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المؤسساتيون الدولة فاعل "عقلاني" يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل التكاليف مما يجعل فكرة التعاون حسب هذه المسلمة مقبولة إلى حد بعيد، فالتعاون ينقص من التكلفة المخصصة بهدف تحقيق منفعة معينة. ويمكن الإستشهاد بمثال الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود التي أنشئت لغرض مراقبة الحدود الأوروبية من الأخطار والتهديدات الحدودية (الهجرة غير الشرعية، التهريب، الإرهاب...) في إطار جماعي بغرض الإنقاص من عبئ التكاليف التي تنتج عن مراقبة كل دولة لحدودها بمفردها.

- **تقليص تكاليف إبرام الإتفاقيات:** يعتقد أنصار الليبرالية النيومؤسساتية أن وجود المؤسسات يساهم في التقليص من تكاليف إبرام الإتفاقيات خاصة ذات الطابع الثنائي، والتي تعتبر مكلفة من حيث الكلفة (التكاليف المادية) والوقت، وبالتالي "فالمؤسسات الدولية تساهم في التقليص من تكاليف إبرام الإتفاقيات الدولية عبر العمل المتعدد الأطراف"[3]. بالإضافة إلى التكلفة التي تقع على عاتق الدولة لوحدها في حالة إعتمادها على نفسها، وعليه تعتبر المؤسسات قناة تساهم في تذليل العقبات أمام الأمن الجماعي كما تساهم في التقليص من مستويات اللايقين[4].

في هذا الصدد يقول روبيرت كيوهان: " تخلق المؤسسات قدرة الدول على التعاون عن طريق المنفعة المتبادلة، وذلك عن طريق تقليل تكاليف صياغة الاتفاقيات...كما أنها تفرض مبدأ تبادل الإمتيازات الذي يعتبر محفز للحكومات كي تحفظ تعهداتها... فحتى القوى الدولية لديها مصلحة في أغلب الأوقات في إتباع

[1] مراد بن قيطة، "اشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد (02)، ديسمبر (2018)، ص، 126-127.

[2] العتيبي، مرجع سابق، 64.

[3] زقاغ، "النقاش الرابع، مرجع سابق، ص،116.

[4] المرجع نفسه، ص، 116.

قواعد المؤسسات الدولية بصورة تجعل التنبؤ بسلوكيات الدول ممكنا"[1]. كما يعتبر تمسك أعضاء المؤسسة بسياساتها من عدمه وإمتثالهم لقواعدها ومدى التقارب الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والقيمي بين أعضاءها، بالإضافة إلى مدى عمق المصالح المشتركة التي تجمعهم سويا من أسباب نجاح أو فشل المؤسسات الدولية حسب كيوهان[2]. فالإرادة السياسة القائمة في الأساس –في الدول الديموقراطية– على القاعدة الشعبية تلعب الدور الأهم في إنجاح دور المؤسسة، إذ يساهم الشعور بالإنتماء الإقليمي على سبيل المثال –كالشعور بالإنتماء المغاربي في إقليم المغرب العربي– بشكل كبير في بناء مؤسسة إقليمية فاعلة، كما يمكن الإستشهاد بالحالة الأوروبية حيث ساهم إحساس الألمان والفرنسين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالإنتماء للقارة الأوروبية في إنجاح التعاون الأوروبي في خمسينيات القرن الماضي والتي إنبثق عنها الإتحاد الأوروبي ككيان فوق قومي ناجح على مختلف المستويات تقريبا.

•**التقليل من نشوب الحروب وزيادة الثقة بين الدول:** يجادل الليبراليون الجدد بأن المؤسسات الدولية بأشكالها المختلفة تساعد على إيجاد الشروط الضرورية للتعاون؛ كما تعمل على زيادة الثقة بأن كل دولة لن يتم استغلالها من قبل الدول الأخرى وأن تصرفاتها التعاونية ستقابل بالمثل[3]. فتسليم الليبراليين المؤسساتيين بفوضوية النظام الدولي لا تعني بالضرورة أن العلاقات بين الدول ستكون صراعية، بل يجب خلق نوع من التعاون في إطار مؤسسات تنشئها الدول ثم تخضع لها هذه الأخيرة، بتعبير أخر يجادل المؤسساتيون بأن العلاقة بين البنية والفاعل هي علاقة تأثير وتأثر، فالفاعلون (الدول) ينشؤون المؤسسات ثم يخضعون لها في إطار التعاون واحترام القانون، أي أن المؤسسات بعد إنشائها من قبل الدول تصبح مستقلة عن مؤسسيها، وأكثر من ذلك يصبح الأعضاء المؤسسون خاضعين لهذه الكيانات الجديدة (المؤسسات الدولية).

يرى أنصار الليبرالية المؤسساتية أن التعاون والإعتماد المتبادل بين الدول يقللان من نشوب الحروب نتيجة توفير مصالح مشتركة ومنافع متوقعة، كما يعبران عن رضا الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات الدولية أملا في تحقيق السلام والاستقرار بالتعاون مع الدول الأخرى[4]؛ فبإمكان المؤسسات أن تمنع الحرب بغض النظر عن البناء الذي تعمل فيه[5]. حيث يختلف أنصار هذا الاتجاه مع الاتجاه

---

[1] أحمد محمد أبو زيد، "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية: دراسة نظرية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 33، (شتاء 2012)، ص، 100.

[2] المرجع نفسه، 101 .

[3] عبد الله جبر العتيبي،" التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية"، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد(11)، (جانفي 2006): 163.

[4] أبو زيد، مرجع سابق، ص، 95.

[5] Robert O. Keohane and Lisa L. Martin, The promise of Institutionalist Theory, **International Security**, Vol. (20), No. (01), (summer,1995),p, 42.

الواقعي في مسألة السيادة، فبينما يؤكد الواقعيون على السيادة المطلقة للدولة يرى المؤسساتيون بأن الدولة يمكن أن تتخلى عن جزء من سيادتها لصالح كيان جديد فوق قومي بغرض تحقيق مكاسب مشتركة.

خلاصة الفصل الأول

من خلال تحليل ما جاء في الفصل الأول من إطار مفاهيمي ونظري لموضوع المعضلة الأمنية وقضايا التكامل تم التوصل إلى جملة من الإستنتاجات نوجزها في النقاط التالية:

– يرتبط مفهوم المعضلة الأمنية أساسا بغياب إجماع حول مفهوم الأمن بالإضافة إلى إنعدام الثقة بين الدول في ظل فوضوية النظام الدولي، فرغم أن تشكل المعضلة الأمنية غير مقصود بإعتبارها تنشأ أساسا بين دول أو كيانات تسعى للدفاع لا الهجوم إلا أن نتائجها قد تكون وخيمة ومأساوية تصل حد إندلاع الحروب.

– إختلفت تصورات نظريات العلاقات الدولية حول المعضلة الأمنية بين التصور الواقعي الذي يرى في بنية النظام الدولي الفوضوية وسعي الدول للحصول على مزيد من القوة لضمان البقاء من أسباب تشكل المعضلة الأمنية وتعمقها. في حين يرجع المنظور البنائي أسباب بروز المعضلة الأمنية وتفاقمها للعوامل المعيارية المشكلة أساسا لتاريخ العلاقات بين الدول، إذ ركزت البنائية على متغير الهوية وفعل الخطاب كعاملين حاسمين في تفسير المعضلة الأمنية سواء الدولية أو الإثنية. أما مقاربة مركب الأمن الإقليمي فلم تبتعد كثيرا في تحليلها للعلاقات الدولية ومعضلة الأمن عن الطرح الواقعي والبنائي حيث إعتبرت سوء الإدراك والخوف أهم أسباب بروز المعضلة الأمنية وتفاقمها إلا أنها تختلف مع الطرحين السابقين في مستوى التحليل، إذ تركز مقاربة مركب الأمن الإقليمي على المستوى الإقليمي وتعتبره جوهر التحليل الأمني لفهم القضايا الأمنية.

– يعتبر التكامل عملية تدريجية ومتواصلة حيث يتم الإنتقال من مراحل بسيطة كإنشاء منطقة التجارة التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة وصولا إلى مراحل متقدمة تعتبر أعلى مراحل التكامل والإندماج، حيث يعتبر هذا الأخير ضرورة ملحة لتحقيق التنمية وقد حاولت عديد المدارس التنظيرية تفسير العملية التكاملية على غرار المقاربة الوظيفية التي ركزت على مبادئ الإنتشار والتعلم في تحليل الظاهرة بالإضافة للمقاربة الإتصالية والليبرالية المؤسساتية الجديدة التي إعتبرت التكامل فرصة للدول للتغلب على الصراعات البينية في ظل فوضوية النظام الدولي، عبر تركيزها على دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة الصراعات وتشجيع التعاون الدولي.

وكخلاصة للفصل الأول يمكن القول أن التكامل هو فرصة للدول لمواجهة المعضلة الأمنية والتقليل من حدتها في ظل فوضوية النظام الدولي، إذ أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية والصراعات الدولية أن إتجاه الدول نحو التعاون – ومنه إلى التكامل والإندماج في مراحل متقدمة– يساهم بشكل فعال في الإنقاص من حدة اللايقين الذي يحكم العلاقات بين الدول وبالتالي الإنقاص من حدة المعضلة الأمنية.

الفصل الثاني: التكامل في منطقة المغرب العربي: دراسة جيواستراتيجية تاريخية.

تمهيد.

تحتل منطقة المغرب العربي مكانة هامة في السياسة الدولية نتيجة لموقعها الجيو إستراتيجي المميز؛ إذ يشكل المغرب العربي كمجال جيوسياسي أهمية بالغة إقتصاديا وإستراتيجيا، وشديد الحساسية أمنيا، وقد عرفت منطقة المغرب العربي –كغيرها من المناطق في العالم– محاولات عديدة للتكامل حتى قبل إستقلال أقطارها، إلا أنها لم تنجح في تأسيس كيان فوق قومي إلا مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وقد ساهمت الخصوصية الجغرافية والتنوع الإقتصادي بالإضافة للواقع الأمني بالمنطقة في رسم صورة ايجابية للمسار التكاملي المغاربي، إلا أن حالة الجمود التي تعيشها مؤسسات إتحاد المغرب العربي تطرح عديد التساؤلات عن سبب الاخفاق في تفعيل هذا الإتحاد خاصة في ظل تأكيد العديد من الدراسات أن تكلفة اللا إتحاد في المنطقة ستكون باهضة على جميع الأصعدة.

يقدم هذا الفصل دراسة جيو إستراتيجية تاريخية لمنطقة المغرب العربي بغية تقديم صورة عن مقومات التكامل في المنطقة من خلال ثلاثة مباحث:

- ✓ المبحث الأول: جيوبوليتيكا منطقة المغرب العربي.
- ✓ المبحث الثاني: إتحاد المغرب العربي –النشأة والتطور–.
- ✓ المبحث الثالث: إنعكاس المعضلة الأمنية على التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: جيوبوليتيكا منطقة المغرب العربي.

إن الموقع الإستراتيجي المهم لمنطقة المغرب العربي جعله محل إهتمام القوى الكبرى في العالم منذ القدم، إذ ساهمت إطلالة دول المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط في زيادة أهمية هذه المنطقة خاصة بالنسبة لأوروبا بإعتباره فضاء نفوذ تقليدي، حيث كانت الحروب وعلاقات التعاون والتنافس تدار على ضفافه، كما يعد مهد الحضارات وملتقى الأديان، وقد زادت أهمية المنطقة المغاربية مع نهاية الحرب الباردة أين انتقل الصراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين ضفاف المتوسط (شمال/جنوب)، وتتركز أهم القوى العالمية المؤثرة في صنع السياسة الدولية في الوقت الراهن بالمنطقة المتوسطية، فالدول الأوروبية ممثلة في الإتحاد الاوروبي تمثل الجهة الشمالية للمتوسط، فيما تمثل دول المغرب العربي والشرق الأوسط الجهة الجنوبية للمتوسط.

ويعتبر موضوع التكامل في المغرب العربي أحد أهم المواضيع المطروحة للنقاش خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أين إتجه العالم إلى تعميق التكامل وبروز العديد من النماذج التكاملية الناجحة، ليبقى توقف المسار التكاملي في المغرب العربي محل جدل خاصة لإنتمائه لمنطقة محورية في السياسة الدولية، فالحديث عن بناء أمن المتوسط لا يكون إلا من خلال أمن الدول الواقعة على ضفافه خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية وتصاعد وتيرة العولمة والإعتماد المتبادل وعجز الدول منفردة على درأ الأخطار.

ولفهم العلاقات المغاربية البينية أو حتى العلاقات المغاربية الدولية لابد من الإلمام بكل الجوانب الجيوسياسية والأمنية والإقتصادية وحتى الحضارية– التاريخية للمنطقة، التي ساهمت بشكل فعال في رسم الخارطة الإستراتيجية للمنطقة.

المطلب الاول: الخصوصية الجغرافية لمنطقة المغرب العربي

تشكل الجغرافيا أحد العوامل الأساسية في تحديد أهمية الدول كما تلعب دورا بارزا في سير العملية الاندماجية، حيث يمثل القرب الجغرافي عاملا أساسيا للتكامل كما تساهم الجغرافيا في رسم طبيعة اقتصاديات الدول المتكاملة. فإبراز المكانة التي تحتلها منطقة المغرب العربي بإعتبارها كيان جغرافي مستقل بذاته له خصوصياته الطبيعية والسكانية التي تؤهله ليشكل كيان إقتصادي موحد ومميز عن باقي دول العالم لا يكون إلا من خلال التركيز على الأهمية الجغرافية للمنطقة المغاربية.

أولا- تحديد المفهوم

ليس من السهل تحديد مفهوم "المغرب العربي" لغياب إجماع حول التسمية في حد ذاتها، حيث تعددت المفاهيم حول تسمية المنطقة ومجموعة الدول المكونة لها تبعا للمنطلقات الفكرية والأيديولوجية للباحثين، فقد قدمت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة للمنطقة والدول التي تنتمي إليها.

عرفت منطقة المغرب العربي بعدة تسميات عبر التاريخ منها ما إندثر مع تعاقب الحضارات ومنها ما ظل يشير للمنطقة إلى اليوم على غرار المغرب العربي وشمال افريقيا. حيث إرتبط الأول (المغرب العربي) بالفتوحات الاسلامية فيما برز المصطلح الثاني (شمال إفريقيا) مع دخول الإستعمار الأوروبي للمنطقة. حيث أطلق المستعمر هذا المصطلح على أقطار المغرب العربي، وهو الإسم الذي باركته الدوائر العلمية وإحتضنته النخب المغاربية المتشبعة بالثقافة الفرانكفونية[1].

إستخدم العرب مصطلح المغرب العربي للدلالة على البلاد الواقعة في إتجاه غروب الشمس عكس البلاد الواقعة في إتجاه شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق العربي[2]. وقد ظل مصطلح المغرب العربي الكبير منذ 1910 وإلى غاية 1964 محصورا في الدول الثلاثة (الجزائر، المغرب، تونس) بينما كان ينظر إلى ليبيا المستقلة عام 1951 على أنها دولة شرق أوسطية؛ فيما أعتبرت موريتانيا دولة تابعة لإفريقيا[3]. لكنه وسع من الجناحين الشرقي والغربي فأصبح يشير إلى الجزء الغربي من العالم العربي الممتد من نهر السنغال غربا إلى الحدود الليبية مع مصر شرقا[4].

ثانيا- الحجم والموقع الجغرافي.

تقع منطقة المغرب العربي شمال القارة الافريقية بين خطي الطول 17° و25° شرقا وخطي العرض 15° و 37° شمالا، وتحتل منطقة المغرب العربي – المعروفة بجنوب غرب المتوسط- موقعا إستراتيجيا مهما من خلال إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين القارة الأوروبية وقارة إفريقيا، إذ تعتبر بوابة إفريقيا في حين يحدها المحيط الأطلسي من الغرب." وتحدها مصر من جهة الشرق فهي بوابة على الشرق الأوسط ودول الخليج.

---

[1] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية – المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، (أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والأثار، جامعة قسنطينة، 2008)، ص، 37.

[2] سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصر الاستقلال (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب)**، ج،1، (الاسكندرية: منشأة المعارف 1993)، ص، 61.

[3] Paul Balta .**Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, (Paris : éditions la découverte .1990), p, 27.

[4] حسام حمزة، الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011). ص، 69.

الشكل (05): خريطة تبين موقع منطقة المغرب العربي

المصدر: https://tinyurl.com/2tyxzkpf

بالنظر إلى هذا الموقع نجد أن المغرب العربي يحتل موضعا جغرافيا متميزا إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو إستراتيجية مترابطة بداية بالبعد المتوسطي وإمتداده إلى أوروبا شمالا فالبعد الإفريقي من ناحية الجنوب ثم البعد الشرق أوسطي وإمتداده إلى الخليج من جهة الشرق وأخيرا البعد الأطلسي من ناحية الغرب مما يجعل المنطقة المغاربية منطقة تماس بين ثلاث قارات هي إفريقيا، أوروبا وأسيا[1].

يبلغ تعداد سكان المغرب العربي أكثر من 100 مليون نسمة، ويمتد على مساحة كبيرة تبلغ حوالي 6 مليون كلم^2 مما جعله يحتوي على موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة[2]. وتظم منطقة المغرب العربي خمسة دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا بالإضافة إلى الصحراء الغربية.

[1] عبد الحليم مشري، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة: 18/17 فيفري 2013.

[2] أمين بلعيفة، "السياسات الاقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الإقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الإقتصادي"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد (3)، جوان 2017، ص، 89.

الجدول(03): عدد سكان منطقة المغرب العربي (مليون نسمة) سنوات 2000، 2009، 2010، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019

	2000	2009	2010	2015	2016	2017	2018	2019*	معدل النمو (%) 2018-2019	نسبة التغيير (%) 2009-2019
الجزائر	30.416	35.268	35.978	39.963	40.836	41.721	42.578	43.449	2.05	2.11
المغرب	28.466	30.786	32.182	34.125	34.487	34.852	35.220	35.587	1.04	1.46
تونس	9.552	10.458	10.566	11.163	11.304	11.435	11.551	11.722	1.48	1.15
ليبيا	5.356	6.134	6.198	6.418	6.492	6.581	6.679	6.777	1.47	1.00
موريتانيا	2.645	3.251	3.341	3.720	3.806	3.984	3.984	4.077	2.33	2.29
المجموع	76.435	85.897	88.265	95.389	96.925	98.573	100.012	101.612		

(*)احصائيات منتصف عام 2019.

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2020، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، ص، 291.

يتضح جليا من خلال الجدول أن هناك تباين كبير في عدد السكان بالمغرب العربي، وتعد الجزائر أكبر البلدان المغاربية ديموغرافيا (43.4 مليون نسمة)، يليها المغرب (35.5 مليون نسمة)؛ ثم تونس (11 مليون نسمة)؛ وليبيا (6 مليون نسمة) وتحل موريتانيا أخيرا (4 مليون نسمة). كما يتضح من خلال نفس الجدول التزايد المستمر في عدد السكان مع مرور السنوات في كل بلدان المغرب العربي وهذا ما يتيح إمكانية الإستثمار في العامل البشري بالمنطقة ويساهم في زيادة فرص التعاون بين دول المنطقة في حال تم الإستثمار بشكل جيد في هذا العامل.

من جهة أخرى تشكل مساحة المغرب العربي حوالي 42% من مساحة الدول العربية مجتمعة وتحتل الجزائر 41% من مساحة المنطقة، حيث تعتبر أكبر دولة في منطقة المغرب العربي وإفريقيا ويقدر طول الشريط الساحلي لدول المغرب العربي بـ6505 كلم[1].

[1] حكيم وعيل وشعيب محمد توفيق، "اتحاد المغرب العربي كألية لتفعيل الحكامة والسياسات العامة"، **مجلة المفكر**، مجلد (8)، العدد (2)، (ديسمبر، 2013)، ص،59.

الجدول (04): مساحة دول المغرب العربي

الدولة	المساحة (كم^2)	المساحة (بالمئة%)
الجزائر	2.381.741	% 41.19
ليبيا	1.760.000	%30.44
موريتانيا	1.030.000	%17.81
المغرب	446.550	%7.72
تونس	163.610	%2.83
المجموع	5.781.901	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعلومات المتاحة.

شكل (06): دائرة نسبية تبين نسبة مساحة دول المغرب العربي

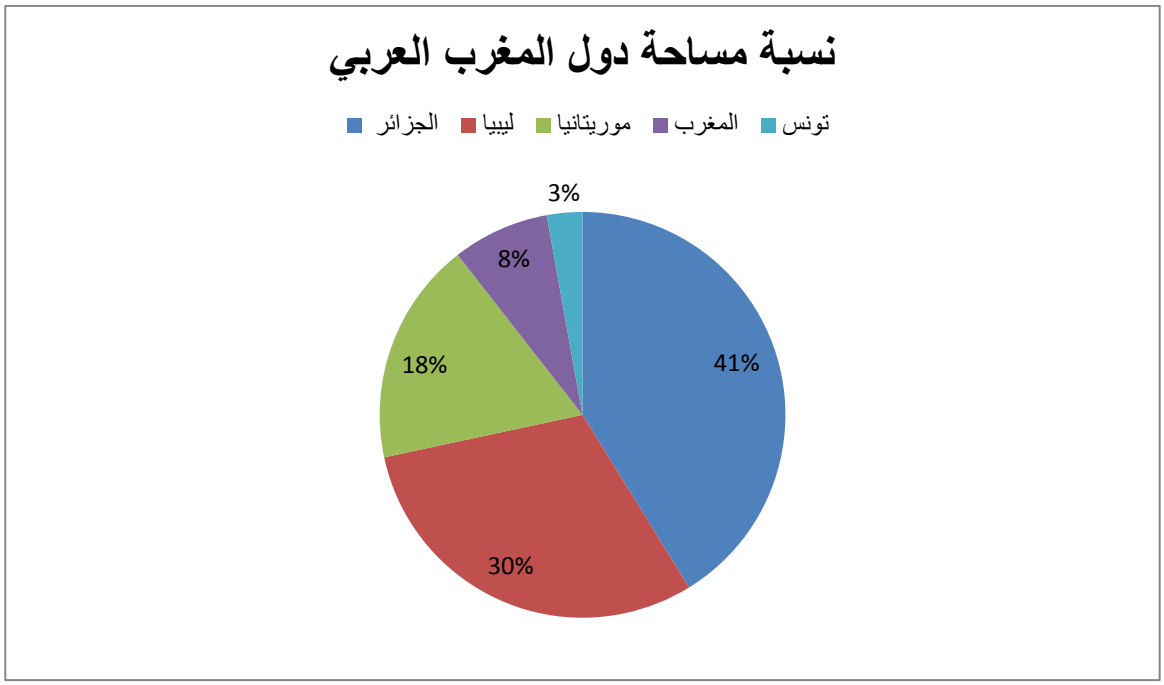

تختلف الأشكال التضاريسية في منطقة المغرب العربي بين السهول والجبال والهضاب والصحاري[1]، وتمتلك دول منطقة المغرب العربي واجهة بحرية مهمة؛ إذ لها ساحل على المتوسط وأخر مطل على المحيط الأطلسي ويشكل الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي ما نسبته 28% من سواحل الوطن العربي

[1] المنطقة المغاربية..قواسم مشتركة تفرقها الصراعات السياسية. من اعداد قسم البحوث والدراسات على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 15 ماي 2017 تم التصفح يوم 10 جوان 2021، https://bit.ly/3yRE0y6

بأكمله[1]. كما يتميز مناخ منطقة المغرب العربي بالتنوع نظرا لإمتداده على مساحات كبيرة حيث يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجة حرارة معتدلة في الشمال بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي شديد الحرارة.

كما ساهم التنوع المناخي وشساعة مساحة المنطقة في وفرة الموارد الطبيعية والطاقوية والإمكانيات الزراعية والصناعية، حيث تؤهل هذه الموارد دول المنطقة المغاربية للنهوض بإقتصادياتها عبر تحقيق تكامل اقتصادي وصولا للاندماج السياسي.

ثالثا- المقومات الحضارية والثقافية.

بالإضافة للموقع الجغرافي المهم لمنطقة المغرب العربي والذي ساهم في تقارب شعوب المنطقة تلعب المقومات الحضارية والقيم المشتركة كالدين واللغة دورا بارزا في مسار التكامل والإندماج. حيث يعتبر العامل الديني والعقائدي لأي أمة الركيزة الأساسية لبناء حضارتها وأهم عوامل الترابط الإجتماعي.

ويعتبر المغرب العربي كتلة متجانسة من الناحية الهوياتية والدينية، إذ يعتبر سكان هذه المنطقة في مجملهم أمازيغ متأثرين بالحضارة العربية التي جاء بها المسلمون من شبه الجزيرة العربية في فترة الفتوحات الإسلامية.

كما يدين غالبية سكان منطقة المغرب العربي بالدين الإسلامي –مع وجود أقليات من ديانات أخرى كالمسيحية واليهودية– حيث يشكل فضاء سوسيو ثقافيا متجانسا لا تتخلله أية حدود أو حواجز حضارية أو لغوية أو دينية، كما شهد تقريبا نفس التعاقب الحضاري منذ غزو الفينيقيين إلى غاية خروج العثمانيين[2].

على العموم يمكن القول أن المغرب العربي يعد جزء من الفضاء المتوسطي والقارة الإفريقية على حد سواء من الناحية الجغرافية، كما يعتبر امتداد للعالم العربي والاسلامي من الناحية السوسيو- ثقافية وهذا ما يؤهل المنطقة للعب أدوار مهمة على عدة جبهات، حيث يعتبر فاعلا محوريا في العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في الساحل الافريقي والعالم العربي والإسلامي. إذ يشكل المغرب العربي رقعة جغرافية واحدة متنوعة الأقاليم والمناخ والتضاريس مما ساهم في تنوع الموارد الطبيعية ووفرتها، فالوحدة الجغرافية تمثل أحد عوامل القوة التي تدعم قيام إتحاد مغاربي.

[1] دول المغرب العربي معلومات أساسية، من اعداد قسم البحوث والدراسات على موقع الجزيرة نت، تم النشر في 03 أكتوبر 2004، تم التصفح في 20 سبتمبر 2019. نقلا عن الموقع:. https://bit.ly/3Tv9pjG

[2] حمزة، مرجع سابق، ص، 69.

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية لمنطقة المغرب العربي.

إن الموقع الجغرافي المميز الذي تحظى به منطقة المغرب العربي قد زاد من أهميتها الكبرى إلى جانب الثروات الباطنية، حيث تتمتع هذه المنطقة بالتنوع في الثروات الطبيعية وأهمها البترول والغاز بالإضافة إلى الذهب والفوسفات والموارد المائية. كما لا يمكن إغفال القطاع الزراعي الذي يلعب دورا هاما في إقتصاديات الدول المغاربية خاصة المغرب نظرا لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة معتبرة من شعوب المنطقة.

يقول الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية "ألفرد ماهان" **Alfred.T. Mahan** " جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي أخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمرا"[1]، وتبرز هذه الحقيقة من خلال الرجوع لتاريخ منطقة المغرب العربي التي تشكل جزءا أساسيا من المنطقة المتوسطية. فقد ساهمت إطلالة معظم دول المنطقة المغاربية على البحر الأبيض المتوسط في زيادة أهمية المنطقة اقتصاديا بإعتباره معبرا هاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية.

- **طبيعة الإقتصاد الجزائري:** تعتبر الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي وذات الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية الأكبر في المنطقة، وقد اكتسبت هذه الأهمية من منطلق اعتبارها أكبر دولة افريقية مساحة فهي ذات حدود برية وبحرية واسعة جعلتها منفتحة على العالم[2].

شهدت الجزائر منذ الإستقلال تحولات هامة على كافة الأصعدة متأثرة بالتحولات التي عرفها النظام الدولي وكذا الظروف الداخلية، فعلى الصعيد الإقتصادي تبنت الجزائر منذ إستقلالها النهج الإشتراكي حيث هيمن القطاع العام على الجانب الإقتصادي في السنوات الأولى للإستقلال حتى نهاية الثمانينات، لتتبنى بعدها النهج الرأسمالي نتيجة للمتغيرات الداخلية والدولية التي حتمت على صانع القرار إحداث ثورة على مختلف الأصعدة خاصة السياسية والإقتصادية منها من أجل التكيف مع الواقع. وقد ركزت الجزائر منذ إستقلالها على عدة قطاعات إعتبرها صانع القرار ذات أهمية قصوى للنهوض بالإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة أهمها قطاع المحروقات والقطاع الفلاحي بالإضافة إلى القطاع الصناعي، حيث تعتبر هذه القطاعات الثلاثة اللبنة الأساسية لتكوين الاقتصاد الجزائري من أجل النهوض به.

---

[1] سمير، مرجع سابق، ص، 149.

[2] سمير قط، "أوروبا، أمريكا. رهان المغرب العربي تنافس اقتصادي واستراتيجي أم تكامل أمني"، **مجلة دراسات استراتيجية**، المجلد (9)، العدد (18)، (جانفي، 2013)، ص، 62-63.

1- **قطاع المحروقات:** يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في لمصانع وكذا تسيير القطاع الزراعي وقطاع النقل وغيابه يؤدي إلى خلق أزمات خطيرة تزعزع الإقتصاد الدولي[1]، وعليه يعد قطاع المحروقات المحرك الأساسي للإقتصاد الجزائري إذ تعد الجزائر من أكبر المنتجين للغاز الطبيعي في العالم (70 مليار م^3 سنويا) ومستوى إحتياطي كبير يقدر بـ 3690 مليار م^3 كما تمتلك مخزونا نفطيا احتياطيا يقدر بـ 1.7 مليار طن أي 12 مليار برميل[2]. وبذلك تحتل المرتبة الخامسة لإحتياطي الغاز في العالم والرابعة عشر بالنسبة لإحتياطي النفط.

يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد من جهة أخرى، لهذا عملت الجزائر منذ الإستقلال على الإهتمام بشكل كبير بقطاع المحروقات فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية "سوناطراك"، ثم أممت قطاع المحروقات عام 1971 وإعطاء شركة "سوناطراك" كامل الصلاحيات حتى أصبحت قائدة لعملية تطوير قطاع المحروقات الجزائري[3]. ويعود إكتشاف المواد البترولية في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية أين إستطاعت شركات البحث والتنقيب الفرنسية العثور على هذه المواد في خمسينيات القرن الماضي بجنوب البلاد، لتتوالى فيما بعد الإكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية.

1- **القطاع الفلاحي:** ركزت الحكومة الجزائرية منذ الإستقلال على القطاع الفلاحي بإعتباره مرتكز أساسي للإقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر تتميز بمساحتها الشاسعة،

قامت السلطات الجزائرية عام 1963 بإنشاء نظام التسيير الذاتي الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها خاصة المزارع، إذ سيطرت الدولة على تسيير المزارع وأصبح التسيير مركزيا وتم إنشاء ديوان وطني للإصلاح الزراعي في تلك المرحلة الغرض منه تموين المزارع بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل المنتجة، وتعتبر الأراضي المسترجعة من المعمرين من أخصب الأراضي تبلغ نحو 22037 زرعة موزعة على مساحة تقارب 2.4 مليون هكتار[4]. وتسعى الدولة الجزائرية من خلال إهتمامها بالقطاع الزراعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من خلال التنويع في المنتجات الزراعية خاصة ما تعلق بالحمضيات والتمور والحبوب.

2- **القطاع الصناعي:** عرف القطاع الصناعي عقب الإستقلال ركودا كبيرا نتيجة التخريب الكبير الذي مس جل المصانع التي كانت تعمل إبان الفترة الاستعمارية من قبل المعمرين، لذلك كانت أولويات الدولة الجزائرية عقب الإستقلال العمل على ترميم المصانع المخربة وإعادة تشغيلها،

---

[1] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، ط1.(لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،2000)، ص،74-75.

[2] قط، مرجع سابق، ص، 63.

[3] مخازني طيب، وسنوسي بن عبو، "أهمية الثروة النفطية الجزائرية في الاقتصاد الدولي"، **مجلة البشائر الإقتصادية**، المجلد (5)، العدد (3)، (ديسمبر 2019)، ص، 578.

[4] بن شلاط، مرجع سابق، ص، 134-135.

بالإضافة إلى إنشاء عدة شركات وطنية من قبل الحكومة الجزائرية على غرار شركة الكهرباء والغاز والشركة الوطنية لنقل وتجارة المحروقات سنة 1963[1].

•**طبيعة الإقتصاد الليبي:** تعتبر ليبيا رابع دولة إفريقية من حيث المساحة[2] وتتشارك في الحدود البرية مع ستة دول هي الجزائر، تونس، مصر، النيجر، تشاد والسودان. كما تحتل أهمية إستراتيجية كبيرة ضمن المنطقة المغاربية حيث ساهمت مساحتها الشاسعة وطول شريطها الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط في تنوع وتعدد مواردها الطبيعية.

تعرضت ليبيا في ثمانينات القرن الماضي لعقوبات إقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة، حيث تمثلت العقوبات الأمريكية التي فرضت عليها عام 1986 في منع شركاتها من القيام بتبادلات تجارية مع ليبيا أو إجراء أي تعاملات ملية معها فضلا عن تجميد الممتلكات لليبية فيها[3].

علقت الأمم المتحدة العقوبات التي فرضتها على ليبيا عام 1999 لما أبدته هذه الأخيرة من تعاون لحل قضية لوكاربي، لترفع هذه العقوبات نهائيا عام 2003، أما عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية فقد رفعت عام 2004 نتيجة لتعاون ليبيا مع الجهود الدولية الرامية لمنع إنتشار أسلحة الدمار الشمل[4]. ويعاني الإقتصاد الليبي من وجود إختلالات هيكلية نتيجة إعتماده على القطاع النفطي وهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الإقتصادي، وقد زادت حدة هذه الإختلالات مع تدهور الوضع الأمني داخل ليبيا والذي أنهك إقتصاد البلاد.

1- **قطاع المحروقات:** شجع إكتشاف النفط الجزائري الشركات الأوروبية على التوجه نحو ليبيا بهدف العثور على النفط بأراضيها، وتحقق أول اكتشاف نفطي فيها عام 1957 وبدأ إنتاج النفط الليبي على المستوى التجاري عام 1961، إذ يعتبر النفط الليبي من أجود أنواع النفط في العالم لخلوه من مادة الكبريت[5]. وتمتلك ليبيا أكبر إحتياطي نفط في إفريقيا وصل إلى 46.4 مليار برميل، وقد كان الإقتصاد الليبي قبل الثورة الليبية قائم على قطاع المحروقات حيث كان ما يقارب 95% من إجمالي عوائد الصادرات مصدره القطاع النفطي، فيما شكلت الطاقة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وقد عانى القطاع النفطي من أضرار كبيرة جراء القصف الجوي وعمليات النهب التي مست أبار النفط أثناء الثورة الليبية[6].

---

[1] بن شلاط، مرجع سابق، ص، 135.

[2] Matteo Natalucci, The Geopolitics of Natural Resources in Libya in the post-Gaddafi era, accessed on 8 March 2019, https://bit.ly/2TIfxcJ

[3] تقرير اقتصادي، الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، (البنك الدولي: مجموعة التنمية الاجتماعية والإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2006)، ص، 5.

[4] المرجع نفسه، ص،6.

[5] برجاس، مرجع سابق، ص، 160.

[6] بول سالم، وأماندا كادليك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، (بيروت: مركز كارنيغي للسلام الدولي، جوان 2012)، ص، 6.

ورغم أن ليبيا قد شهدت إنتعاشا كبيرا في النمو الإقتصادي عام 2021، إلا أن القطاع النفطي الذي يمثل الدعامة الأساسية للإقتصاد مر بتقلبات كبيرة خلال عام 2022[1]، مما أثر سلبا على الإقتصاد الوطني الليبي الذي يواجه العديد من التحديات لإعادة بناء الإقتصاد وتحقيق التنمية.

2- **القطاع الصناعي:** رغم أهمية القطاع الصناعي في تطوير إقتصاديات الدول إلا أن هذا القطاع يعتبر مغيب إلى حد بعيد داخل ليبيا، فمنذ عهد القذافي إلى اليوم تراهن الحكومات الليبية المتعاقبة على قطاع المحروقات، في حين يرتكز لقطاع الصناعي على الصناعة الإستخراجية والمرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات.

ساهم القطاع الصناعي عام 2000 في خلق فرص عمل وصلت إلى نحو 62236 عاملا يشكل الليبيين 96% منهم فيما يمثل 4 %نسبة إجمالي العمالة الوافدة[2]، لكن يبقى قطاع المحروقات المسيطر على الإقتصاد الوطني الليبي.

3- **القطاع الزراعي:** تعتبر الزراعة في ليبيا قطاعا ثانويا وقد زادت الأحداث التي عاشتها البلاد طيلة السنوات العشر الأخيرة من الصعوبات التي يعاني منها العاملون فيه إلى حد أنه بات قطاعا مهددا بالإندثار، وقد تفاقمت أزمة القطاع بعد 2011 وأصبح الكثير من الفلاحين عاجزين على الاستمرار في هذا القطاع إذ حال الوضع الأمني دون ممارستهم لعملهم في الحقول البعيدة عن مناطق العمران بسبب الفوضى[3]. وقد زاد الغياب التام للدعم من قبل الحكومة الليبية من أزمة هذا القطاع حيث تعول هذه الأخيرة على الإستيراد لسد حاجيات ليبيا الزراعية بدل البحث عن حلول لإنعاش الإقتصاد الوطني في المجال الزراعي.

- **طبيعة الاقتصاد التونسي:** يعتبر الاقتصاد التونسي من الإقتصاديات الناشئة ويتميز بالتنوع حيث يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والمناجم والسياحة وكذا الصناعات التحويلية، إذ يعتبر الإقتصاد التونسي ثاني مصدر عالمي لزيت الزيتون بعد الإتحاد الأوروبي[4]، كما يشكل القطاع السياحي المصدر الأساسي للعملة الأجنبية في تونس بعد صادرات الفوسفات؛ حيث تعتبر تونس الوجهة السياحية الأولى في جنوب البحر المتوسط.

وعلى إعتبار تونس ليست دولة نفطية فقد ركزت الحكومة التونسية منذ الإستقلال على القطاع السياحي والزراعي وقطاع الخدمات للنهوض باقتصادها ومجابهة التحديات التي قد تعتريها.

---

[1] البنك الدولي، ليبيا: الافاق الإقتصادية، تم النشر في 1 سبتمبر2022، تم التصفح في 17 جانفي 2023. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3n5OBD5

[2] نادية عبد الله التواتي، "القطاع الصناعي في ليبيا بين الاهداف والمنجزات والمشكلات والمشروعات المقترحة خلال الفترة (1980-2012)"، **مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية**، العدد (9)، جويلية (2020)، ص، 50.

[3] النهار العربي، قطاع الزراعة في ليبيا على وشك الانهيار، تم النشر في 19 ديسمبر 2020، تم التصفح في 05 جانفي 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3n87rt6

[4] بن شلاط، مرجع سابق، ص، 147.

1- **القطاع السياحي:** يحتل القطاع السياحي أهمية بالغة في الإقتصاد التونسي؛ إذ يمثل 10% من الناتج الداخلي الخام، ويوفر أكثر من 100 ألف منصب شغل دائم و 300 ألف منصب عمل موسمي، وتستقبل تونس أكثر من 6 ملايين سائح(يمثل الأوروبيون 90% من السياح).

كما يساهم القطاع السياحي في تغطية عجز الميزان التجاري بنسبة تصل إلى 75%[1]، وبذلك إستطاع هذا القطاع أن يحتل مكانة متميزة ضمن الإقتصاد التونسي من خلال توفير العملة الصعبة الناتجة عن التدفق الكبير للسياح الأجانب نظرا لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية وتاريخية بالإضافة إلى الهياكل السياحية المهمة[2].

2- **القطاع الزراعي:** يعتبر القطاع الزراعي في الدول المغاربية بصفة عامة وتونس على وجه الخصوص من القطاعات الحيوية التي تساهم في تحقيق التنمية والأمن الغذائي.

يساهم القطاع الزراعي بحوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي الخام ويساهم بنسبة 10% في الصادرات التونسية ويستقطب 14 % من اليد العاملة النشيطة، ووفق بيانات المعهد التونسي للإحصاء فإن الصادرات تراجعت بنسبة 11.7% خلال 2020 نتيجة تراجع أغلب القطاعات بإستثناء صادرات قطاع المنتوجات الزراعية والغذائية التي إرتفعت 12%[3]. وتتمثل أهم المنتجات الزراعية التونسية في الحبوب والزيتون والتمور، حيث يعتبر الإقتصاد التونسي المصدر الأول للتمور على المستوى العالمي بالإضافة للحمضيات والمنتجات البحرية.

3- **القطاع الصناعي:** تعرف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام التونسي تزايدا مستمرا خلال ثلاثين سنة الأخيرة، فبعد أن كانت مساهمته لا تتعدى 6% من إجمالي الناتج الداخلي الخام في السنوات الأولى لاستقلال تونس تعرف هذه النسبة تزايدا مطردا حيث ارتفعت إلى 28% سنة 1999، كما ساهم القطاع الصناعي في 31% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2006 [4].

وعليه فقد برز القطاع الصناعي في تونس في السنوات الأخيرة كأحد أهم القطاعات المعول عليها للنهوض بالإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة؛ خاصة بعد الثورة التونسية وما تلاها من أحداث أمنية أثرت على القطاع السياحي المعول عليه من قبل الحكومة التونسية للنهوض بالبلاد؛ إذ يتميز القطاع الصناعي التونسي بالتنوع وتعدد الموارد.

---

[1] شراف عقون واخرون، "التجربة التونسية في صناعة السياحة"، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد (06)، العدد(01)، (جوان، 2019)، ص، 168.

[2] بن شلاط، مرجع سابق، ص، 147.

[3] تونس: صمود القطاع الزراعي أمام الأزمات الإقتصادية والاجتماعية رغم وجود مشاكل هيكلية تعوق تطوره، العالم الإقتصادي، تم النشر في 30 جانفي 2021، تم التصفح في 3 جوان 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3TqF4Tb

[4] رمضان بن لوكيل، سلمى بشاري، "الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي: دراسة مقارنة الجزائر- تونس"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، المجلد(19)، العدد (1)، جانفي 2015، ص، 108.

تؤكد كل المؤشرات والأرقام أن القطاع الصناعي هو مستقبل تونس لإستقطاب خريجي التعليم العالي من المهندسين وغيرهم والحد من هجرتهم نحو الخارج، وتشير الأرقام إلى أن قطاع الصناعات الميكانيكية في تونس يظم 594 مؤسسة منها 184 مؤسسة مصدرة كليا لإنتاجها. فيما يظم قطاع الصناعات الكهربائية 327 مؤسسة منها 221 مؤسسة مصدرة كليا لإنتاجها وبالتالي فهي مصدر رئيسي للعملة الصعبة، كما أصبحت تونس تنتج حوالي 77% من حاجياتها الدوائية، وبالتالي فإن القطاع الصناعي يسير بثبات ليكون القطاع الثاني في تونس في جلب العملة الصعبة خاصة مع تراجع مداخيل السياحة بعد أزمة كورونا[1].

- **طبيعة الاقتصاد المغربي:** يرتكز إقتصاد المغرب منذ إستقلالها على قطاعين رئيسيين هما الزراعة والصناعة واصبحت فيما بعد السياحة قطاعا هاما للمداخيل المغربية، حيث تسعى المغرب إلى منافسة دول المنطقة السياحية خاصة وأن لديه مميزات سياحية منها الموقع الجغرافي وقربه من دول أوروبا الغربية وإمتداد شواطئه على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.

1- **القطاع الزراعي:** يساهم القطاع الزراعي في المغرب بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معدل النمو في البلد بمعدل الانتاج الفلاحي حيث لا تزال الزراعة أكبر مصدر للشغل في المغرب وكذا يرتبط عيش أكثر من 40% من السكان بالقطاع الزراعي[2]. إذ تولي الحكومة المغربية إهتماما بالغا بالقطاع الزراعي بإعتباره المساهم الأول في إنعاش الإقتصاد الوطني خاصة في ظل إفتقار البلاد للموارد النفطية.

وقد أطلقت الحكومة المغربية في أفريل 2008 خطة "المغرب الأخضر" الذي يهدف إلى جعل الفلاحة من أولويات المغرب للسنوات العشر المقبلة[3].

2- **القطاع الصناعي:** مرت السياسة الصناعية بالمغرب بعدة مراحل منذ إستقلالها حيث تم وضع نموذج للسياسة الصناعية بهدف تنمية القطاع الصناعي، إذ تعتمد الحكومة المغربية بشكل كبير على هذا القطاع لإنعاش الإقتصاد الوطني وتوفير فرص الشغل.

تتوزع الأنشطة الصناعية في المغرب على عدة محاور نذكر منها الصناعة الإستخراجية التي تعنى بإستخراج المعادن والمياه والطاقة والصناعة الإستهلاكية والصناعة التحويلية كالصناعات الكيمياوية، ويساهم القطاع الصناعي بحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب ويوجد إقبال كبير على الصادرات الصناعية للمغرب نظرا لجودتها العالية وأسعارها التنافسية على مستوى العالم[4].

---

[1] روعة قاسم، القطاع الصناعي التونسي ... مستقبل تونس الذي يحتاج الى الاستقرار وبعض الدعم، النهار العربي، تم النشر في 18 جويلية 2022، تم التصفح في 17 جانفي 2023. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3n4M0JE

[2] القطاع الفلاحي في المغرب، تم النشر في 23 فيفري 2022، تم التصفح في 19 جانفي 2023. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3YUQgso

[3] المرجع نفسه.

[4] بن شلاط، مرجع سابق، ص، 159.

3- **القطاع السياحي:** تتوفر المغرب على مقومات سياحية طبيعية مما ساعدها على تنمية وتطوير مردودية قطاعها السياحي، حيث سعت إلى تدعيم هذه المقومات السياحية بالاستثمار فيها، إذ تلعب السياحة دورا هاما في اقتصاد المغرب بإعتبارها ثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي وخلق مناصب الشغل بمساهمته في توفير 515000 منصب شغل مباشر عام2016 [1].

- **طبيعة الاقتصاد الموريتاني:** تعتبر موريتانيا من أفقر الدول المغاربية رغم إحتوائها على ثروات معدنية مهمة كالحديد بالإضافة إلى الثروة السمكية الهائلة، كما تمثل الزراعة وتربية الحيوانات الركيزة الأساسية للإقتصاد الموريتاني منذ الإستقلال. فتغليب الحكومة الموريتانية لقطاع على حساب قطاع أخر زاد من حدة فشل التنمية منذ الإستقلال.

1- **الثروات المعدنية:** تمتلك موريتانيا ثروة معدنية كبيرة ممثلة أساسا في الحديد والنحاس اللذين مثلا موردا هاما للإقتصاد الموريتاني منذ الإستقلال. إذ يبلغ إحتياطي موريتانيا من الحديد 1.5 مليار طن، فيما يصل إحتياطي النحاس إلى 28 مليون طن، بالإضافة إلى معادن أخرى تزخر بها موريتانيا كالذهب الذي يبلغ إحتياطي موريتانيا منه 25 مليون أونصة[2].

2- **قطاع الصيد البحري:** تتوفر موريتانيا التي يبلغ شريطها الساحلي حوالي 755كلم على أحد أغنى الشواطئ بالأسماك في العالم، حيث تحتضن الشواطئ الموريتانية ما يزيد عن 300 نوع من الأسماك 170 منها صالحة للتسويق عالميا لجودتها العالية. إلا أن هذا القطاع لم يلقى الإهتمام من الحكومة الموريتانية إلا مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث بدأ إستغلال الثروة السمكية من طرف الحكومة التي أنشأت أنذاك الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك.

تعتبر موريتانيا أكبر مصدر عربي للأسماك بنحو 44% من إجمالي الصادرات العربية. كما أن نحو 95% من مجموع إنتاجها من الأسماك يصدر للإتحاد الأوروبي، وقد إحتلت موريتانيا المرتبة الثانية افريقيا والعشرين عالميا في انتاج الاسماك حسب تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة "فاو' لعام 2020[3].

---

[1] أيوب الشيكر وزوليخة خلادي، "واقع السياحة في المغرب وأليات تطويرها"، **مجلة معارف للعلوم القانونية والإقتصادية**، المجلد(2)، العدد (2)، (2021)، ص، 14- 18.

[2] احمد ولد جدو، أرض غنية وشعب فقير.. كيف تدار ثروات موريتانيا، السفير العربي، تم النشر في 27 جوان 2019، تم التصفح في 23 نوفمبر 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3LxhAKc

[3] مإذا تعرف عن الثروة السمكية الهائلة في موريتانيا، تم النشر في 15 جويلية 2021. تم التصفح في 23 نوفمبر 2022، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/40lWxyw

الشكل (07): خريطة تبين توزيع الموارد في منطقة المغرب العربي

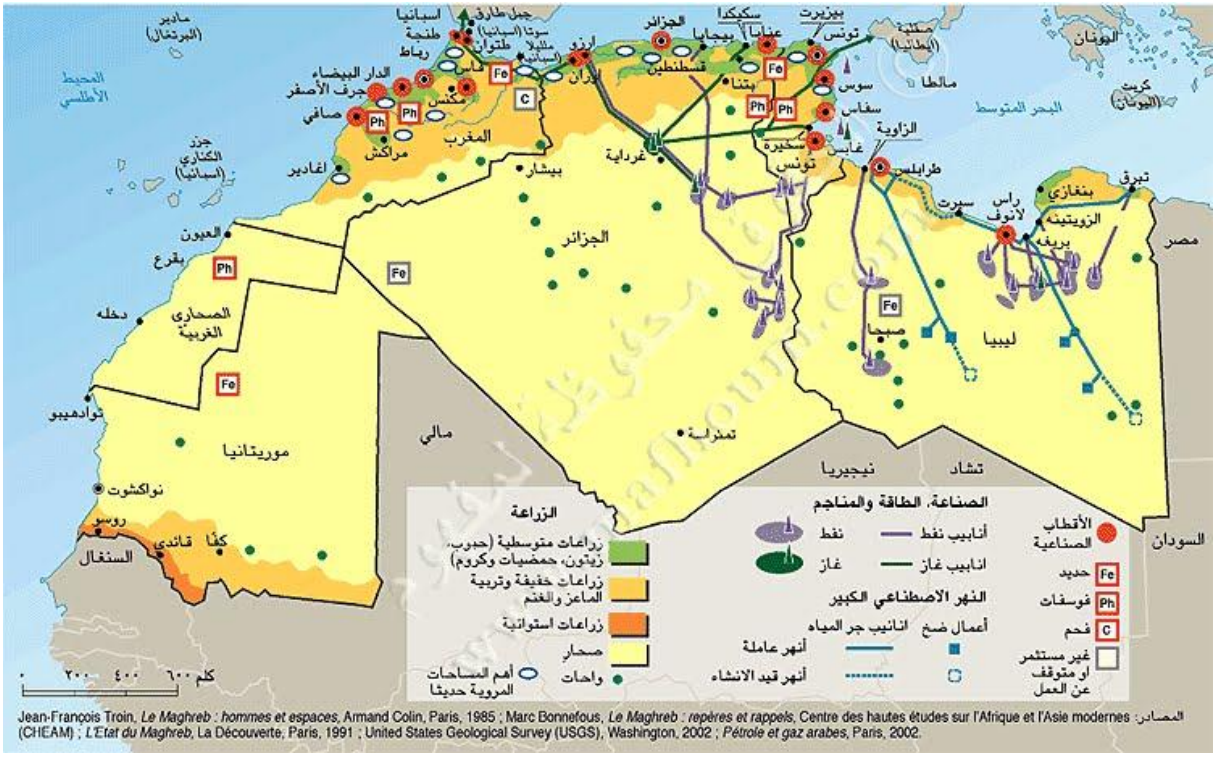

المصدر: https://bit.ly/3yUgQr3

يعتبر تنوع الموارد الإقتصادية في المنطقة المغاربية عاملا محفزا على تحقيق التكامل الإقتصادي في المنطقة وجعلها سوق داخلية متكاملة، فوفقا للمقدرات الإقتصادية المتوفرة في كل دولة مغربية بالإضافة إلى القوة البشرية الهائلة؛ يظهر أن تعاون هذه الدول قادر على تحقيق إكتفاء ذاتي للمنطقة وتكوين إتحاد قوي قادر على مجابهة كل التحديات الخارجية ومنافسة القوى الكبرى على غرار الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: الواقع الأمني لمنطقة المغرب العربي.

إن الحديث عن الواقع الأمني لمنطقة المغرب العربي يقودنا للبحث في التهديدات التقليدية والجديدة التي أصبحت تؤرق صناع القرار، كما أضحت هذه التهديدات تلقي بتأثيراتها على أمن وإستقرار دول المنطقة في ظل تنامي ظاهرة العولمة. كما يقودنا الحديث عن التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية للبحث عن المقصود بمصطلح التهديد في حد ذاته وعلاقته بالأمن، فرغم الإختلافات حول تحديد معنى التهديد إلا أنه تتفق أغلب المدارس على إعتباره نقيض الأمن، فالتهديد هو شيء ما يكون مصدرا للخطر.

يشير مفهوم التهديد في العلاقات الدولية إلى رؤيتان، رؤية تقليدية وأخرى معاصرة إذ تركز الرؤية التقليدية على التهديدات العسكرية في العلاقات الدولية؛ وقد تبلورت الطروحات الفكرية والفلسفية لهذه الرؤية

في فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية بالإضافة إلى مرحلة الحرب الباردة؛ حيث كانت القوة العسكرية أساس التعاملات الدولية، في حين تعبر الرؤية المعاصرة على أن التهديد أصبح يتضمن أبعادا مختلفة (سياسية واقتصادية بيئية ...الخ)[1].

إن الرؤية التقليدية للتهديد ركزت أساسا على الدول بإعتبارها فاعل وحيد في العلاقات الدولية في تلك الحقبة مما أدى إلى حصر مصادر التهديد في الدائرة العسكرية ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية خاصة – في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ووصولا للمرحلة الحالية– وكنتيجة حتمية لتوسع دائرة التهديدات – كما سبق وأشرنا– لم يعد التهديد خارجي فحسب بل داخلي أيضا مما أدى إلى تعدد مستويات الأمن فلم يعد محصورا في الأمن الدولي(فردي، عالمي، اقليمي..).

وفي تحديد العلاقة بين مفهوم التهديد ومفهوم الأمن، يبرز مفهوم الأمن بكونه القدرة التي تتوافر لدى الدولة والتي تمكنها من إستغلال مصادر قوتها الداخلية والخارجية لمواجهة مصادر التهديد بإختلاف أبعادها (سواء كانت داخلية أو خارجية) مما يضمن لشعبها حياة مستقرة[2].

تختلف التهديدات الأمنية من منطقة إلى أخرى إذ تعرف منطقة المغرب العربي تهديدات مختلفة ومتنوعة تلعب الجغرافيا دورا أساسيا في بروزها وتفاقمها، ويمكن تقسيم التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي إلى قسمين تهديدات تقليدية وأخرى جديدة تطرحها المتغيرات الداخلية والدولية على حد سواء.

أولا– التهديدات التقليدية في منطقة المغرب العربي.

- **قضية الصحراء الغربية:** تشكل قضية الصحراء الغربية المشكل الأمني الإقليمي الأساسي ضمن مركب الأمني المغاربي، فلطالما شكلت هذه القضية تحديا جوهريا للتعاون في المنطقة؛ بل أكثر من ذلك تعد قضية الصحراء الغربية سببا محوريا في فشل كل المبادرات الساعية لتحقيق التعاون والتكامل في المنطقة المغاربية؛ والذي يعد هدفا لدول المنطقة منذ الحقبة الاستعمارية.

تعتبر الصحراء الغربية منطقة غنية بالموارد الطبيعية، إذ تتميز بتنوع الموارد على غرار الثروة السمكية والحيوانية القائمة أساسا على تربية الإبل؛ بالإضافة إلى المعادن الطبيعية كالفوسفات والنفط والغاز، كما لا

[1] صفية إدري، أليات صيانة الأمن الانساني: بين مسؤولية الدولة وتمكين الفواعل غير الدولاتية – منطقة الساحل الافريقي نموذجا، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 1، قسم العلوم السياسية، 2019)، ص، 109.

[2] المرجع نفسه، ص، 109.

يمكن إغفال الجانب السياحي للمنطقة إذ يشكل النشاط السياحي أحد أهم المرتكزات المستقبلية للإقتصاد الصحراوي.

وقد أكد التقرير الصادر عن البنك الدولي عام 1974 أن الصحراء الغربية تعتبر أغنى إقليم في المنطقة المغاربية لإحتوائها على ثروات مختلفة، مما يؤكد أن إحتلال المنطقة راجع بالأساس للثروة التي يتمتع بها الاقليم[1]. إذ يعتبر إستغلال الموارد الطبيعية سبب رئيس في الصراع حول الصحراء الغربية، حيث زاد الإهتمام بالمشكلة الصحراوية في الآونة الأخيرة ليس فقط من قبل المملكة المغربية بل حتى القوى الإقليمية والدولية[2].

يقع نزاع الصحراء الغربية من الناحية الجغرافية في منطقة تقاطع صحراوية– ساحلية تشمل المغرب والجزائر وموريتانيا وكذلك مالي بطريقة غير مباشرة، وهي بؤرة توتر مستمر في الفضاء المغاربي، إذ يتميز هذا النزاع بكونه نزاعا جيو إستراتيجي بإمتياز فهو لا يتعلق بنزاع حدودي صغير؛ بل بناء دولة جديدة في المنطقة تحد من النزعة الصحراوية التاريخية للمملكة المغربية[3].

كانت الصحراء الغربية مستعمرة اسبانية منذ 1885 إلى 1975 حيث دام إحتلالها 90 سنة إلا أنه وفي سياق جهود الأمم المتحدة لإنهاء الإحتلال دخلت الصحراء الغربية ضمن الترتيبات الأمنية في ذات السياق. حيث أقرت الأمم المتحدة عدة قرارات أممية تدعوا إسبانيا إلى إنهاء إحتلالها للصحراء الغربية من خلال تنظيم إستفتاء تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد بدأ النزاع على الصحراء الغربية عام 1975 بعد الإنسحاب الإسباني منها ومحاولة تقاسم الإقليم بين المملكة المغربية وموريتانيا في ظل رفض كل من الجزائر وليبيا لذلك ودعمهما لجبهة البوليساريو الساعية لتحقيق الإستقلال للصحراء الغربية[4]. فبعد عقد إتفاقية مدريد الثلاثية 1974 بين كل من المغرب، موريتانيا وإسبانيا والتي أسفرت عن إنسحاب القوات الإسبانية من إقليم الصحراء الغربية ودخول القوات المغربية للمنطقة، أعلنت جبهة البوليساريو وبدعم جزائري حربها ضد القوات المغربية لتحرير أراضيها لتعلن بتاريخ 28 فيفري 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية[5]، لتأخذ القضية

---

[1] Claes Olsson, "The Western Sahara Conflict : The Role Of Natural Resources In Decolonization", **current African**, No (33) ,(Sweden by Elanders Gotab AB, Stockholm,2006) ,p,16.

[2] Ibid. p,17.

[3] كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا**، ط، 1. (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص،59.

[4] حمزة، مرجع سابق، ص، 80.

[5] Mohamed Ahmed El- Maghur, « **E**volution Challenges And Prospects Of The Arab Maghreb Union 1951-2010 » (The Degree Of Master Of Arts (M.A) In Diplomacy, Institute Of Diplomacy And International Studies , University Of Nairobi, November, 2011, p, 45,46.

منحى تصاعدي خاصة بعد تنازل موريتانيا عن الجزء الذي كفلته لها إتفاقية مدريد، لتستمر المواجهة المباشرة بين الاطراف المباشرة للنزاع (المغرب وجبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر) إلى غاية نهاية الثمانينات أين عرفت العلاقات المغاربية انفراجا اسفر عن قيام إتحاد المغرب العربي.

إن نزاع الصحراء الغربية ليس صراعا بين المغرب وجبهة البوليساريو فقط بل هو جزء من صراع أوسع للهيمنة على منطقة المغرب العربي بين المغرب والجزائر[1]، فقضية الصحراء الغربية هي وليدة صراع الزعامة بين الجزائر والمغرب في منطقة المغرب العربي الذي بدأ منذ حرب الرمال عام 1963؛ ولا يزال مستمرا إلى اليوم. إذ ساهم تعدد الأطراف الفاعلة في النزاع منذ نشوبه في زيادة حدة التوترات في المنطقة خاصة بين المملكة المغربية التي تعد طرفا مباشرا في النزاع والجزائر الداعمة لحف تقرير المصير للشعب الصحراوي إنطلاقا من مبادئها الثورية.

لقد بينت تجربة العقود الماضية أنه لا يمكن للمسار التكاملي في المغرب العربي أن يتقدم دون تسوية قضية الصحراء الغربية بإعتبارها المعيق الأساسي للتكامل المغاربي والسبب الرئيس للتوتر المستمر بين أكبر بلدين في المنطقة وهما الجزائر والمغرب[2]. فمن فتور في العلاقات إلى نزاع مسلح فقطع العلاقات الدبلوماسية وغلق الحدود للتعبير عن الخلافات بين دول المنطقة.

- **أزمة لوكاربي[3]:** لقد كان لأزمة لوكاربي تأثيرا سلبيا مباشرا على مسار التكامل المغاربي خاصة بعد جملة العقوبات التي فرضت على ليبيا، حيث عقدت هذه الأزمة العلاقات الليبية الغربية ليتحول الخلاف إلى أزمة دولية، وقد إستصدرت الدول الغربية قرار من مجلس الأمن رقم (748) في مارس 1992 يفرض حضرا جويا على ليبيا، وفي نوفمبر 1993 فرض مجلس الأمن بالإعتماد على القرار (883) عقوبات جديد على ليبيا حيث قام بتوسيع الحضر الجوي والعسكري والدبلوماسي[4].

---

[1] Abderrahmen messaoudi, Arab Maghreb Union : achivement and prospects , (Thesis master, Naval postgraduate school, Monterey, California, june 1994), p , 26.

[2] ديدي ولد السالك، "اتحاد المغرب العربي: اسباب التعثر ومداخل التفعيل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (312)، (فيفري 2005)، ص،64.

[3] في 21 ديسمبر 1988 انفجرت في اجواء مدينة "لوكاربي" الاسكتلندية طائرة البانام الامريكية، حيث قتل جميع ركابها البالغ عددهم 259 راكبا بالإضافة إلى مقتل 11 شخصا أخرين من سكان المنطقة بسبب شظايا الطائرة المحطمة، وينتمي القتلى إلى 21 بلد من ضمنهم 189 أمريكي، والمتهمان في القضية هما الليبيان "عبد الباسط المقراحي" و" الأمين خليفة"، للاطلاع أكثر حول الموضوع راجع: https://bbc.in/3JtyLJR

[4] هشام صاغور، "اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول"، **مجلة البشائر الإقتصادية**، المجلد(05)، العدد (02)، (أوت 2019)، ص، 1215.

طالبت ليبيا من الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة (14) من معاهدة إتحاد المغرب العربي التي تنص على أن "كل اعتداء تتعرض دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على الدول الأعضاء الأخرى" إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا؛ مما إنعكس سلبا على المسار التكاملي المغاربي خاصة بعد رفض ليبيا إستلام رئاسة الإتحاد المغاربي من الجزائر عام 1995[1].

- **النزاعات الحدودية في المنطقة المغاربية:** تعتبر الحدود المؤشر الحقيقي للإمتداد الجغرافي الذي تصل إليه سيادة الدول، وتعرف الحدود على أنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن الأقاليم الأخرى والتي تمارس سيادتها ضمن نطاقها، بإعتبار الحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة[2]. وقد عرفت منطقة المغرب العربي كغيرها من دول العالم الثالث نزاعات حدودية بعد إستقلالها منها ما تمت تسويته بطرق سلمية ومنها من تطور إلى نزاع مسلح، وتعد الحدود الموروثة عن الإستعمار أحد أهم أسباب إندلاع النزاعات الحدودية في إفريقيا عامة ومنطقة المغرب العربي على وجه الخصوص، ويمكن إجمال النزاعات الحدودية في المنطقة المغاربية فيما يلي:

أ- **النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب:** تتميز النزاعات الحدودية والترابية في المنطقة المغاربية وفي كل إفريقيا بكونها نزاعات ذات أبعاد تاريخية وسوسيولوجية حية كما تعتبر موروث إستعماري بالدرجة الأولى، وقد ظهر أول محدد سياسي للتعامل مع هذا الوضع في توجه الدول المغاربية والإفريقية عامة نحو إقرار مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار منذ المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية عام 1963[3]. وقد شهدت دول العالم الثالث بعد موجة التحرر التي عرفتها جملة من النزاعات كانت مسألة الحدود المحرك الأساسي لها، حيث عانت دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم الثالث حديثة الإستقلال من المشاكل الحدودية إذ نشبت عدة خلافات بين دول المنطقة حول مشكلة الحدود الناتجة أساسا عن السياسات الاستعمارية في المنطقة التي تركت حدود غير واضحة بعد خروجها من مستعمراتها، وتسببت مشكلة الحدود في توتر العلاقات بين دول المنطقة

[1] محمد لمين لعجال أعجال، "معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **مجلة المفكر**، المجلد (05)، العدد (01)، (مارس، 2010)، ص، 23، 24.

[2] علي شتيوي والهادي دوش، "النزاعات الحدودية وأثرها على السلم والأمن الافريقي"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد(09)، العدد (01)، (2021)، ص، 92.

[3] مصلوح، مرجع سابق، ص،57.

وقطعها في بعض الأحيان وحتى الدخول في صراع مسلح كما حدث بين الجزائر والمغرب عام 1963 فيما عرف بحرب الرمال.

بادر المغرب منذ استقلال الجزائر إلى إحتلال مراكز حدودية كانت تابعة للجيش الفرنسي وفي صيف 1963 تحركت القوات المغربية لإحتلال مراكز عسكرية داخل الجزائر لترد قوات جيش التحرير الجزائرية بمحاصرة هذه المراكز المحتلة ومن ثم شن هجوم لإسترجاعها لتبدأ عملية التصعيد بين البلدين. لتندلع حرب الرمال مع منتصف أكتوبر 1963 بتوغل القوات المغربية داخل التراب الجزائري لتدخل بذلك العلاقات الجزائرية المغربية منعرجا حاسما وخطيرا، إذ لم تضع تسوية باماكو للنزاع في29 أكتوبر 1963 حدا للتوتر المتصاعد بين البلدين[1].

جدير بالذكر أن الخلاف الجزائري المغربي حول مسألة الحدود لم يكن الوحيد في المنطقة المغاربية إذ نشبت عدة خلافات بين دول المنطقة بعد استقلالها على غرار الخلاف الليبي التونسي حول منطقة الجرف القاري الحدودية والخلاف الجزائري التونسي بالإضافة إلى الخلاف الجزائري الليبي إلا أن هذه الخلافات لم تتطور لتصل إلى حد النزاع المسلح.

تتمسك الجزائر بمبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الإستعمار والذي سعت إلى تكريسه من خلال منظمة الوحدة الافريقية سابقا والإتحاد الإفريقي حاليا في مقابل ذلك يستند المغرب إلى مبدأ الحق التاريخي الذي نادى به زعيم حزب الإستقلال "علال الفاسي"[2].

ب. النزاع الليبي التونسي: بدأ النزاع بين ليبيا وتونس حول الجرف القاري في المياه الإقليمية بين البلدين منذ 1969 لتتوجه تونس برفع دعوة قضائية أمام محكمة العدل الدولية عام 1977 مطالبة بأحقيتها على المنطقة المتنازع حولها، إلا أن طلبها قوبل بالرفض، لتقدم تونس طلبا أخر لمحكمة العدل الدولية مطالبة بإعادة النظر في الحكم قصد تعديله عام 1985 ليصدر الحكم لصالح ليبيا أيضا[3].

ج- النزاع الليبي الجزائري 1967: لم تسلم الحدود الجزائرية الليبية بدورها من المشاكل والخلافات بسبب عدم إتفاق الطرفين على الخط الحدودي بينهما، غير أن الخلافات الجزائرية الليبية كانت تتسم

---

[1] عبد الله مقلاتي وهادي مراح، "المغرب والثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات: من المطامح الترابية إلى حرب الرمال 1961-1963"، **مجلة التاريخ المتوسطي**، المجلد (02)، العدد (01)، (جوان 2020)، ص، 195-196.

[2] صاغور، مرجع سابق، ص،1214.

[3] ملف الجرف القاري بين تونس وليبيا، جريدة التونسية، تم النشر في 2 جويلية 2013. تم التصفح في 25 سبتمبر 2019، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3TsYpDa

بهدوئها النسبي وضعف حدتها، ويرتكز الخلاف الحدودي الجزائري الليبي على الاتفاقية المبرمة عام 1957بين ليبيا والسلطات الفرنسية والتي تم التصديق عليها من قبل فرنسا وتسجيلها في الأمم المتحدة[1]. إلا أن ليبيا رفضت الاتفاقية بحجة ظروفها السياسية في تلك المرحلة، وبعد مدة من الصراع تم الإتفاق بين البلدين على إبقاء الحدود الموروثة عن الاستعمار.

د- النزاع المغربي الموريتاني: تزامن حصول كل من المغرب وموريتانيا على إستقلاليهما مع تحد أساس واجه بناء علاقات طبيعية بينهما، وقد إرتبط هذا التحدي بالمطالبة المغربية بموريتانيا، مما تسبب في صراع دبلوماسي وسياسي بينهما دارت رحاه طوال العقد من الزمن وإنتهى باعتراف المغرب بموريتانيا عام 1969، وهو الإعتراف الذي شكل نهاية عهد من القطيعة الكاملة بين البلدين[2].

هـ- النزاع التونسي الجزائري: إن أول مطلب ترابي كان بين تونس والجزائر حول ما يعرف بالكيلو متر 233؛ إذ يعود تاريخه إلى الحقبة الاستعمارية أيام الإحتلال الفرنسي للجزائر، حيث طالب الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" سنة 1957 الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة أنذاك بإعادة ترسيم الحدود التونسية الجزائرية إلى الكيلومتر 233 بعد أن إكتفت عام 1955 حين كانت تحت الحماية الفرنسية بالكيلومتر 220، وقد قوبل هذا الطلب بالرفض من قبل فرنسا وحتى الجزائر بعد إستقلالها مما خلق توترا بين البلدين، تم تسويته بالتراضي من خلال المصادقة على ميثاق ترسيم الحدود بين البلدين عام 1970 بالإضافة إلى إتفاقية التعاون وحسن الجوار في نفس السنة[3].

ثانيا- التهديدات اللاتماثلية في منطقة المغرب العربي.

ساهم التحول الذي عرفه حقل الدراسات الأمنية والذي أدى لإعادة صياغة مفهوم الأمن إلى ظهور مجموعة من التهديدات عرفت بالتهديدات اللاتماثلية أو الجديدة، إلا أن تسمية هذه التهديدات بالجديدة ليس له علاقة بتاريخ ظهورها، فالبعض منها كالإرهاب والهجرة غير الشرعية تعتبر ظواهر قديمة ساهم التحول الذي عرفه العالم في الميدان التكنولوجي وكنتيجة حتمية لمفرزات العولمة في اضفاء صبغة جديدة عليها، حيث تتميز باللاقطرية.

---

[1] محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**، (بيروت: افريقيا الشرق، 1998)، ص، 140.

[2] أحمد محمد الأمين أنداري، العلاقات الموريتانية المغربية: محددات التواصل ومبررات القطيعة، مركز دراسات الوحدة العربية، تم التصفح في 19 جانفي 2023، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/42tXlDo

[3] محمد لمين لعجال أعجال، استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013)، ص، 79.

أ- **الارهاب العابر للحدود:** إن تهديد الإرهاب من أهم التهديدات الأمنية الجديدة في عصر العولمة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ولعل من أصعب ما يواجه الباحثين في العلاقات الدولية هو صعوبة إيجاد تعريف شامل للإرهاب نظرا لطبيعة العمل الإرهابي ذاته وإختلاف رؤى الدول حوله[1]، ويعرف الارهاب على أنه مجموعة الجرائم التي تقع بطريقة العنف أو التهديد ويستهدف مرتكبوها إرغام السلطات أو الهيئات ذات الشأن على أداء/ الإمتناع عمل سواء كان ذلك العمل يحقق مصلحة سياسية أو قومية أو خاصة[2].

تحتل ظاهرة الارهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 موقعا متقدما في الأجندات الأمنية للدول والكيانات الدولية؛ لما أصبحت تمثله الجماعات الإرهابية من تهديد لأمن الدول واستقرارها[3]. وقد تم تعريف الارهاب بأنه الإستخدام المتعمد للعنف أو التهديد بإستخدامه ضد المدنيين وغير المقاتلين لتحقيق غايات سياسية في إطار مواجهة لا تماثلية[4]،

تعتبر ظاهرة الارهاب قديمة في منطقة المغرب العربي إذ يشكل خطرا حقيقيا خاصة في ظل التوترات السياسية التي تشهدها المنطقة في الفترة الأخيرة والتي إنعكست سلبا على أمن المنطقة، وتنتشر التنظيمات الإرهابية في جل المنطقة، وقد عرفت منطقة المغرب العربي نشاطا متزايدا للجماعات الارهابية مع بداية التعددية الحزبية؛ أين حاولت التيارات الإسلامية تحقيق مشروع الدولة الاسلامية مثل ما حدث في الجزائر مع نهاية الثمانيات؛ إلا أن الفشل في تجسيد المشروع سياسيا دفع بقادة الحركات الجهادية لتبني النشاط الارهابي وإعتباره الحل الوحيد للتغيير السياسي.

لا يختلف النشاط الإرهابي داخل تونس عن ما عرفته الجزائر حيث شهدت مع بداية ثمانينات القرن الماضي نشاطا متزايدا للحركات الإرهابية نتيجة القمع الذي مارسته السلطة التونسية على التيار الإسلامي في تلك الفترة، كما شهدت المغرب كغيرها من دول المنطقة حالة من العنف الإرهابي مع مطلع ستينيات القرن الماضي بعد إقرار التعددية الحزبية داخل المملكة.

زاد نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة مع بروز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كفاعل نشيط في المنطقة بعد إعلان ولائه لتنظيم

---

[1] سليمة بن حسين، الابعاد الامنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012)، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013)، ص، 94.

[2] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الارهاب و محاربته في العالم المعاصر**، د س ن، ص، 14.

[3] بلال لعيساني، "التهديدات الأمنية الجديدة ومأزق الدولة الوطنية في إفريقيا"، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، المجلد (05)، العدد(02)، (ديسمبر 2016)، ص، 11.

[4] هيرد، مرجع سابق، ص،52.

القاعدة عام 2007، حيث دأب هذا التنظيم الذي كان يعرف سابقا بالجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى إرتكاب أعمال إرهابية بما فيها التفجيرات الإنتحارية كتفجير مبنى الأمم المتحدة ومبنى حكومي جزائري في الجزائر العاصمة عام 2007 أسفر عن أزيد من 60 ضحية[1].

ساهمت التحولات الي عرفتها المنطقة المغاربية منذ 2010 في إطار ما سمي بالربيع العربي في زيادة نشاط الجماعات الارهابية بالمنطقة، خاصة مع إستمرار الأزمة الليبية وتوتر الأوضاع في تونس وبدرجة أقل بالمغرب والجزائر، حيث كان لهذا الوضع تأثير مباشر على أمن منطقة المغرب العربي وكذا المناطق المحيطة بها على غرار دول شمال المتوسط.

الملاحظ عن نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة المغرب العربي أنها بدأت نشاطها المسلح بعد فشل الوصول إلى السلطة سياسيا رغم التأييد الشعبي لهذه الحركات الاسلامية (مثل ما حدث في الجزائر وتونس)، بعبارة أخرى يمكن القول أن السلطة السياسية داخل دول منطقة المغرب العربي كان لها دور بارز في بروز الإرهاب الأصولي وتطوره نتيجة غياب الديموقراطية ناهيك عن الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي يعيشها المواطن داخل هذه الدول.

كما تعد الفوضى عنصرا أساسيا في تفسير تنامي العلاقة بين إنعدام الإستقرار وضعف الدول في مراقبة المجال والتحكم في مختلف التهديدات، وبناء عليه فإن ما يدعى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي يتعلق أساسا بفاعلين يسعون إلى البحث عن الربح من خلال الفوضى في المنطقة[2]. فدوافع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي هي في الاساس اجرامية وليست سياسية أو دينية.

ب- **الهجرة غير الشرعية:** يشير مفهوم الهجرة بصفة عامة إلى تنقل الافراد والجماعات من موقع إلى أخر على مستويين: داخلي أي هجرة داخلية لا تتجاوز حدود الدولة القطرية، وخارجي ويعني بها الانتقال من موطن إلى أخر يتجاوز الحدود القطرية للدولة[3]. أما الهجرة غير النظامية فتعرف على أنها قيام شخص أو أشخاص لا يحملون جنسية الدولة المراد الهجرة نحوها أو من غير المرخص لهم بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو دخول الدولة عبر منافذها الشرعية

[1] تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، تم التصفح في 22 جانفي 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3FzFaSA

[2] مصلوح، مرجع سابق، ص،48.

[3] محمد غربي، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط: المخاطر واستراتيجيات المواجهة**، ط، 1، (الجزائر: دار الروافد الثقافية، 2014)، ص، 478.

بوثائق أو تأشيرات مزورة[1]. كما يطلق مصطلح المهاجر غير الشرعي على لمهاجرين الذين يدخلون لدولة معينة بطريقة قانونية لغرض السياحة أو الدراسة أو غيرها من الاسباب ثم لا يغادرون بعد إنتهاء الفترة القانونية لإقامتهم داخل الدولة المستقبلة.

تعتبر قضية الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا المطروحة في الآونة الأخيرة كنتيجة حتمية للهواجس التي أصبحت تطرحها هذه الظاهرة، وتعد الدول المغاربية من الدول المصدرة للأعداد الهائلة من المهاجرين نحو الضفة الشمالية إلا أنه في الفترة الأخيرة وكنتيجة حتمية للصراعات التي تعرفها دول الجوار كالأزمة في مالي والنيجر تزايدت أعداد اللاجئين والمهاجرين لمنطقة المغرب العربي باعتبارها دول عبور نحو الضفة الشمالية، مما جعل هذه الأخيرة تهتم بملف الهجرة غير الشرعية بإعتباره أصبح يهدد أمنها القومي بدرجة أولى.

تختلف أسباب ودوافع الهجرة بنوعيها باختلاف المهاجرين وجنسياتهم إلا أن الدوافع الإقتصادية تعتبر الدافع المشترك للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، إذ تشكل الظروف الإقتصادية المزرية في معظم دول الضفة الجنوبية للمتوسط نتيجة إرتفاع معدلات البطالة والفقر بالإضافة الأزمات الإقتصادية المتكررة أهم أسباب الهجرة بحثا عن حياة أفضل في الضفة الشمالية التي تصنف دولها ضمن قائمة الدول المتقدمة.

جدير بالذكر أن الأوضاع الأمنية تعتبر دافعا قويا نحو الهجرة وطلب اللجوء نتيجة الحروب والنزاعات التي تعرفها العديد من دول العالم خاصة مع بداية ما عرف بالربيع العربي، فقد شكل تدهور الأوضاع الأمنية منذ عام 2010 إلى نزوح أعداد هائلة من الشعوب نحو الضفة الشمالية هروبا من ويلات الحرب والدمار التي تعرفها دولهم، مثل سورية وليبيا اللتان شهدتا تدخلات أجنبية جعلت من التوترات الأمنية تتحول إلى حروب دموية راح ضحيها الكثير من المدنيين. كما لا يمكن إغفال العوامل السياسية المميزة لدول الضفة الجنوبية والتي تعد في مجملها مشجعة على الهجرة بشقيها، إذ تعاني أغلب دول جنوب المتوسط من غياب الديموقراطية وضعف المشاركة السياسية وشيوع ظاهرة الفساد.

ووفقا لتقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة فقد بلغ عدد المهاجرين واللاجئين في المغرب العربي 12مليون شخص عام 2020 بزيادة قدرها 7%منذ عام 2015 أي حوالي 80.000 مهاجر ولاجئ إضافي، وتظم ليبيا أكبر عدد من المهاجرين واللاجئين إذ إستضافت 67% من المهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي في عام 2020، تليها الجزائر بنسبة 20%، وكانت المغرب مقصدا لـ8% من المهاجرين واللاجئين، في حين إستقبلت تونس 5% منهم[2].

---

[1] مسعود دخالة، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها واليات مكافحتها"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، المجلد (2)، العدد (3)، (أكتوبر 2014). ص، 127.

[2] تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، الأمم المتحدة 2022. ص، 36.

الشكل (8): عدد المهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي (1990-2020)

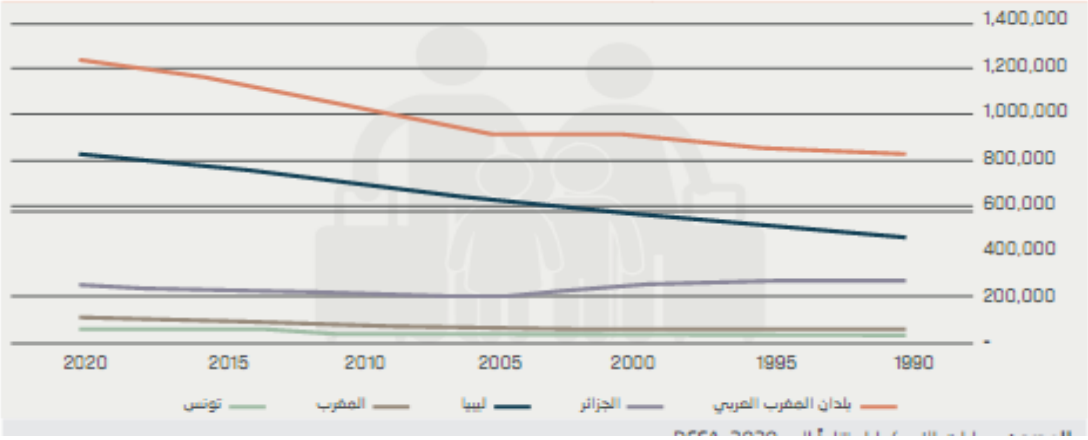

المصدر: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021، مرجع سابق، ص، 36.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن أعداد المهاجرين واللاجئين لمنطقة المغرب العربي –بغض النظر عن ما إذا كان هدفهم البقاء بالمنطقة أو إعتبارها منطقة عبور للضفة الشمالية– في تزايد مستمر نتيجة زيادة الصراعات داخل الدول منذ نهاية الحرب الباردة بالإضافة للعوامل الإقتصادية سالفة الذكر.

في مقابل ذلك يعتبر تنامي ظاهرة الهجرة من المنطقة المغاربية نحو الضفة الشمالية تحديا جوهريا لإقتصاديات الدول المغاربية على إعتبار الهجرة تستنزف الطاقات الشبابية المدربة والمؤهلة والقادرة على العمل والإنتاج .

الشكل 09): خريطة تبين الوجهات الرئيسة للمهاجرين نحو أوروبا.

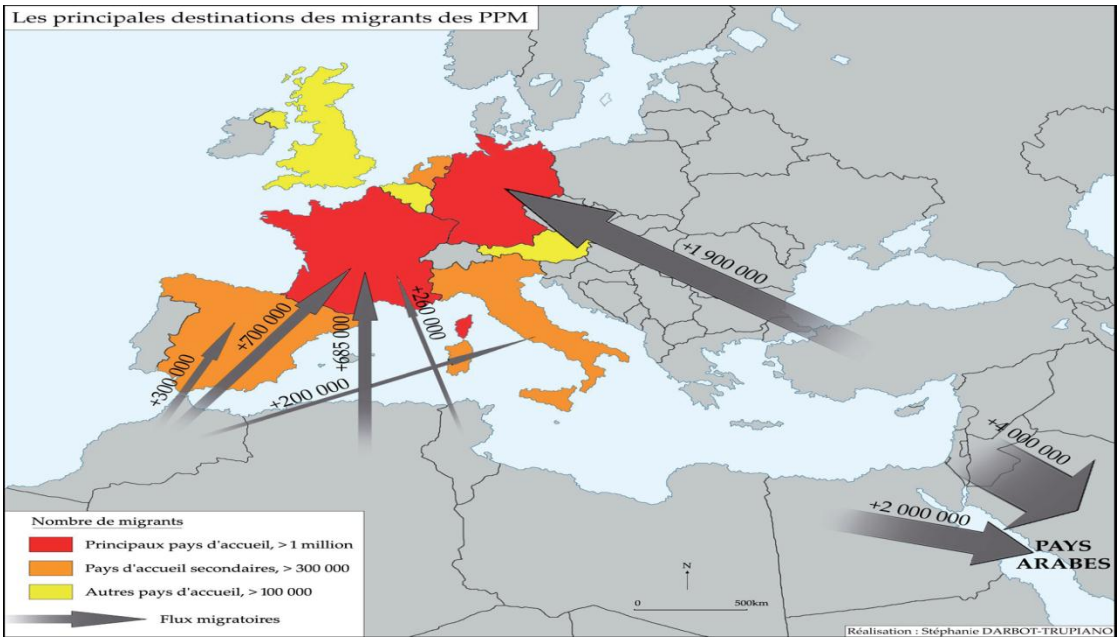

Source : https://bit.ly/407qyC9

لم تعد الهجرة غير الشرعية تؤرق دول الضفة الشمالية فقط بل أصبحت تشكل تهديدا أمنيا جديا لدول جنوب المتوسط عامة ودول المغرب العربي على وجه التحديد نتيجة توافد أعداد كبيرة للمهاجرين خاصة من الدول الإفريقية التي تعاني من صراعات وحروب أهلية، إذ لم تعد منطقة المغرب العربي دول عبور بل أصبحت مقصدا لكثير من الأفارقة مما يطرح العديد من القضايا التي أصبحت تهدد أمن المنطقة المغاربية على غرار تهديد الأمن الهوياتي والتماسك الإجتماعي للمنطقة بالإضافة إلى التهديدات الصحية كإنتشار الأمراض التي قد ينقلها المهاجرين غير الشرعيين.

كما تعتبر الهجرة غير الشرعية سببا في تعكر العلاقات بين دول المقصد ودول المنشأ والعبور، فعلى سبيل المثال إعتبر المكلف بالعدالة والحياة في اللجنة الأوروبية "جاك بارو" بأن العلاقات مع بعض دول المغرب العربي صارت معقدة لاسيما مع الجزائر والمغرب اللتين رفضتا التوقيع على إتفاقيات إستقبال المهاجرين غير النظاميين بعد ترحيلهم من التراب الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية على الرغم من أن هذه الإتفاقيات تعتبر حسبه جزءا من إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي[1].

ج- **الجريمة المنظمة العابرة للحدود:** تعتبر الجريمة المنظمة أحد أهم الفواعل الجديدة العابرة للحدود والتي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للدول ومجتمعاتها خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أين عرف العالم قفزة نوعية في المجال التكنولوجي وتطور وسائل النقل والمواصلات، ناهيك عن الدور الذي تلعبه العولمة وتداعياتها في إنتشار هذه التهديدات وإنتقالها من الطابع الوطني- المحلي إلى الطابع الإقليمي- الدولي.

تعرف الجريمة المنظمة على أنها تتضمن نشاطا إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع، وتنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده[2].

تمتاز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الجرائم العادية وتتجسد هذه الخصائص فيما يلي: التخطيط، الاحتراف، التعقيد، القدرة على التوظيف والابتزاز، الخطورة على المجتمع، الهدف، التأثير على المجتمع، التركيز على التحالفات الإستراتيجية، الطابع الدولي. ومن بين الجرائم التي تصنف ضمن اعمال الجريمة المنظمة الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر، غسيل الأموال، جرائم المعلومات ..الخ.

---

[1] رقية سليمان عواشرية، "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة: الجزائر نموذجا"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد(33)، العدد (71)، (2018)، ص، 152.

[2] نصر الدين مروك، "الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق"، **مجلة الصراط**، المجلد (02)، العدد (02)، (سبتمبر، 2000)، ص، 132.

تشهد منطقة المغرب العربي تنامي رهيب للجريمة المنظمة العابرة للحدود خاصة بعد عام 2011 نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية التي خلفتها ثورات الربيع العربي، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تفاقم نشاط الجريمة المنظمة بجميع أنواعها والمتمثلة أساسا في تجارة الأسلحة والإتجار بالبشر وتجارة المخدرات.

- **تجارة الأسلحة:** تعتبر تجارة الأسلحة المورد الأول والرئيسي لأعضاء الجريمة المنظمة النشطين في منطقة المغرب العربي خاصة بعد التحولات التي عرفتها هذه الأخير منذ عام 2011، فبعد سقوط نظام معمر القذافي شهدت منطقة المغرب العربي تفاقم لتجارة الأسلحة نتيجة للانتشار الواسع للسلاح داخل ليبيا ومن ثم إنتشاره في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، مما أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لأمن المنطقة خاصة بعد أن كشفت تقارير أممية عن ضلوع جماعات متطرفة في قضايا تهريب الأسلحة من ليبيا نحو مناطق النزاع على غرار مالي والنيجر.

أنشئت العديد من شبكات الاتجار بالأسلحة في جنوب ليبيا منذ الثورة وبعدها ويكفل ذلك استمرار إنتشار هذه الأسلحة خارج البلد لاسيما صوب جنوب الجزائر، النيجر، تشاد، تونس، إذ أبلغت سلطات هذه الأخيرة الفريق الأممي أن معظم العتاد العسكري المستخدم في الأنشطة الارهابية يأتي من ليبيا، كما تعتبر مصر من الوجهات الرئيسة للأسلحة الخارجة من ليبيا ليتم نقلها إلى قطاع غزة وسورية[1].

يشير تقرير الأمم المتحدة الذي نشر في جانفي 2012 إلى الكميات الضخمة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة التي تم تهريبها إلى شمال مالي والتي وقع أغلبها في أيادي الجماعات الارهابية المسلحة في منطقة الساحل من بينها قاذفات القنابل والأسلحة المضادة للطائرات والمتفجرات[2]. وعليه فإن التحدي الذي أصبحت تواجهه دول منطقة المغرب العربي لم يعد محصورا في نشاط أعضاء الجريمة المنظمة فحسب بل يتعداه للعلاقة المعقدة بين الجريمة المنظمة والجماعات الارهابية.

- **تجارة المخدرات:** رغم التحولات التي تشهدها العقود الأخيرة والإتجاه صوب تنويع الجرائم لاتزال المخدرات تضطلع بدور رئيسي في أنشطة الجريمة المنظمة، ففي أوروبا لا تشكل المخدرات غير المشروعة سوق الجريمة المنظمة الأكبر فحسب وإنما أيضا سوقا تتسم بدرجة عالية من التعاون والتنافس بين جماعات الجريمة المنظمة على نطاق الإنقسامات الوطنية واللغوية والإثنية[3].

---

[1] فاطمة زمام، "فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد (9)، العدد (2)، (ديسمبر 2018)، ص، 77.

[2] زمام، المرجع السابق، ص، 81.

[3] تقرير المخدرات العالمي، مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والارهاب، (الأمم المتحدة، ماي 2017)، ص، 19.

ساهم تهريب السجائر إلى حد كبير في ظهور الممارسات والشبكات التي سمحت بنمو الإتجار بالمخدرات، وقد بدأ تهريب السجائر إلى أسواق شمال افريقيا بالإزدهار في أوائل الثمانينات من القرن الماضي وتطور إلى تجارة واسعة النطاق تسيطر عليها قلة من اللاعبين الكبار[1]. وتعتبر المغرب المورد الرئيسي لدول المغرب العربي والساحل الإفريقي وحتى أجزاء من أوروبا بالمخدرات.

فحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة المنظمة تحتل المغرب المرتبة الأولى أو الثانية عالميا في إنتاج صمغ الحشيش، حيث بلغ الانتاج المغربي لهذه الأخيرة 877 طن عام 2008، وتقدر أجهزة المخابرات الموريتانية أن حوالي ثلث الانتاج المغربي يمر في دول الساحل بهدف الالتفاف جزئيا على الحدود الجزائرية – المغربية وتداركها[2].

•**الإتجار بالبشر**: تعرف جريمة الإتجار بالبشر بأنها عملية نقل وإيواء أو توظيف شخص عن طريق الخطف أو التهديد أو الإكراه أو الخداع أو الإحتيال، أو هي بيع وشراء البشر بغرض الإستغلال من المتجر أو من قبل غيره، ويعتبر الإتجار بالبشر في المواثيق الدولية جريمة ضد الفرد[3]. وتعرف منطقة المغرب العربي كغيرها من دول العالم نشاطا متزايدا لعصابات الجريمة المنظمة الذين ينشطون في قضايا الإتجار بالبشر خاصة مع تأزم الأوضاع بليبيا ودول الساحل الافريقي.

وعليه تعتبر الجريمة المنظمة بجميع أصنافها تهديدا واضحا لأمن الدول والمجتمعات على حد سواء، حيث تتعدى تأثيراتها الجانب الأمني إلى الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، وقد أخذت هذه الظاهرة بعدا إقليميا في منطقة المغرب العربي حيث تستغل المنظمات الاجرامية الأوضاع الأمنية المتردية في المنطقة وعلاقاتها (المنظمات الاجرامية) مع الجماعات الإرهابية لتكثيف نشاطاتها، إذ تمس بتأثيراتها السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن (الدولة، الأفراد، المجتمع).

د- فيروس كورونا "كوفيد 19": يعتبر الأمن الصحي أحد أهم أبعاد الأمن الانساني حيث زاد الإهتمام بالبعد الصحي مع زيادة التهديدات الصحية وتنوعها والتي أصبحت تهدد الوجود البشري وبقاء الدول على حد سواء، وقد شهد العالم مع نهاية عام 2019 ظهور فيروس ينتمي لفصيلة الفيروسات سريعة الإنتشار تشبه

---

[1] ولفرام لاخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، أوراق كارينجي، (بيروت: مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، 2012)، ص، 5.

[2] المرجع نفسه، ص، 8.

[3] زكرياء طرطاق، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة: الاتجار بالبشر في دول شمال افريقيا نموذجا"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد(32)، العدد (03)، (ديسمبر، 2021)، ص، 131.

أعراضه إلى حد كبير متلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد حيث تعتبر الحمى وضيق التنفس أهم أعراضه وأطلق عليه تسمية "فيروس كورونا".

إن التنامي المطرد للتهديدات الصحية ومخاطرها القاتلة لم يعد شئنا يعنى به المختصون في المجال الطبي لوحدهم بل أصبح هاجسا عاما يتقاسمه الساسة والأمنيون على حد سواء، وهو ما سحب قضايا الصحة العامة تدريجيا إلى مجالات السياسة والأمن فأصبحت بذلك من الشواغل الأمنية والجيوسياسية للدولة الحديثة[1]. وقد تسبب ظهور فيروس كوفيد 19 كجائحة عالمية منذ نوفمبر 2019 في تراجع حركية الإقتصاد العالمي من إنخفاض الإنتاج وتوقف العديد من مركبات الإنتاج الصناعي وحركة المواصلات والملاحة وتوقف الكثير من الأنشطة كالعمل والدراسة واغلاق الحدود في دول كثيرة ناهيك عن حالة الهلع النفسي للشعوب والأفراد[2]. ورغم أن البداية كانت من مدينة ووهان الصينية إلا أن هذه الجائحة إستطاعت أن تنتشر في كل بقاع العالم بطريقة رهيبة خلفت وضعا صحيا عالميا كارثيا، وأكدت فرضية أن الدولة القومية غير قادرة على مواجهة التهديدات اللاتماثلية لوحدها وهشاشة الأمن الصحي في كثير من الدول حتى المتقدمة منها.

لقد كان تأثير فيروس كورونا واضحا على الأمن الإقتصادي لدول المغرب العربي وكان للتداعيات الإقتصادية من جراء الأزمة الوبائية والتدابير المتخذة لمواجهتها تأثيرها الواضح على الأمن الإقتصادي بما يشمل من تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الانسان للحصول على حاجاته الأساسية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة[3]، فقد ضربت هذه الجائحة قطاع السياحة الذي يعد مصدرا أساسيا للعمل والمداخيل وأضحى هذا القطاع في حالة جمود شبه تام، كما تضاعفت نسبة البطالة بسبب هذه الجائحة. فقد زاد سوء الأوضاع الصحية بالمنطقة المغاربية من تفاقم الأوضاع الإقتصادية خاصة أن دول المنطقة عرفت موجة من التحولات السياسية والإقتصادية والتي أثرت على النشاط الإقتصادي بهذه الدول، حيث أدى إنتشار فيروس كورونا بدول المنطقة المغاربية كما في بقية العالم إلى غلق الحدود ووقف معظم الأنشطة الإقتصادية خوفا من الإحتكاك الذي قد يزيد من حدة إنتشار هذا الفيروس إلى تراجع المستوى الإقتصادي للدول.

---

[1] عبد الحق بن جديد، و مراد بن قيطة ، "الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هواجس متنامية ومضامين متباينة"، **مجلة أفاق للعلوم**، المجلد (01)، العدد (03)، (جوان 2016)، ص، 40.

[2] وليد شملال وسليم بوسكين، مدخل لعلم التعقيد كبراديغم تحليلي لفهم واستيعاب التحولات الجديدة في النظام الدولي"، ورقة بحثية في مؤتمر دولي الموسوم بمستقبل لنظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى: رؤية استشرافية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2022)، ط.1.ص 82.

[3] نفيسة زريق، "تأثير الأوبئة على الأمن الانساني في دول المغرب العربي –فيروس كورونا المستجد أنموذجا–"، **المجلة الجزائرية للأمن الانساني**، المجلد (06)، العدد (01)، (جانفي 2021)، ص، 1278.

كما كشف فيروس كورونا عن فشل المنظومة الصحية للدول المغاربية وعدم جاهزيتها لواجهة مثل هذه الأوبئة الفتاكة سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية المتعلقة بالقطاع الصحي أو العامل البشري المؤهل وكذا التجهيزات اللازمة، ما إنعكس سلبا على الأمن الإنساني في المنطقة[1].

المبحث الثاني: إتحاد المغرب العربي –النشأة والتطور–.

عرف العالم مع نهاية سبعينيات القرن الماضي منافسة اقتصادية شديدة بين مختلف القوى العالمية نتيجة تزايد وتيرة العولمة والاعتماد المتبادل إذ أصبحت الدولة منفردة عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية بمعزل عن باقي الفواعل في النظام الدولي خاصة في ظل سيطرة المؤسسات الإقتصادية الدولية على النظام الإقتصادي العالمي، وقد تأثرت دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم بهذه التحولات لتجد نفسها أما خيارين متناقضين هما: الإنعزال وإنتهاج سياسات الاعتماد على الذات بعيدا عن التحولات التي تعرفها البيئة الدولية أو الانفتاح على السوق الدولية والدخول في دوامة التنافس مع القوى الدولية الكبرى، الأمر الذي حتم على صناع القرار داخل الدول المغاربية للبحث عن حلول لتجاوز الاطار الوطني الضيق ومجابهة التحديات التي تطرحها البيئة الدولية، وعلى اعتبار التكامل والاندماج يعد سمة أساسية لعصر العولمة حاولت الدول المنطقة المغاربية مواكبة هذا التطور عبر إنشاء كيان فوق قومي يضم دول المنطقة تستطيع هذه الأخيرة من خلاله مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: كرونولوجيا نشأة إتحاد المغرب العربي.

إن فكرة إنشاء إتحاد المغرب العربي ليست وليدة القرن الحاضر بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، وقد عرفت المنطقة المغاربية محاولات الوحدة المتكررة على مدى التاريخ بدءا من عهد الملك الأمازيغي ماسينيسا مرورا بفترة الحكم الاسلامي وصولا إلى المحاولات التي قام بها الفاطميين والمرابطين والموحدين بتأسيس الدولة الفاطمية والمرابطة والموحدية تباعا[2].

لقد كان لتوقيع اتفاقية إنشاء إتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 أهمية بالغة في تاريخ العلاقات المغاربية، إذ ساهم التغير الذي عرفته بنية النظام الدولي وتداعيات العولمة إلى لجوء دول المنطقة للتكتل لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية[3]. وعلى الرغم من أن فكرة التكتل في المنطقة المغاربية قديمة ترجع للفترة الإستعمارية إلى أنها تأخرت لسنوات لأسباب متعددة. وقد حمل الإعلان عن إنشاء إتحاد

[1] المرجع نفسه، ص، 1283.

[2] صاغور، مرجع سابق، ص، 1205.

[3] messaoudi, op, cit, p, 5.

المغرب العربي في تلك المرحلة التي تزامنت ونهاية الحرب الباردة أبعادا متعددة، إذ عبرت بداية عن تصالح الأنظمة التي كانت تسير في تيارات مختلفة، كما كانت إعلانا عن بداية التعاون بين دوله.

وعلى عكس التجمعات الإقليمية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي الذي كان وليد هواجس سياسية وأمنية حديثة جدا فإن الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي بدأ يتبلور في اطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين حين بدأ مفهوم المغرب العربي يتكون سياسيا، إذ دأبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الإستقلال[1].

مع مطلع الخمسينات أخذ المنظور الوحدوي طابع العمل العسكري فتكونت بالتعاقب جيوش التحرير المغاربية حيث تكون في الجزائر سنة 1954 جيش التحرير الجزائري وفي تونس جيش التحرير التونسي 1955 وفي المغرب جيش التحرير المغربي من نفس السنة[2].

ويمكن تقسيم مراحل إنشاء إتحاد المغرب العربي إلى أربعة مراحل زمنية كان لكل مرحلة ظروفها الإقليمية والدولية، إذ كانت البداية بالعمل الوحدوي في إطار الحرب ضد المستعمر وصولا إلى إنشاء إتحاد المغرب العربي مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي.

- **مرحلة العمل الوحدوي في الفترة الاستعمارية:** لعل أبرز المحاولات الجادة للحديث عن التكامل المغاربي كان مع ميلاد حزب نجم شمال افريقيا عام 1926 إذ كان الهدف الأساسي من تأسيسه هو وحدة النضال المغاربي لاستقلال الأقطار المغاربية، أما الميلاد الفعلي لفكرة التكامل المغاربي في الفترة الإستعمارية تعود إلى نهاية خمسينات القرن الماضي وتحديدا عام 1958 أين تم عقد مؤتمر طنجة أفريل 1958 من قبل الهيئات السياسية الممثلة للبلدان المغاربية الثلاثة الرئيسة أنذاك وهي حزب جبهة التحرير الجزائري الحزب الدستوري التونسي، حزب الإستقلال المغربي.

وانعقد مؤتمر طنجة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي[3]:

- ✓ الإستجابة لمطالب الشعوب المغاربية الساعية للوحدة والتضامن.
- ✓ رد فعل على اختطاف فرنسا الطائرة الجزائرية المقلة للوفد الجزائري المتوجه لحضور إجتماع تونس 1956 ، وقصفها –بدعم من حلف شمال الأطلسي– لساقية سيدي يوسف 1958.
- ✓ رد فعل على معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة.

---

[1] عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع، تم النشر في 3 أكتوبر 2004، تم التصفح في 22 ماي 2020، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3JTebUT

[2] صاغور، مرجع سابق، ص،1206

[3] حسين بوقارة، "اتحاد المغرب العربي بين الواقع والأفاق"، ج، 1، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد (02)، العدد (02)، (ديسمبر 1996) ص، 59.

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام جامعة الدول العربية في القاهرة عرف العمل الوحدوي المغاربي نقلة نوعية هامة بحيث إنتقل نشاط الحركات الوطنية المغاربية من أوروبا إلى القاهرة، ونتيجة لذلك عقد زعماء هذه الحركات إجتماعا في القاهرة سنة 1947 تمخض عنه إنشاء مكتب المغرب العربي في القاهرة والذي إنبثق عنه لجنة تحرير المغرب العربي التي كانت تمثل رمزا لتوحيد بلدان المغرب العربي رغم قصور نشاطها في الواقع العملي[1].

- **مرحلة العمل الوحدوي بعد الاستقلال:** (1964-1988) إن عوامل توحيد المغرب العربي من ثقافة ودين ولغة وتاريخ كانت كافية لتجعل من المنطقة كتلة متلاحمة وبنية سياسية واجتماعية قوية غير أن فترة ما بعد الاستقلال أثبتت النقيض من ذلك، فبعيد إستقلال الجزائر عام 1962 عرفت المنطقة المغاربية توتر عنيف بين الجزائر والمملكة المغربية وصل لحد المواجهة العسكرية المباشرة عام 1963 بسبب الخلافات الحدودية، مما أدى إلى توقف مسار التعاون بين دول المنطقة.

لتعود فكرة الوحدة المغاربية بعد محاولة دول المغرب العربي تجاوز الصراعات البينية من خلال تشكيل اللجنة الاستشارية الدائمة عام 1964 والمنبثقة عن اجتماع وزراء الاقتصاد للدول المغاربية بتونس حيث تعتبر أول تجربة فعلية للمسار التكاملي الفعلي في المنطقة، وقد إتفقت الدول الأربع (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا) على منح الافضلية التجارية لبعضها البعض تمهيدا لوضع سياسة إتحاد جمركي[2].

أنشئت اللجنة الإستشارية الدائمة كمحاولة للقضاء على الخلافات السياسية بين دول المغرب العربي، وإيجاد مجالات للتعاون والتكامل على المستوى الإقتصادي بناء على مصالح مشتركة ومحددة للأطراف كافة بغية الوصول مستقبلا إلى تقارب سياسي بين دول المنطقة.

- **مرحلة تأسيس إتحاد المغرب العربي:** مع نهاية الثمانيات من القرن الماضي وكنتيجة حتمية لمفرزات البيئة الدولية تم الاعلان عن ميلاد إتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 بموجب اتفاقية مراكش التي وقعت عليها الدول المغاربية الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا)، فقد تميزت هذه الفترة بانتعاش العلاقات الثنائية المغاربية حيث اقتنعت الدول المغاربية بأهمية التكامل الإقتصادي لتحقيق مصالحها الوطنية عبر السعي لتحقيق الوحدة الجمركية والغاء الحدود الداخلية.

مرت الدول المغاربية خلال حقبة الثمانينات بظروف اقتصادية وسياسية غاية في الصعوبة، تمثلت في أداء إقتصادي منخفض وتنامي لأزمة المديونية بالإضافة لوقف الإتحاد الأوروبي إستيراد العديد

[1] المرجع نفسه، ص، 58.

[2] messaoudi, op, cit, p,52 .

من المنتجات الزراعية بعد إنضمام إسبانيا والبرتغال عام 1986 للإتحاد[1]، مما حتم على الدول المغاربية البحث عن البديل للنهوض بإقتصادياتها وكان مشروع الوحدة المغاربية السبيل الأنجع لذلك.

- **مرحلة الإنحسار والإنتكاسة المغاربية:** وصل إتحاد المغرب العربي إلى مرحلة الجمود نتيجة للمعطيات التي برزت على الساحة الدولية والإقليمية وكان أساسها الأوضاع الداخلية لدول المنطقة وإستمرار النزاع في الصحراء الغربية.

فبعد فترة الانفراج التي شهدتها المنطقة والتي تم من خلالها ترميم العلاقات البينية بين البلدان المغاربية سقطت المنطقة من جديد في فخ التوتر عقب الأحداث التي شهدتها المنطقة سيما مع تنامي المد الارهابي في الجزائر عقب توقيف المسار الإنتخابي عام 1992، فقد تسببت الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر مع بداية التسعينيات في قدر كبير من الضرر خاصة بعد احتدام الصراع بين الحكومة الجزائرية أنذاك والجبهة الاسلامية للإنقاذ وهو ما انعكس سلبا على العلاقات البينية لدول منطقة المغرب العربي[2]، فقد عرفت العلاقات الجزائرية المغربية توترا حادا بعد تفجيرات مراكش الإرهابية نتج عنه غلقا للحدود البرية بين عملاقي الإتحاد (الجزائر والمغرب) وهو ما مثل ضربة قاضية لحلم تجسيد ما نصت عليه إتفاقية مراكش[3].

إن الجمود في الإتحاد المغاربي يعود أساسا إلى العلاقات الثنائية المتوترة بين دوله والمتمثل في الخلاف الجزائري- المغربي على حل النزاع في الصحراء الغربية، فالجزائر تعتبر أن مصير المستعمرة السابق من إختصاص الأمم المتحدة بوصفها قضية تصفية إستعمار، في حين يتمسك المغرب بسيادته عليها بإعتبارها جزء لا يتجزأ من وحدته الترابية[4].

جدول (05): مراحل نشأة وتطور إتحاد المغرب العربي.

السنة	الحدث
28-30أفريل 1958	**أول مؤتمر للأحزاب المغاربية في مدينة طنجة المغربية**
1964	**إنشاء المجلس الاستشاري المغاربي الدائم بين الجزائر والمغرب وتونس**

[1] محمد الشكري، تجربة التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي: رؤية عربية للقمة الإقتصادية(7-8 نوفمبر، 2007، الدوحة: قطر)، ص، 3.

[2] messaoudi, op, cit. p,24-25.

[3] صالح زياني، **حلم التكامل المغاربي المؤجل: تدوير الزوايا**، ط، 1، (الجزائر: منشورات مخبر الأمن في منطقة المتوسط، 2021)، ص، 19.

[4] بن شلاط، مرجع سابق، ص، 166.

1967	**إنشاء مركز الدراسات الصناعية المكلف بدراسة مشاريع التنمية الصناعية**
1974	**بيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس**
1983	**معاهدة الاخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتنيا**
10جوان 1988	**اجتماع قادة المغرب العربي بزرالدة**
17فيفري 1989	**التوقيع على المعاهدة المنشأة لإتحاد المغرب العربي "معاهدة مراكش"**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع الدراسة.

المطلب الثاني: أهداف ومؤسسات إتحاد المغرب العربي.

الفرع الأول: أهداف إتحاد المغرب العربي.

سعت الدول المغاربية من خلال إنشاء إتحاد المغرب العربي وفقا لمعاهدة مراكش إلى تحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وأمنية وحتى إجتماعية–ثقافية، بغية الوصول إلى تحقيق الوحدة المغاربية، وقد لخصت المادة الثانية من المعاهدة المنشأة أهداف هذا الإتحاد وهي على النحو التالي:

يهدف الإتحاد إلى[1]:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الاشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الاموال فيما بينها.

وعليه ووفقا لنص المادة (2) المدرجة أعلاه يمكن تقسيم أهداف إتحاد المغرب العربي كما يلي:

1- الأهداف السياسية: يهدف إتحاد المغرب العربي سياسيا حسب المعاهدة المنشأة إلى تحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها وذلك عن طريق المساهمة في صيانة السلام

[1] المادة رقم 2 من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، (أنظر الملحق رقم 1)

القائم على العدل والانصاف، بالإضافة إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

إن الإندماج التدريجي في الإتحاد يهدف أساسا لمجابهة جميع أشكال التمزق والإنقسام التي شهدتها المنطقة سواء بفعل المستعمر أو نتيجة لأهداف القادة والرؤساء، وعن طرق هذا الهدف يمكن المحافظة على استقلال دول المنطقة وتوجيه جهودها نحو تنمية بلدانها، كما يكفل الاندماج للدول المغاربية المحافظة على استقلاليتها وازالة كل صور النزاعات الإقليمية[1].

2- **الأهداف الإقتصادية** : يعتمد إتحاد المغرب العربي على العمل تدريجيا لتحقيق حرية تنقل الأشخاص وإنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها، وتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية للدول الأعضاء، وتطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث بالإضافة إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي.

وقد جاء في المادة الثالثة من المعاهدة المنشأة لإتحاد المغرب العربي ما يلي: "**تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية: ...في الميدان الإقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والإجتماعية للدول الأعضاء وإتخاذ ما يلزم إتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد**"[2].

3- **الأهداف الأمنية والدفاعية:** لم تغفل المعاهدة المنشأة لإتحاد المغرب العربي الجانب الأمني والدفاعي بإعتباره جانبا مهما تتركز عليه سياسات كل الدول، حيث نصت المادة الثالثة من المعاهدة على صيانة إستقلال كل دولة من الدول الأعضاء، وهذا ما يتضح من نص المادة الرابعة عشر حيث تنص على أن " كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على الدول الأعضاء الاخرى".

كما تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح باي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظمها السياسي وعدم الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي موجه ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء[3]. إذ تعتبر هذه الأهداف المبادئ العامة التي تقوم عليها العلاقات الدولية والتي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، كما يعتبر حل النزاعات بين

---

[1] أم الخير عيشون، "أليات تفعيل مشروع التكامل المغاربي من الجانبين القانوني والمؤسساتي"، **مجلة القانون والمجتمع**، المجلد(09)، العدد(01)، (2021)، ص، 390.

[2] المادة (03) من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، (أنظر الملحق رقم (01).

[3] صاغور، مرجع سابق، ص،1208

الدول الأعضاء بطريقة سلمية من أهم الأهداف الأمنية للإتحاد خاصة وأن المنطقة تعاني من مشاكل سياسية يمثل اختلاف انظمة الحكم أساسها.

4- الاهداف الإجتماعية- الثقافية: دعت الاتفاقية المنشأة لإتحاد المغرب العربي إلى اقامة تعاون يرمي لتنمية التعليم والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الاسلام، بالإضافة إلى تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول الأعضاء والدفاع على حقوقها.[1] وصيانة الهوية القومية العربية التي تعتبر من ضمن الوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف؛ بالإضافة إلى تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية وإنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين البلدان العربية، حيث أن التشديد على التعاون في مجال التعليم والتنمية ينم على أن الثقافة والتعليم لها أهمية بالغة في إكتساب المعارف والتكنولوجيا وتطويرها[2].

يعتبر التعاون لتحقيق المكاسب الإقتصادية وتغطية النقص الذي تعاني منه كل دولة من أهم الأهداف الإقتصادية لقيام إتحاد المغرب العربي، كما سعت الدول المغاربية لمواجهة التهديدات الأمنية من خلال تشكيل قوة ردع اقليمية تهتم بالدفاع عن دول الإتحاد والحفاظ على الموروث الثقافي المغاربي وتدعيم المركز التفاوضي للدول المغاربية في تعاملها مع العالم الخارجي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي.

سعت الدول المغاربية لإنشاء مجموعة من الأجهزة والمؤسسات لتدعيم التعاون وتطوير التكامل والإندماج فيما بينها، حيث أعلنت معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي عن أجهزة الإتحاد والتي جاء ذكرها في المادة (04) إلى غاية المادة (13)، وتنقسم أجهزة إتحاد المغرب العربي حسب المعاهدة المنشئة إلى أجهزة ذات طابع تقريري وتنفيذي وأجهزة ذات طابع استشاري وإداري بالإضافة إلى الأجهزة المتخصصة.

أولا- أجهزة ذات طابع تقريري وتنفيذي.

تعتبر الأجهزة التقريرية والتنفيذية أساس الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي إذ تعتبر المسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاصة بالإتحاد وتنفيذها، وتتمثل في ثلاثة أجهزة رئيسية هي: مجلس الرئاسة، مجلس وزراء الحكومات ومجلس وزراء الخارجية.

---

[1] اتحاد المغرب العربي: الأهداف والمهام، البوابة الرسمية لاتحاد المغرب العربي، تم النشر في 31 مارس 2022، التصفح يوم 13 جويلية 2022، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/40n22Na

[2] عيشون، مرجع سابق، ص391.

أ- **مجلس الرئاسة:** يعتبر مجلس الرئاسة أعلى هيئة داخل مؤسسات الإتحاد ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء في الإتحاد مهمته رسم السياسة العامة للإتحاد وله سلطة إتخاذ القرارات، كما جاء في المادة (04) من المعاهدة المنشأة والتي نصت في شقها الأول على ما يلي: "يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز فيه"[1]، وتصدر قرارات مجلس الرئاسة وفق قاعدة الإجماع كما تكون رئاسة المجلس بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء لمدة ستة أشهر وعدلت المدة لسنة كاملة. ويعقد مجلس الإتحاد دوراته العادية مرة في السنة وله أن يعقد دورات إستثنائية كلما دعت الضرورة. كما يتولى مجلس الرئاسة العديد من الاختصاصات التي جعلت منه أعلى هيئة داخل الإتحاد حيث يتولى النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء كالنزاعات البينية وإنشاء اللجان الوزارية المتخصصة وتحديد مهامها والنظر في طلبات الإنضمام للإتحاد، بالإضافة للمصادقة على الإتفاقيات وتعيين مقر هيئات الإتحاد كمقر الأمانة العامة والهيئة القضائية وتعيين الأمين العام...

وقد عقدت ستة دورات من قبل مجلس الرئاسة منذ القمة التأسيسية عام 1989 وهي على النحو التالي:

أ- الدورة الأولى: قمة تونس21-23 جانفي1990 ومن أهم قراراتها تعديل معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

ب-الدورة الثانية: قمة الجزائر 21-23 جويلية 1990

ت-الدورة الثالثة: قمة لانوف بالجماهيرية الليبية 10 مارس 1991

ث-الدورة الرابعة: قمة الدار البيضاء بالمملكة المغربية 15-16 سبتمبر 1991

ج- الدورة الخامسة: قمة نواكشط بموريتانيا 10-11 نوفمبر 1992

ح- الدروة السادسة: قمة تونس في أفريل 1994

ب- مجلس وزراء الخارجية: يعتبر مجلس وزراء الخارجية ثاني أعلى هيئة في الإتحاد بعد مجلس الرئاسة، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، وتتمثل مهام هذا المجلس حسب المادة الثامنة من المعاهدة المنشأة فيما يلي[2]:

[1] المادة رقم (04) من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، (أنظر الملحق رقم 1)

[2] عيشون، مرجع سابق، ص393.

- التحضير لدورات مجلس الرئاسة.
- النظر في اقتراحات لجنة المتابعة وللجان الوزارية المتخصصة.
- تنسيق جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة.
- تنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية.
- دراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة.

ج- مجلس الوزراء الأولين ورؤساء الحكومات: يشكل مجلس الوزراء الأولين جهاز من أجهزة التنفيذ حسب المادة السابعة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي والتي تنص على " للوزراء الاول للدول الاعضاء أو من يقوم مقامهم ان يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك"[1].

ثانيا- أجهزة ذات طابع استشاري واداري.

أ- الأمانة العامة: هي الجهاز الفني والاداري لإتحاد المغرب العربي إذ تتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن مجموعة من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الإتحاد ومقرها الرباط، ومن أبرز مهامها ما يلي[2]:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الإتحاد المغاربي بالتنسيق مع سائر الاجهزة.
- تقديم التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في الإتحاد.
- حفظ الوثائق الرسمية للهيئات الإتحاد كوثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في اطار الإتحاد.

ب- مجلس الشورى: يمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للإتحاد، وهو بمثابة برلمان مغاربي يتكون من مجموعة من النواب يتم انتخابهم من قبل أعضاء المجالس الانتخابية الوطنية لدول الإتحاد المغاربي.

يتكون مجلس الشورى المغاربي من عشرة أعضاء من كل دولة وتم رفعهم إلى عشرين ثم إلى ثلاثين عضوا يتم إختيارهم من الهيئات النيابية للدول الاعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، ويتخذ المجلس

[1] جمال عبد الناصر مانع، **الاتحاد المغاربي: دراسة قانونية سياسية**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2004)، ص، 170.

[2] عيشون، مرجع سابق، ص، 394.

الجزائر مقرا له[1]. ويتولى المجلس مهمة ابداء الآراء حول القرارات التي تعرض عليه من قبل مجلس الرئاسة، كما يقوم برفع توصيات تتعلق بتعزيز عمل الإتحاد من اجل تحقيق الاهداف المنوطة للإتحاد[2].

ج- الهيئة القضائية: نصت معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي على إنشاء هيئة قضائية في الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشر، إذ تتألف هذه الهيئة من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة[3] ومقرها نواكشط بموريتانيا. ومن مهام الهيئة القضائية النظر في النزاعات التي تنشب بين الدول الأعضاء في الإتحاد، والنزاعات المتعلقة بتفسير المعاهدة المنشئة كما تعتبر هيئة استشارية في المسائل القانونية التي تعرض من طرف مؤسسات الإتحاد.

ثالثا- أجهزة التنسيق والمتابعة.

أ- لجنة المتابعة: تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في جلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الإتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الإتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الإتحاد، وتعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية، كما تعقد لجنة المتابعة لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل وتحديد العوائق واقتراح الحلول المناسبة[4].

ب- اللجان الوزارية المتخصصة: تم إنشاء هذه الهيئة بعد صدور قرار من قبل مجلس الرئاسة بتاريخ 23 جانفي 1990 يقضي باستحداث هيئة جديدة تظم أربعة لجان وزارية متخصصة حسب ما جاء في المادة الأولى من قرار المجلس هي: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الإقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية.

وقد نصت المادة الثانية من قرار مجلس الرئاسة على اختصاصات اللجان إذ جاء فيها: "تهتم لجنة الأمن الغذائي بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، المياه والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، استصلاح الأراضي، الصيد البحري، تجارة المواد الغذائية، البحث الزراعي والبيطري، البيئة ومؤسسات الدعم الفلاحي"[5]. وتهتم لجنة الاقتصاد والمالية بميادين التخطيط والطاقة والخدمات الصناعية، فيما تتولى لجنة

---

[1] مانع، المرجع السابق، ص، 194.

[2] المرجع نفسه، ص، 198.

[3] المادة رقم (13) من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي. أنظر الملحق رقم (1).

[4] لجنة المتابعة، البوابة الرسمية لاتحاد المغرب العربي، تم التصفح في 24 جانفي 2022، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3LBFdkD

[5] المادة (02) من قرار انشاء اللجان الوزارية المتخصصة لاتحاد المغرب العربي، للاطلاع على القرار تصفح:. https://bit.ly/3JVclxn

البنية الأساسية أمور الأشغال العمومية، الإسكان والنقل والمواصلات. أما لجنة الموارد البشرية فتتجلى مهمتها في تطوير برامج البحث العلمي لدول الإتحاد وقضايا التشغيل والرياضة.

رابعا- الاجهزة ذات الطابع التخصصي.

أ- **المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية:** أنشئ هذا المصرف بناء على قرارات القمة المغاربية الثالثة المنعقدة في ليبيا بتاريخ 9 مارس 1991، إذ يهدف إنشاء المصرف إلى خلق إقتصاد مغاربي أكثر إندماجا من خلال تنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وتسهيل حركة رؤوس الأموال لتحقيق المصلحة المشتركة للدول الأعضاء ومقره تونس.

ب-**الاكاديمية المغاربية للعلوم:** إن الهدف الرئيسي للأكاديمية هو اقامة اطار مناسب للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في أقطار المغرب العربي، ويسمح بالتعاون مع المؤسسات المماثلة في الدول العربية والاقطار الاجنبية قصد تمكين الباحثين من المساهمة في تطوير العلوم وتوظيفها، من خلال تمويل مشاريع البحث المشترك وتدعيم المختبرات العلمية ومراكز البحوث[1]. وقد حدد مقرها بطرابلس في ليبيا.

ج- **الجامعة المغاربية:** تم إتخاذ قرار إنشاء هذه الهيئة العلمية في دورة الجزائر 1991 إذ تتكون من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول إتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها، وتهدف هذه الهيئة إلى تكوين باحثين في مجالات ذات أولوية حسب مجلس إدارة الجامعة.

[1] مانع، مرجع سابق، ص، 236.

الشكل رقم (10): يوضح الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي.

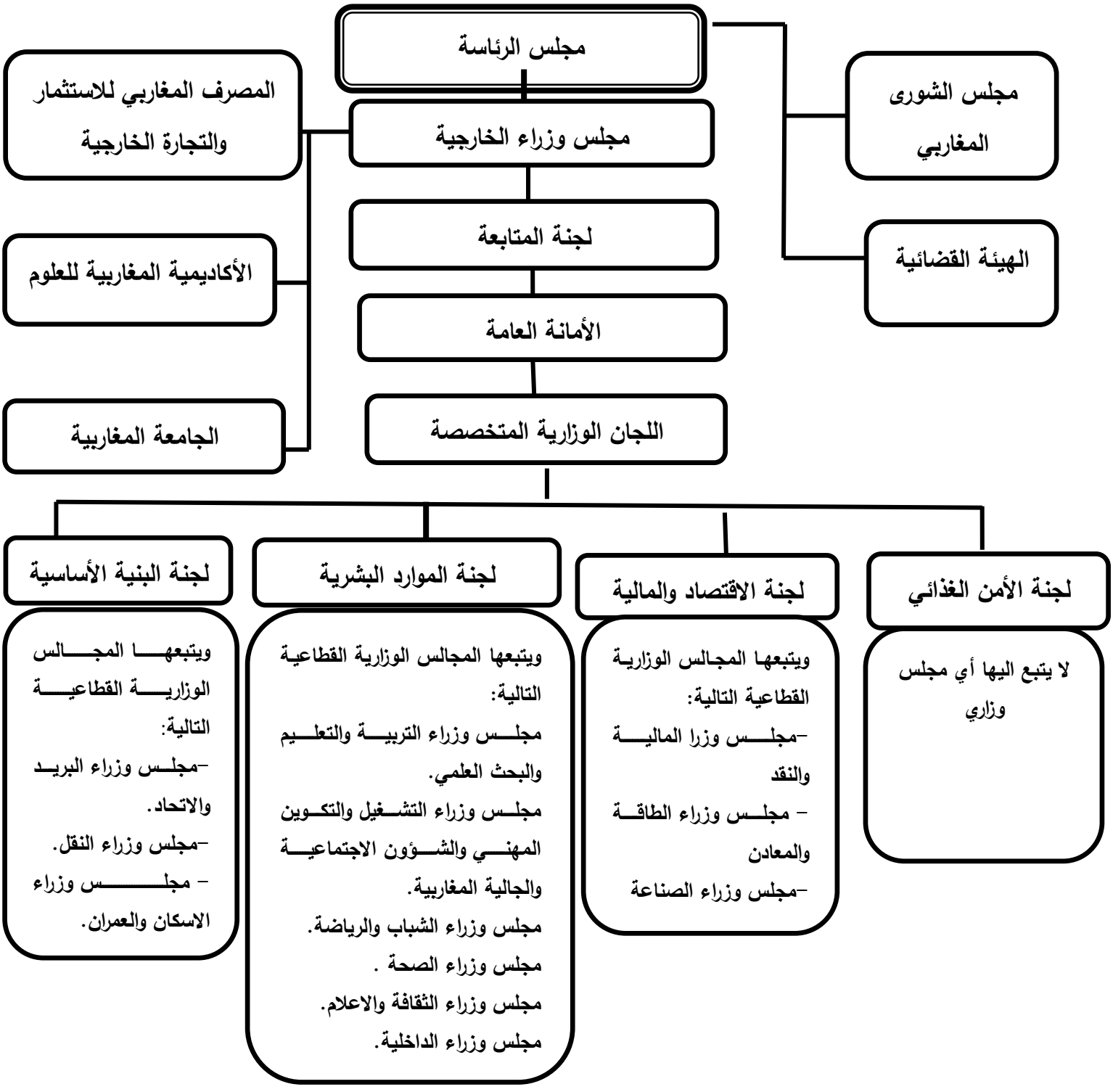

المصدر: مانع، مرجع سابق، ص، 160.

لقد حاولت دول إتحاد المغرب العربي الإلمام بكل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى العلمية في إنشائها للإتحاد بغية تحقيق استراتيجية تنموية في إطار جماعي، خاصة في ظل توفر مقومات محفزة لقيام تكامل في المنطقة. إذ تجسد ذلك جليا في مؤسسات الإتحاد حيث يمثل هذا التكتل

اهمية اقتصادية وسياسية بالنسبة لدول المنطقة التي تعاني من صعوبات في شتى المجالات. لكن رغم نجاح التأسيس المؤسساتي الا ان حصيلة مسيرة التكامل المغاربي ظلت ضعيفة مما يستدعي التساؤل عن سبب الفشل في تحقيق تكامل مغاربي.

المطلب الثالث: القوى الخارجية الفاعلة في منطقة المغرب العربي والمسار التكاملي بالمنطقة.

تمثل منطقة المغرب العربي تاريخيا وجغرافيا جزءا أساسيا من منطقة المتوسط، إذ تقع ضمن الجزء الجنوبي من حوض المتوسط، وهو الأمر الذي يجعلها فاعلا محوريا في العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط[1]. وقد ساهمت جغرافيا منطقة المغرب العربي باعتباره همزة وصل بين القارات الثلاث للعالم القديم ومحور الاتصال بين ضفتي المتوسط في جعله محل اهتمام القوى الكبرى منذ القدم، وقد تجسد ذلك في الحملات الاستعمارية التي قادتها القوى الغربية للسيطرة على المنطقة، ورغم استقلال دول منطقة المغرب العربي سياسيا إلا أن القوى الكبرى لا تزال حاضرة بقوة في المنطقة من خلال اطلاقها لمشاريع اقتصادية ذات ابعاد سياسية وأمنية.

ساهمت العوامل الخارجية في دفع دول المغرب العربي إلى اللجوء للتكامل والذي تمخض عنه إنشاء إتحاد المغرب العربي، ولعل أهم هذه العوامل الخارجية يكمن في تدخلات القوى العالمية التي تسعى إلى تعزيز وجودها بالمنطقة لضمان السيطرة التامة على مواردها الطبيعية وثرواتها من خلال العمل على افشال اي تقارب مغاربي لا يخدم مصالحها، ويشكل التواجد الأمريكي والأوروبي في منطقة المغرب العربي أهم الأطراف الخارجية التي تلعب دورا حاسما في رسم سياسات الدول المغاربية، كما لا يمكن اغفال الدور الذي تلعبه القوى الصاعدة في المنطقة وعلى رأسها التغلغل الصيني الذي يهدف إلى لعب أدوار مهمة سياسيا بالاعتماد على قدراته الإقتصادية. وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو من قبيل: هل شكلت التدخلات الخارجية في منطقة المغرب العربي تحديا حقيقيا أمام التكامل المغاربي أم ان الدول المغاربية هي التي عجزت عن جعل هذه التحديات حافزا لتكاملها؟

الفرع الاول: الدور الاوروبي في منطقة المغرب العربي.

يعد التكامل الأوروبي ممثلا في الإتحاد الاوروبي النموذج الأمثل للتكامل في العالم، فرغم أن الفكرة بدأت بأهداف بسيطة ومحدودة إلا أنها وصلت لأعلى مراحل التكامل والاندماج. إذ سعت الدول الأوروبية منذ معاهدة روما 1957 لخلق تكتل اقتصادي يظم الدول الأوروبية المتناحرة في ذلك الوقت بغية

[1] messaoudi, op, cit. p, 62-63.

القضاء على الصراعات التي كانت تسود العلاقات الأوروبية – الأوروبية. وقد أثبتت عملية الاندماج الأوروبية قوتها في القضاء على الصراعات داخل أوروبا كما تعد ألية قوية لمنع نشوب صراعات جديدة مستقبلا. وفي مقابل ذلك لاتزال دول الضفة الجنوبية تعيش حالة من الصراع البيني وضعف مؤسسات الدولة نتيجة غياب كيانات فوق قومية قادرة على النهوض باقتصاديات دول المنطقة وتحسين المناخ السياسي بها على غرار ما تعيشه منطقة المغرب العربي من صراعات بينية وفشل وظيفي لمؤسسات الدولة وغيرها من التحديات التي تعيشها هذه المنطقة.

إن العلاقة بين دول منطقة المغرب العربي والإتحاد الأوروبي ليست وليدة الحاضر بل لها جذور تاريخية تعود للفترة الاستعمارية حيث خضعت الدول المغاربية للإستعمار الأوروبي، كما تلعب العوامل الجغرافية والممثلة أساسا في القرب الجغرافي بالإضافة إلى الإنتماء المشترك لحوض البحر الابيض المتوسط دورا محوريا في تحديد العلاقات المغاربية الأوروبية. ويمكن تلخيص العلاقات الأوروبية المغاربية في مرحلتين أساسيتين: تتمثل المرحلة الأولى في الفترة الإستعمارية أين خضعت دول المغرب العربي ولفترات طويلة من الزمن للاستعمار الأوروبي، في حين تمتد المرحلة الثانية من استقلال دول المغرب العربي إلى اليوم حيث تميزت العلاقات الأوروبية المغاربية بتبعية هذه الأخيرة لدول الإتحاد الأوروبي من خلال مشاريع الشراكة التي أطلقتها الدول الأوروبية بغية إستمرار سيطرتها على المنطقة المغاربية، وبالرغم من تنوع المبادرات الأوروبية وتجددها من مرحلة إلى اخرى بدءا بالسياسة المتوسطية الشاملة ووصولا لمبادرة الإتحاد من اجل المتوسط الا أن المشروع الذي انبثق عن ميثاق برشلونة 1995 والذي عرف بالشراكة الاورو متوسطية يعتبر أهم هذه المشاريع وأشملها.

❖ **<u>مشروع الشراكة الأورو مغاربية:</u>** انبثق ميثاق برشلونة من الاجتماع الذي انعقد بمدينة برشلونة في 28/27 نوفمبر 1995 شاركت فيه 27 دولة من بينها 15 دولة من دول الإتحاد الأوروبي و08 دول من الضفة الجنوبية ممثلة بدول شمال افريقيا والشرق الاوسط و04 دول متوسطية (إسرائيل، تركيا، قبرص، مالطا)[1]، ويمثل مؤتمر برشلونة نقطة تحول مهمة في سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط حيث هدفت هذه السياسة إلى خلق شراكة أورو متوسطية موسعة تشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية[2].

وقد تضمن مسار برشلونة ثلاثة محاور أساسية هي:

[1] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص، 202.

[2]Stéphanie Darbot trupiano, Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite, **<u>l'espace politique</u>**, No (02), (février, 2007), p, 123.

- **المسار السياسي والأمني:** إن الهدف الرئيسي من الشراكة الأورو متوسطية –في جانبها السياسي والأمني– يتمثل في خلق منطقة سلام واستقرار وازدهار في المنطقة[1]، فقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية كبيرة للتعاون السياسي تتضمن تبادل المعلومات الأمنية والتعاون لمكافحة الارهاب ووضع اجراءات ثقة للأمن المشترك، إذ تشترط الوثيقة على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية، وتنمية دولة القانون والديموقراطية في أنظمتها السياسية لغرض إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن وترقية الأمن الإقليمي[2].
- **المسار الإقتصادي والمالي:** شدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الإقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة إزدهار متقاسمة، حيث وافق المشاركون على اقامة شراكة إقتصادية ومالية ترتكز مع الأخذ بعين الإعتبار لمختلف درجات النمو على[3]:
- التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر: ان الهدف من الشراكة في المجال الإقتصادي هو إنشاء منطقة تبادل حر مع كل من تونس والمغرب والجزائر،
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي لشركائه.
- **المسار الاجتماعي والثقافي:** تهدف الشراكة في جانبها الاجتماعي والثقافي إلى تنمية الموارد البشرية وتعزيز التفاهم بين الثقافات، إذ يؤكد في هذا الصدد اعلان برشلونة وبرنامج عمله على[4]:

- أهمية الحوار بين الثقافات والاديان
- التبادل الثقافي وتعلم اللغة وتنفيذ البرامج التعليمية والثقافية التي تحترم الهويات الثقافية.
- مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب والإتجار بالمخدرات والجريمة الدولية والفساد.

جدير بالذكر أن الشراكة الأورو متوسطية التي طرحها الإتحاد الأوروبي تعتبر أهم أسباب تعثر مشروع التكامل في منطقة المغرب العربي وفشل المشاريع التنموية والإقتصادية، إذ يشكل عدم تكافئ الفرص

---

[1] ibid., p, 124.

[2] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، ط، 1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص، 97.

[3] للاطلاع أكثر حول الموضوع راجع اعلان برشلونة 1995.

[4] Déclaration de Barcelone et Partenariat euro-méditerranéen, un Site web officiel de l' Union Européenne, Dernière modification le : 08- 09- 2011. accessed on19 March 2018. https://tinyurl.com/mr354e2r

بين دول إتحاد المغرب العربي التي تتشارك منفردة والإتحاد الأوروبي ككتلة موحدة سببا وجيها لزيادة حدة التنافس بين الدول المغاربية بدل تكتلها، فقد كان انضمام الدول المغاربية الثلاثة المحورية في إتحاد المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) لاتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية فرديا، حيث وقعت كل من تونس والمغرب على الاتفاقية عام 1995 و1996 على التوالي في حين وقعت الجزائر على ذات الاتفاقية في ربيع 2002، بينما تمت المصادقة على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ عام 1997 بالنسبة لتونس و عام 2000 و 2005 بالنسبة لكل من المغرب والجزائر تباعا.

كما تعتبر سياسة احتماء الدول المغاربية تحت المضلة الغربية عامة والأوروبية خاصة نتيجة عجزها وضعفها فهي أبرز مسببات فشل مشروع التكامل الإقليمي في المنطقة، وجعل التجربة المغاربية نموذجا ممتدا اقليميا لأوروبا، ويتوافق مع التصور الذي طالما دافعت عنه وعززته الدول الأوروبية سواء خلال فترة الاحتلال أو في مرحلة الاستقلال[1]. وفي هذا الصدد يرى بعض المفكرين أن أوروبا قد تفطنت إلى حقيقة أساسية مفادها: أن استثمار فرنك واحد في اسيا سوف يخلف مناصب شغل وثروة في اسيا، أما عندما يستثمر فرنك واحد في المغرب العربي أو في حوض المتوسط فإن ذلك سيخلف الأمن لأوروبا[2].

كما يشير المؤرخ "شارل زورقبيب" إلى أن دول جنوب المتوسط تشكل خطرا للضفة الشمالية، حيث لخص "زورقبيب" هذا الخطر في ثلاثة أشكال هي: خطر التطرف الديني وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى خطر الضغط الديموغرافي في الضفة الجنوبية[3]. إذ تعتبر هذه الأخطار السبب الرئيس لتوجه الإتحاد الأوروبي نحو اطلاق مبادرات الشراكة بغية تحقيق الاستقرار في اقليمه، إذ يشكل العامل السياسي والأمني عاملا حاسما في رسم العلاقات الاورو مغاربية خاصة في ظل تنامي التهديدات اللا تماثلية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية.

كما تشكل العوامل الإقتصادية حجر الزاوية في العلاقات الاورو مغاربية إذ يعتبر الإتحاد الاوروبي الشريك الإقتصادي الاول لدول المغرب العربي–من حيث الصادرات والواردات– كما تعد هذه الاخيرة المورد الاول والاساسي للإتحاد الاوروبي بالمواد الطاقوية، "فحسب الاحصائيات الواردة للفترة (2013–2017)،

---

[1] رتيبة برد، الاتحاد المغاربي: الواقع والمعوقات، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد (08)، العدد (01)، (جوان 2021)، ص، 150.

[2] محمد يوسفي، الشراكة الأورو متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي، **مجلة ادارة**، المجلد (10)، العدد (02)، (ديسمبر 2000)،ص، 123.

[3] بخوش، مرجع سابق، ص، 123.

بلغت نسبة الصادرات الجزائرية حوالي 53% نحو الإتحاد الاوروبي في حين بلغت الواردات 42% حسب احصائيات 2017 أما ليبيا فقد بلغت نسبة صادراتها نحو الإتحاد الأوروبي 62% في حين بلغت وارداتها 42% لتحتل كل من تونس والمغرب المرتبة الاولى في العلاقات التجارية بنسبة 76% و65% على التوالي من حيث الصادرات و 54%و 55% من حيث الواردات"[1].

يرى "باري بوزان" و "أول ويفر" أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر حدودا إقليمية بالنسبة للإتحاد الأوروبي مما يستوجب على هذا الأخير إدارة العلاقة مع المغرب العربي في هذا السياق[2]. في مقابل ذلك يرى "سمير أمين" أن المشاريع الأور-أفريقية والأورو-عربية بصفة عامة تعتبر غطاء لمشروع إمبريالي جديد يسمح للدول الغربية بالسيطرة على جنوبها الافريقي والعربي وشرقها الأوروبي على شكل أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهو مشروع قد يحي الحنين إلى الماضي الاستعماري، إذن من الواضح أن هذه الترتيبات الإقتصادية الإقليمية الجديدة تطرح في مواجهة النظام المغاربي، فهي ترمي إلى تفكيكه وطمس هويته القومية[3].

جدير بالذكر أن مسار برشلونة لم يكن المشروع الوحيد الذي طرحته الدول الأوروبية والممثلة في الإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط بل عرفت هذه الأخيرة بصفة عامة والمغرب العربي على وجه الخصوص جملة من المشاريع الإقتصادية والتي تحمل أبعادا أمنية وسياسية منها ما سبق مشروع الشراكة كالسياسة المتوسطية الشاملة ومنها ما جاء تكميلا لمشروع الشراكة على غرار سياسية الجوار الأوروبي عام 2003 والإتحاد من أجل المتوسط عام 2008، إذ كان لهذه المشاريع الأثر المباشر على المشروع التكاملي المغاربي وكذا العلاقات البينية المغاربية، حيث أصبحت دول المنطقة المغاربية تتنافس لإقامة علاقات غير متكافئة مع الإتحاد الأوروبي لغرض الحصول على إمتيازات إقتصادية في حين تعرف العلاقات الإقتصادية البينية نموا بطيئا.

---

[1] البوابة الرسمية لاتحاد المغرب العربي، التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حسب الشركاء، تم التصفح في: 18 أفريل 2020، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3ZlbuzG

[2] Buzan and Waever. Op, cit. P.259

[3] عائشة قادة بن عبد الله ومحمد سمير عياد، مستقبل السياسات الأوروبية في المغرب العربي، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد (09)، العدد (02)، (سبتمبر 2018)، ص، 316.

الفرع الثاني: السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي.

تعود جذور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة المغرب العربي إلى فترة الاستعمار الأوروبي للمنطقة، فقد كان الانزال العسكري لقوات الحلفاء على السواحل المغربية والجزائرية عام 1942 دليلا رسميا على بداية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة المغرب العربي، فرغم اعتبار المنطقة حكرا على فرنسا وايطاليا الا ان الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورا في حركات الاستقلال بالمنطقة[1]. وقد اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة المغرب العربي حين حسمت ترددها وقررت دخول معترك الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، حيث ظهرت أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها باعتبار الموقع يتحكم في المدخل الغربي للبحر المتوسط ويوجد على بعد 14 كيلومترا من أوروبا (ساحة الحرب) [2].

جدير بالذكر أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي لم تكن ضعيفة في فترة النفوذ الأوروبي _الفرنسي– في المنطقة بل ظلت قوية جدا ولعل أكبر دليل على ذلك هو أن قيادات الحركة الوطنية في منطقة المغرب العربي راهنت على الدور الأمريكي في الدفاع عن استقلالها[3].

إستطاعت دول المغرب العربي في فترة الحرب البارد المحافظة على علاقات متوازنة مع الكتلتين (الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي، والغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية)، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الجزائر وليبيا للمعسكر الشرقي –دون اهمال علاقاتهما مع الغرب– فضلت تونس والمغرب المعسكر الغربي دون تقليص علاقاتهما مع الكتلة الشرقية.[4] وعليه فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع دول المغرب العربي للسيطرة على المنطقة وحماية مصالحها فيها من خلال مجابهة الزحف السوفياتي. ولم تكن المنافسة الأمريكية السوفياتية في فترة الحرب الباردة السبب الوحيد لسعي الولايات المتحدة الأمريكية الدائم للسيطرة على دول المنطقة المغاربية منذ استقلالها، بل ساهمت مجموعة من العوامل في بداية الإهتمام الأمريكي بالمنطقة منها الدوافع الإقتصادية وهذا راجع لما تزخر به منطقة المغرب العربي من موارد طبيعية هامة خاصة الطاقة النفطية في كل من ليبيا والجزائر بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الهام للمنطقة المغاربية، كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياساتها في المنطقة تطويع الدول المغاربية لخدمة أجندتها الخارجية خاصة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الاسرائيلي. وقد حتم سعي الولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصالحها الحيوية والممثلة أساسا في الجانب الأمني في منطقة المغرب العربي على صناع القرار الاهتمام بالتهديدات الأمنية المنتشرة في المنطقة كقضايا الإرهاب والجريمة

[1] William Zartman, "Les enjeux de la relation avec les États-Unis", **CNRS Editions**, accessed on 2 march 2022. https://bit.ly/40Qv2NS

[2] عبد الاله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (259)، (سبتمبر، 2000)، ص، 42.

[3] المرجع نفسه، ص، 42.

[4] Zartman, ibid.

المنظمة بالإضافة إلى السعي للحد من انتشار الأسلحة، إذ تولي الادارة الأمريكية اهتماما بالغا بهذا الموضوع والذي يعتبر تهديدا للأمن القومي الأمريكي حسب الإدارة الأمريكية.

يمكن اعتبار المنطقة المغاربية مسرحا مهما ولاعبا في الجغرافيا السياسية للنفط إذ توفر وحدها نصف انتاج القارة الافريقية التي تمثل احتياطاتها الهيدروكربونية 10 % من الاحتياطات العالمية بحصة على التوالي 22.5% و13.7% لكل من ليبيا والجزائر[1].

كما لعبت الأوضاع الإقتصادية الدور الأهم في عملية الاختراق الأمريكي للمنطقة المغاربية إذ لا يمكن تفسير الهرولة المغاربية (المغرب، تونس، موريتانيا)نحو التطبيع الجزئي أو الكلي مع الكيان الصهيوني إلا من خلال المدخل الإقتصادي[2]، فالظروف الإقتصادية الصعبة التي مرت بها دول المنطقة والتي ادت إلى الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية التي تتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت بشكل مباشر تأييد عملية التسوية الأمريكية للصراع العربي الاسرائيلي. فالأوضاع الإقتصادية المتردية في منطقة المغرب العربي بالإضافة للصراعات البينية بين دول المنطقة نتيجة قضايا ظلت عالقة بين هذه الدول منذ استقلالها كمشكلة الحدود بين المغرب والجزائر وبين ليبيا وتونس وكذا قضية الصحراء الغربية كانت أهم القضايا التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلالها للتغلغل في المنطقة المغاربية.

رغم أهمية العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة المغرب العربي التي تعد ضرورة حيوية من المنظور الإستراتيجي الأمريكي –خاصة في فترة الحرب الباردة– إلا أنها لم تسعى إلى تقليص الدور الأوروبي (الفرنسي) في المنطقة بل كانت مدفوعة لدعمه لاعتبارات عدة أهمها ضمان التماسك في الرأسمالية العالمية من خطر الشيوعية[3]. لكن مع نهاية الحرب الباردة وخاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أولت الولايات المتحدة الأمريكية إهتماما بالغا بالمنطقة المغاربية في إطار حربها على الارهاب، إذ تحولت المصالح الأمريكية من اقتصادية هادفة لتعزيز العلاقات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي إلى مصالح سياسية[4] وأمنية هادفة لمحاربة التطرف والإرهاب عبر العالم. وفي مقابل ذلك أعلنت الدول المغاربية تأييدها المطلق للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الارهاب. فتراجع الجانب الأمني لصالح القضايا الإقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة لم يدم طويلا، إذ عادت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 القضايا الأمنية للائحة اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية،

---

[1] Aomar baghzouz, la compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin, L'Année du Maghreb, **journals Open Edition,** accessed on 7 juin 2021, **https://tinyurl.com/29fvpytt**

[2] بلقزيز، مرجع سابق، ص،48.

[3] عمار بالة، "المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي– الأمريكي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد (03)، العدد (01)، (جانفي، 2016)، ص273.

[4] Yahia Hasan zoubir, les Etats-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie, L'Année du Maghreb, **journals Open Edition,** accessed on 7 juin 2021, **https://tinyurl.com/mvjwytvc**

في السياق نفسه فقدت أوروبا مركزيتها الإستراتيجية مع نهاية الحرب الباردة لتصبح مسرحا ثانويا حيث لم يتمكن ممثلوها من التحدث بصوت واحد، من ناحية اخرى اثار التقدم في التكامل الإقتصادي الاوروبي بعض المخاوف على الجانب الاخر من المحيط الاطلسي، فقد كرست نهاية القطبية الثنائية هيمنة العامل الإقتصادي وابعدت العوامل الاستراتيجية والايديولوجية[1].

كما يكتسب الصراع في الصحراء الغربية اهمية بالغة ضمن السياسة الامريكية تجاه المنطقة المغاربية، لان عدم حله يعني استمرار العقبات الرئيسية امام تحقيق السياسة الإقليمية الامريكية، مما يجعل الادارة الامريكية تصر على ضرورة ايجاد حل لهذه المسألة، لكن هذا الاصرار لا يأخذ في الاعتبار الموقف الجزائري الذي يقوم على الشرعية الدولية ولا حقيقة أن الوضع الراهن سيبقى في المنطقة المغاربية مادامت الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا تواصلان دعمهما للمغرب، فالتناقض الرئيسي يكمن في حقيقة اصرار الولايات المتحدة الامريكية على حل نزاع الصحراء الغربية باعتباره عقبة امام التكامل المغاربي لكنها في الوقت نفسه لا تضغط على المغرب للامتثال لقرارات الامم المتحدة[2].

جدير بالذكر أن أزمة لوكاربي* وفرض الحصار الجوي على ليبيا يعد أول استعراض رسمي لقوة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة فرغم أن العداء الأمريكي لنظام العقيد القذافي ليس بالجديد حيث ظلت الادارة الأمريكية تضع ليبيا ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب وتوجيه ضربة عسكرية لقواعد فيها في اطار الحرب الباردة الا أن حصار عام 1993 كان لغرض الاستلاء على منابع النفط الليبية[3].

ادركت الولايات المتحدة الامريكية أنه من الضروري التعاون مع دول المغرب العربي وخاصة الجزائر في مسائل الارهاب العالمي قبل 11 سبتمبر بفترة طويلة[4]، فمع بداية الأزمة الأمنية والسياسية في الجزائر مطلع التسعينيات استغلت الادارة الأمريكية "مسألة الأصولية الاسلامية" لإحراز تقدم جديد في عملية التغلغل بالمنطقة[5] باعتبار الجزائر أحد أهم الدول في المنطقة وبالسيطرة عليها تسهل عملية التغلغل في المغرب العربي ومنه فتح الطريق أمامها لدخول العمق الافريقي والحصول على بوابة جديدة نحو منطقة الشرق الأوسط.

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على منطقة المغرب العربي وفي اطار المنافسة مع الدول الأوروبية الممثلة في الإتحاد الأوروبي جعل صناع القرار الأمريكيين يطلقون مشروعا مضادا لمشروع الشراكة الأورو متوسطية الذي اطلقته دول الإتحاد الأوروبي، حيث أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية بعد عامين من إطلاق الإتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأورو متوسطية.

---

[1] baghzouz, Ibid.

[2] zoubir, ibid.

[3] بلقزيز، مرجع سابق، ص، 46-47.

[4] zoubir, ibid.

[5] بلقزيز، مرجع سابق، ص، 47.

✓ **مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية:** عرفت الدول المغاربية في نهاية تسعينيات القرن الماضي دخول اقتصادي امريكي على خط المنافسة مزاحما بذلك أوروبا ذات النفوذ العميق والتقليدي في المنطقة وذلك بطرح الولايات المتحدة الامريكية مبادرة للشراكة مع دول المنطقة المغاربية لخلق منطقة تبادل حر[1]. إذ شرعت أمريكا بسياسة جديدة ونشطة حيال المغرب العربي معترفة ب"الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي" حيث في شهر جوان من عام 1998 عقد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والاعمال الزراعية "ستيوارت ايزنشتايت" ندوة صحافية في تونس أعلن فيها عن مبادرة جديدة تهدف إلى اقامة شراكة امريكية– مغاربية تشمل تونس المغرب والجزائر، وتهدف هذه المبادرة إلى رفع حجم الاستثمارات الامريكية في الدول الثلاث –سالفة الذكر– باعتبارها تشكل وحدة اقتصادية[2].

وقد جاء على لسان السفير الأمريكي لدى المغرب "**ادوارد غابر**ريال" أن هذه الشراكة تسعى أساسا إلى اجراء اصلاحات اقتصادية وادارية داخل كل دولة عضو في هذه الشراكة وتشجيع الاستثمار بين بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الغاء الحواجز الجمركية واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة[3].

جدير بالذكر أن مبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية جاءت في الوقت الذي عرف فيه مسار برشلونة ركودا، وقد حرصت الإدارة الأمريكية على التعامل مع الدول المغاربية الشريكة ككتلة واحدة من خلال تشجيع التجارة البينية بين هذه الدول[4]. لكن القرب الجغرافي بين الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي شكل عاملا معيقا للشراكة الأمريكية المغاربية، حيث يعتبر القرب الجغرافي من العوامل المساعدة على توطيد علاقات التعاون بين الشركاء، فكلما كانت المسافة بين الشركاء قريبة كلما كانت تكلفة نقل البضائع أقل وهو ما يتوفر في الشراكة الأورو مغاربية على عكس الشراكة الأمريكية المغاربية.

✓ **اتفاقية التبادل الحر بين الولايات المتحدة الامريكية والمغرب:** وقد تم الاعلان عن مشروع الاتفاقية في 23 جانفي 2002 حيث سعت المملكة المغربية من خلال ابرام هذه الاتفاقية مع أقوى دولة في العالم إلى النهوض بالاقتصاد الوطني المغربي وتنويع الشركاء الإقتصاديين.

✓ **التنسيق الأمني الجزائري الامريكي:** يرى باحث تونسي في التنسيق الأمريكي– الجزائري المتزايد توجها ذا طابع تكتيكي للمراقبة الأمنية الشاملة للشريط الساحلي، وأن الجزائر هي الأفضل براغماتيا وواقعيا لهذه المهمة، ومع ذلك فالولايات المتحدة الامريكية حذرة في خطواتها وتتجنب قلب التوازنات الإقليمية لصالح الجزائر وذلك من خلال تقوية تعاون منفصل مع المملكة

---

[1] قط، مرجع سابق، ص،65.

[2] لعالية منصوري و لعجال محمد لمين أعجال، التنافس الأمريكي– الأوروبي: الواقع والأفاق، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد (01)، العدد (10)، (جوان 2018)، ص، 412، 413.

[3] بالة، مرجع سابق، ص278.

[4] المرجع نفسه، ص 278–279.

المغربية وعدم حجب المساعدة المالية على تونس[1]. وقد ساعد سعي الجزائر للريادة الإقليمية في مجال مكافحة الارهاب جعلها تنشط بقوة في هذا المجال وهو الامر الذي تشجعه الولايات المتحدة الامريكية.

✓ **شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء:** وهو برنامج أعلن عنه في عهد جورج بوش الابن واستمر في عهد أوباما، واستفادت من هذه الشراكة عشرة بلدان هي: المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا، النيجر، السنغال، بوركينافاسو، تشاد، مالي ونيجيريا، وتقدر المساعدات المقدمة من هذا البرنامج بـ100 مليون دولار أمريكي ففي عام 2010 تم تقديم 13.8 مليون دولار كمساعدة أمنية لبلدان المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)، ومن خلال الاطار الذي جاءت به هذه الشراكة تم تثبيت انتشار استراتيجي أمريكي في المنطقة برغم نهج دولها لسياسة تعاون وثيقة مع فرنسا، ويهدف برنامج الشراكة لمكافحة الارهاب عبر الصحراء إلى مواجهة التنظيمات الارهابية عبر: [2]

- تقوية القدرات الإقليمية لمكافحة الارهاب.
- تشجيع الحوكمة الديمقراطية.
- القضاء على ايديولوجيا الارهاب.
- تقوية العلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية.

الفرع الثالث: الدور المتنامي للصين في منطقة المغرب العربي.

أدت مفرزات البيئة الدولية خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين والتي اتسمت بتعمق العولمة والاعتماد المتبادل وتفوق النموذج الليبرالي/ الرأسمالي على النموذج الماركسي/ الاشتراكي، خصوصا بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي إلى رفض الصين لهذا الواقع وسعيها إلى خلق عالم متعدد الأقطاب والثقافات[3]. ويعد تحقيق النمو الإقتصادي الهدف الأسمى الذي تسعى الصين إلى تحقيقه من خلال توسيع علاقاتها ونفوذها بتجاوز المحيط الإقليمي الاسيوي إلى المستوى العالمي، والسعي نحو تأمين مصادر الطاقة للوصول إلى مصاف القوى الكبرى[4].

ساهم الوزن الجيوبوليتيكي للمنطقة المغاربية ضمن معادلات السياسة العالمية –خاصة فيما يتعلق بالقرب من المسطحات المائية التي تمثل مقوما جيوبوليتيكيا في معادلات السيطرة– في حرص القوى الكبرى للولوج لهذا الاقليم الحيوي وهو ما حدث مع الوجود الصيني الذي عرف كيف يوظف المتغير الإقتصادي في

[1] مصلوح، مرجع سابق، ص،123.

[2] المرجع نفسه، ص، 124–125.

[3] على العطري، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه افريقيا منذ 2000، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، 2020)، ص، 101.

[4] المرجع نفسه، ص، 102.

عملية النفوذ[1]. حيث استطاعت الصين من خلال بروزها كقوة تعديلية في النظام الدولي الحالي لعب دور مهم في السياسة العالمية اثر تحقيقها نمو اقتصادي هائل مكنها من لعب دور قوة كبرى منافسة للولايات المتحدة الامريكية إلى جانب روسيا، إذ تعتبر الصين ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية هذه الاخيرة التي اصبحت تنظر للقوة الصينية كأهم تحدي لها في ظل تزايد قوة الصين في التأثير على النظام الدولي.

يشكل بروز الصين في افريقيا عامة ومنطقة المغرب العربي --على وجه الخصوص- موضوعا لنقاش أكاديمي وسياسي مستفيض، إذ ترتبط أهمية هذا الموضوع بتحول المنطقة المغاربية إلى ساحة لتنافس سياسي وأمني مرتبط بالاختيارات الشاملة في السياسة الدولية للفاعلين الكبار. حيث زاد تنامي دور الصين في المنطقة مع نهاية القرن العشرين وهو الأمر الذي ساهم في فك الانفراد الاوروبي بإفريقيا[2].

لطالما كانت منطقة المغرب العربي محل اهتمام الصين منذ ايام الاحتلال الأوروبي سيما في الجزائر من خلال موقفها الداعم للثورة التحريرية ضد المستعمر الفرنسي، ومن ثم وقوفها إلى جانب الجزائر المستقلة أيام الحرب الباردة خاصة وأن الجزائر تبنت النهج الاشتراكي بعد استقلالها مباشرة[3]. إذ تعتمد الصين على تقديم المساعدات الخارجية لتوطيد علاقاتها مع دول المغرب العربي بهدف تأمين الموارد اللازمة لصعودها وكذا كسب التأييد الدبلوماسي، حيث تحظى قارة افريقيا ومن ضمنها دول المغرب العربي بأكبر نسبة من المساعدات الصينية الموجهة بالأساس للتنمية والتي تقدر بنحو 44% من اجمالي المساعدات الخارجية الصينية[4]. وتتميز المساعدات الصينية لدول العالم الثالث بصفة عامة باللامشروطية مقارنة بالمساعدات التي تتلقاها هذه الدول من القوى الكبرى على غرار دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مما ساهم في زيادة التعاون وتوطيد العلاقات بين الصين وشركائها دول العالم الثالث خاصة دول المغرب العربي.

---

[1] عبد الرحيم رحموني، "جيوبوليتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الاحادية الجانب"، **مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية**، المجلد (04)، العدد (01)، (2020)، ص، 169.

[2] مصلوح، مرجع سابق، ص، 212.

[3] جلال خشيب، تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير: حزام واحد، أهداف متعددة، المعهد المصري للدراسات: **تحليلات سياسية**، (أ26فريل 2019)، ص، 1.

[4] محمد قروش، "صنع وتنفيذ السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي: المؤسسات والأليات"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد (6)، العدد (2)، (جويلية، 2020)، ص، 296.

وفي اطار التعاون الصيني العربي أنشأ منتدى التعاون الصيني– العربي عقب زيارة الرئيس الصيني "هوجينتاو" لمقر الجامعة العربية، وتم الاعلان عن تأسيسه في سنة 2004 من قبيل وزير الخارجية الصيني " لي تشاوتشينغ" وكذا الأمين العام لجامعة الدول العربية "عمرو موسى، إذ تم صياغة البيان المشترك لتأسيس المنتدى، حيث يهدف إلى التعاون بين الطرفين في شتى المجالات وكذا تحقيق التنمية المستدامة لدى الطرفين، بالإضافة إلى التنسيق في مجال حماية البيئة والمحافظة على التراث[1].

وقد ورد في الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" في 13 جانفي 2016 أن "تلتزم الصين بتطوير علاقاتها مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي"[2].

تقوم الصين على تعزيز مصالحها الإقتصادية في العالم من خلال المبادرة الإقتصادية "طريق الحرير" المعروفة بطريق واحد حزام واحد"[3] التي استطاعت جذب عدة دول للاستثمار فيها، حيث التحقت دول إتحاد المغرب العربي تباعا بهذه المبادرة ووقعت مذكرات تفاهم واتفاقيات شراكة مع الصين في هذا الصدد بشكل أوحى بأن خارطة العلاقات الإقتصادية بين الصين وهذه الدول من شأنها أن تغير كثيرا في طبيعة علاقات القوة في المنطقة[4]. فدور الصين وتأثيرها في المنطقة المغاربية في تزايد مستمر وينافس الدور الأمريكي والفرنسي في المنطقة، خاصة في المجال الإقتصادي والتجاري أين حققت الصين معدلات مقبولة ومتزايدة بالنسبة لحجم التبادل والاستثمارات في المنطقة المغاربية مقارنة مع منافسيها[5].

تعتبر الجزائر أهم شركاء الصين في المنطقة المغاربية حيث تنامت قيمة التجارة الصينية الجزائرية في العقدين الأخيرين، بينما تعتبر الصين الشريك التجاري الثالث للمغرب بعد الإتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة لتونس فقد تأخر الاستثمار الصيني بها مقارنة بجيرانها إلى غاية 2017 حينما انتبه

[1] قروش، المرجع السابق، ص،298– 299.

[2] حسين قوادرة، الاستراتيجية الإقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية: الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، المجلد(1)، العدد(1)، (مارس 2017)، ص، 66–67.

[3] مبادرة الحزام والطريق: تعتبر هذه المبادرة التي طرحها الرئيس الصيني "شي جي بينغ" عام 2013 من أكبر المشاريع الإقتصادية على مستوى العالم كمشروع اقتصادي وسياسي واستراتيجي شامل، حيث تقوم هذه المبادرة على احياء طريق الحرير القديم من أجل تعزيز الترابط والاعتماد المتبادل في ظل التغيرات الهائلة التي يشهدها العالم على مستوى الاقتصاد والتوازنات الجيوسياسية.

[4] خشيب، مرجع سابق، ص، 2.

[5] قوادرة، مرجع سابق، ص، 67.

الصينيون إلى اهميتها حيث تعتبرها الصين منطلقا بحريا مهما باتجاه أوروبا[1]. وفي مقابل ذلك كانت ليبيا مكانا للمشاريع الصينية الواعدة قبل الأزمة الليبية، ففي سنة 2009 قدرت وزارة التجارة الصينية حجم الاستثمار الصيني في ليبيا بحوالي 426.9 مليار دولار[2].

ان التواجد المتنامي للصين في المنطقة المغربية يقود لطرح تساؤلات حول أهداف الصين من تواجدها بالمنطقة؟

❖ **أهداف الصين في المنطقة المغاربية:** استطاعت الصين من خلال اعتمادها على القوة الناعمة (الاقتصاد) استقطاب الدول المغاربية خصوصا بتبنيها مبدأ الدعم الغير مشروط، حيث أصبح تأثيرها الإقتصادي في المنطقة واضحا مما يستوجب التساؤل عن المكاسب التي تسعى الصين لتحقيقها من خلال تواجدها في منطقة المغرب العربي، فرغم أن البعد الإقتصادي هو المسيطر على العلاقات المغاربية الصينية إلا أن هذه الأخيرة لها أهدافا استراتيجية تتجاوز البعد الإقتصادي. ويمكن تقسيم أهداف الصين في المنطقة إلى اهداف اقتصادية تتمثل أساسا في ضمان مصادر الطاقة والموارد الطبيعية، وأهداف جيوسياسية ودبلوماسية تشكل قضية تايوان أهمها.

- **الأهداف الإقتصادية:** تشكل الموارد الطبيعية التي تتمتع بها دول المغرب العربي سببا مهما لاهتمام القوى العالمية بها، إذ تتوفر المنطقة على ثروة معدنية ونفطية كبيرة بالإضافة إلى معادن أخرى كالحديد والفوسفات.

وقد جعل اعتماد الصين المتزايد على النفط والمعادن المستوردة منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين ضمان امدادات المواد الأولية هدفا استراتيجيا، حيث اعتمدت استراتيجيات مختلفة لزيادة أمن تلك الموارد بما في ذلك تنويع مصادر الواردات واقتناء الشركات الصينية للموارد في الخارج من جهة والعقود طويلة الأجل مع الموردين الأجانب من جهة أخرى[3]. فزيادة الطلب الوطني على الموارد الطاقوية وفي مقدمتها النفط يعتبر نتيجة حتمية بالنسبة للصين لارتفاع عدد سكانها الذي يقارب مليار ونصف وكذا الاستراتيجية الصينية التي أولت أهمية كبيرة للنمو الإقتصادي وجعلت من الأمن الطاقوي متعلق بالسياسة العليا للدولة. وفي مقابل ذلك تشهد المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي والصين ارتفاعا ملحوظا حيث أصبحت هذه الأخيرة شريكا رئيسا في المنطقة المغاربية. فالاستراتيجية الصينية القائمة على التوغل في

[1] خشيب، المرجع السابق، ص، 5-6.

[2] المرجع نفسه، ص، 7.

[3] مصطفى جالي، الصين في افريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟ مركز الجزيرة للدراسات، ص، 6.

الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها يجعل من المنطقة المغاربية سوقا مزدهرة لتصريف هذه المنتجات داخل المنطقة من جهة وبوابة لدخول افريقيا والاستثمار فيها من جهة أخرى..

على العموم سجلت المبادلات التجارية بين الدول المغاربية والصين ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة خاصة بعد تبني الصين سياسة "الانفتاح الإقتصادي الصيني" وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، وقد بلغ اجمالي المبادلات التجارية بين الصين والدول العربية 319.3 مليار دولار سنة 2022 وفق تقرير صدر من بيكين[1]، وبلغت صادرات الدول المغاربية تجاه الصين في الفترة ما بين 1995 إلى 2015 3 % من اجمالي صادراتها وفي المقابل وفي نفس الفترة شكلت حصة المواد الأولية الصدرة إلى الصين 89 %من الصادرات المغاربية، أما الواردات المغاربية من الصين فتتشكل في مجملها من المواد المصنعة، وبهذا تسجل الدول المغاربية عجزا تجاريا مع الصين نظرا لاقتصادياتها المعتمدة في مجملها على تصدير المواد الأولية[2]. كما يعتبر قطاع البناء والإنشاءات أهم القطاعات التي تهيمن عليها الصين في المنطقة المغاربية ففي سنة 2016 بلغت قيمة سوق الإنشاءات والبنية التحتية في المنطقة حوالي 9 مليار دولار[3]، في حين بلغت قيمة التجارة بين الصين وافريقيا 187 مليار دولار عام 2020، وبذلك تنافس الصين الأسواق الغربية في المنطقة العربية عموما ومنطقة المغرب العربي على وجه الخصوص. وعليه فان سعي الصين للاستثمار في منطقة المغرب العربي من خلال استغلال مدخلين اقتصاديين اساسين يتمثلان في البحث عن الموارد الطاقوية وتصريف المنتجات الصينية عبر المبادلات التجارية ساهم تعزيز مكانتها ومنافسة القوى العالمية في المنطقة.

- **الأهداف السياسية:** على الرغم من قيام المقاربة الصينية في منطقة المغرب العربي على الوسائل الإقتصادية كما رأينا سابقا إلا أنها لم تهمل الأدوات السياسية والدبلوماسية، وهذا راجع إلى ترابط البعدين الإقتصادي والدبلوماسي، وتشكل القضية التايوانية أحد أهم القضايا السياسية بالنسبة للصين إذ تركز السياسة الخارجية والدبلوماسية الصينية على كسب التأييد بشأن هذه القضية.

ترجع المسألة التايوانية إلى الحرب الأهلية الصينية التي أدت إلى تقسيم الصين إلى دولتين هما: جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين المعروفة بتايوان. حيث تسعى الصين اليوم إلى استرجاع تايوان

[1] وكالة المغرب العربي للأنباء، ارتفاع المبادلات التجارية بين الصين والدول العربية، تم النشر في 04 ديسمبر 2022، تم التصفح يوم 02 جانفي 2023، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/26wr9jd5

[2] Thierry pairault, La Chine au Maghreb : de l'esprit de Bandung à l'esprit du capitalisme, lectures institutionnalistes de la chine**, journals Open édition**, (Spring 2017), accessed on 10 mai 2021 https://tinyurl.com/bdhwm945

[3] خشيب، مرجع سابق، ص، 4.

مستعملة كل الوسائل المتاحة، إذ تقول الصين "أنها لن تتوانى عن استخدام القوة في حال فشلت اعادة التوحيد السلمي مع تايوان "[1]. وتسعى الصين من خلال سياساتها في المنطقة المغاربية وافريقيا عموما إلى كسب التأييد الدبلوماسي لدى الأمم المتحدة من خلال كسب تأييد الدول المغاربية والافريقية خاصة تجاه المسألة التايوانية.

بالإضافة إلى ذلك يشكل الضغط الذي تمارسه القوى الغربية ضد الصين فيما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان في بعض الأقاليم التي تقطنها أقليات تعتبر مضطهدة وفق المنظمات الحقوقية والقوى الغربية أحد أهم الأسباب التي تجعل من الصين تلجأ للبحث عن المساندة والدعم من الدول الافريقية عامة والمغاربية على وجه الخصوص. حيث تنظر الصين للدول الافريقية عامة والمغاربية بصفة خاصة كحليف سياسي يحميها من الانتقادات الغربية لسياساتها وأوضاع حقوق الأنسان فيها، فقد فشل مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في معاقبة الصين في عديد المرات نتيجة دعم الدول الافريقية لها.

هناك توجه لدى الصين لاستخدام افريقيا ومن ضمنها الدول المغاربية لبناء قوة كبيرة تمكنها من لعب دور رئيسي على الصعيد الدولي أكثر من أي وقت مضى، كالمشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهذا بغرض تكوين صور ة الفاعل الدولي المسؤول عن الاستقرار والأمن في العالم، وبالتالي تعزيز الفرص التجارية والاستثمارية الصينية في المنطقة المغاربية وضمان الوصول إلى المصادر والثروات الطبيعية (البترول والغاز الطبيعي) وفق المنطق الصيني الجديد "الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد" Diplomacy serving economy الذي اعتمد كبديل عن المنطق السابق "الاقتصاد في خدمة الدبلوماسية economy serving diplomacy "[2].

[1] محمد العربي، تايوان.. كيف تحولت جزيرة صينة إلى عدو لدود لبيكين، تم النشر في 2 أكتوبر 2022 ، تم التصفح في 11-01-2023، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/yr244k3u

[2] قوادرة، مرجع سابق، ص، 72.

المبحث الثالث: انعكاس المعضلة الأمنية على التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي.

عند الحديث على التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي تلعب جملة من المتغيرات الإقليمية بالمنطقة دورا مهما في فشل المسار التكاملي منذ بدايته، فقد سعت دول المغرب العربي من خلال إنشاء إتحاد المغرب العربي –باعتباره مؤسسة فوق قومية كان الغرض من انشائها تحقيق التكامل الإقتصادي والسياسي والتنسيق الأمني– إلى القضاء على الصراعات البينية وخلق جو من التعاون للتخفيف من حدة المعضلة الأمنية التي تعيشها المنطقة منذ استقلال دولها. وعليه فإن هذا الجزء من البحث يبحث في انعكاسات المعضلة الأمنية على المسار التكاملي المغاربي وفق ثلاث طروحات، بدءا بطرح الواقعية الجديدة التي تعتبر المعضلة الأمنية من أهم أسباب فشل مسارات التكامل، ثم الطرح البنائي من خلال اسقاط متغيرات الهوية والخطاب ودورها في بروز المعضلة الأمنية والبحث في اسباب تعثر المسار التكاملي بمنطقة المغرب العربي وفق الطرح البنائي، ووصولا إلى التفسير الذي تقدمه مقاربة مركب الأمن الإقليمي حول الموضوع.

المطلب الأول: المعضلة الأمنية كمعيق للتكامل في منطقة المغرب العربي من منظور الواقعية الجديدة.

شكل بروز المعضلة الأمنية في منطقة المغرب العربي وتطورها مع استقلال دول المنطقة تحديا جوهريا لمسيرة التكامل المغاربي، رغم سعي دول منطقة المغرب العربي لتجسيد فكرة التكامل من خلال اطلاق مبادرات اقليمية لتحقيق الاندماج أبرزها إنشاء إتحاد المغرب العربي مع نهاية ثمانينات القرن الماضي.

بالاعتماد على منطلقات المقاربة الواقعية الجديدة لتحليل انعكاسات المعضلة الأمنية على مسار التكامل في منطقة المغرب العربي فإن المعضلة الأمنية كان لها دور معيق للتكامل المغاربي، حيث أنه وفقا للتصور الواقعي يلعب الشك وسوء الادراك في ظل فوضوية النظام الدولي واعتماد الدول على نفسها بدل اللجوء للاعتماد المتبادل لتحقيق مكاسب مشتركة دورا مهما في بروز المعضلة الأمنية وتفاقمها وهو الطرح الذي يفسر العلاقات البينية لدول منطقة المغرب العربي وأسباب فشل التكامل في المنطقة. ويمكن تفسير المعضلة الأمنية وأثرها على المسار التكاملي في منطقة المغرب العربي بالاعتماد على المنطلقات الواقعية التالية:

- **عدم الثقة وسوء الادراك في العلاقات البينية المغاربية:** ارتبط موضوع عدم الثقة الذي يعتبر اساس المعضلة الأمنية بشكل بارز في مجال العلاقات الدولية بمثل "روسو" عن "مطاردة الايل" والذي تناوله فيما بعد والتز في كتابه الرجل والدولة والحرب ، حيث يرى وولتز انه في العمل التعاوني حتى عندما يتفق الجميع

على الهدف وتكون لديهم مصلحة متساوية في المشروع لا يمكن للمرء الاعتماد على الاخرين والوثوق بهم[1]. كما يعتبر سوء الادراك عاملا حاسما في بروز المعضلة الأمنية وزيادة حدتها حسب المقاربة الواقعية إذ لا توجد قرائن يمكن الاعتماد عليها لمعرفة نوايا الأخرين، ففي نموذج المعضلة الأمنية بمنطقة المغرب العربي يشكل سوء الادراك في العلاقات الجزائرية المغربية محفزا لاستمرار المعضلة الأمنية وتفاقمها، إذ يعتقد كل طرف أن الطرف الأخر يحمل نوايا خبيثة تجاهه، فمثلا تعتبر المغرب القدرات العسكرية الجزائرية تتجاوز احتياجاتها الدفاعية الأمر الذي يجعل صناع القرار في المغرب يفسرون استمرار الجزائر في تطوير قدراتها العسكرية على أنه يحمل نوايا هجومية. فعدم القدرة على التفريق بين النوايا الهجومية والدفاعية ثابت في العلاقات بين الدول نتيجة لعدم القدرة على معرفة نوايا الأخرين، لكن يبقى لتاريخ العلاقات بين الدول الأثر الأكبر في تحديد نواياها، فبالعودة لمثال المغرب والجزائر وتاريخ العلاقات بينهما منذ الاستقلال نجد أن العلاقات كانت متوترة وقائمة على أساس الصراع الذي يعد صراعا بين نظامين مختلفين. فالعلاقات الجزائرية المغربية سبب الصراع الإقليمي في المنطقة المغاربية من منظور مقاربة المعضلة الأمنية، حيث أن الشك وعدم اليقين حول قدرات ونوايا كل طرف بالإضافة إلى طبيعة النظام الدولي التي تتسم بالفوضوية ساهمت بشكل فعال في زيادة حدة هذه المعضلة.

أثار سعي الجزائر منذ نهاية تسعينات القرن الماضي اقتناء أسلحة جديدة توجسا في المغرب خاصة منذ ابرام اتفاق "شراكة استراتيجية" بين الجزائر وروسيا في أفريل 2001، حيث اعتبر هذا الاتفاق في المغرب اعلانا لسباق التسلح في المغرب العربي، لأن تزود الجزائر بأسلحة جديدة متطورة موجه ضده –لأنه يتعدى حسب الرؤية المغربية– حاجياتها الدفاعي[2]. ففي سياق المعضلة الأمنية لا تهم النوايا الحسنة ولا عدد المنظمات الدولية التي تنظم اليها الدولة ولا حتى الخطابات السلمية للقادة داخل هذه الدولة، لأنه لا يمكن التأكد من النوايا الحقيقية، فالشيء الوحيد الواضح في مثال الجزائر والمغرب هو التغير في ميزان القوة، فطبيعة العلاقات المغربية الجزائرية تجعل من الطرف الأضعف أو الأقل قوة ينظر للطرف الأخر بعين ريبة.

جدير بالذكر أنه رغم التركيز على العلاقات الجزائرية المغربية عند الحديث عن المعضلة الأمنية في منطقة المغرب العربي إلا أنه وجب الاشارة إلى أن العلاقات البينية لدول المنطقة متوترة في مجملها وقائمة

[1] booth & wheeler, ibid, p, 14.

[2] عبد النور بن عنتر، اشكالية التسلح في المغرب العربي، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد(05)، العدد (02)، (ديسمبر، 2014)، ص، 35.

على مبدأ الشك والريبة، إلا أن التركيز على النموذج الجزائري المغربي راجع أساسا إلى حدة الصراع بين الطرفين وأهميتهما استراتيجيا واقتصاديا.

❖ **اشكالية توزيع المكاسب:** رغم أن التعاون ينجم عنه مكاسب لكل الأطراف الفاعلة فيه (مكاسب مطلقة) فإن بعض هذه الأطراف ستكون أكثر انتفاعا من غيرها فتعزز بذلك قوتها، فحسب النظرة الواقعية يعتبر توزيع المكاسب الناتجة عن التعاون أكثر أهمية من التعاون نفسه بالنسبة للدول. فتفكير الدول في المكاسب النسبية يجعل من التعاون أمرا صعبا بسبب اعتبارات البقاء والمنافسة بالإضافة إلى فوضوية النظام الدولي، ففي مثال إتحاد المغرب العربي تلعب المكاسب النسبية دورا مهما في تثبيط المسار التكاملي بين دول الإتحاد نتيجة غياب الثقة بين الدول الأعضاء.

❖ **السعي للحفاظ على البقاء:** ان سعي الدول للحفاظ على بقائها يحتم عليها العمل على امتلاك اكبر قدر من القوة بمختلف انواعها،

يرى "وليام زارتمان" أن سياسة الدولة الخارجية تهدف إلى ضمان أمنها واستقرارها واستقرار الدول الأخرى المهمة للمحافظة على استقرارها [أي الدولة] وبناء عليه لا يمكن للأمن أن يختزل في الدفاع الوطني، بل يقتضي تسوية الصراعات الخارجية قبل أن تصير عوامل مزعزعة للاستقرار أو مخاطر عسكرية، ما يعني أن أمن الدولة يتخذ صبغة اقليمية من خلال الأقلمة[1].

تشير التطورات الأخيرة ولاسيما منذ عام 2021 (تجسس المغرب على هواتف نقالة لشخصيات جزائرية باستخدام تطبيق التجسس الاسرائيلي، وقطع الجزائر علاقاتها الدبلوماسية معه وغلق مجالها الجوي أمامه...الخ) إلى أن العلاقة المتوترة مع المغرب مازالت عاملا مؤسسا لعقيدة الجزائر الأمنية، بيد أن هذه التوترات ليست جديدة ولا تغير طبيعة المشهد الاستراتيجي المغاربي، فهو لا يعرف تهديدات استراتيجية أي تهديدات وجودية[2].

❖ **الاعتماد على الذات والأمن القومي لدول المغرب العربي:** تعتبر حالة الفوضى التي تعيشها منطقة المغرب العربي بسبب الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة بأنواعها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه عناصر الجريمة المنظمة والارهاب العابر للحدود من أهم التحديات التي تواجهها الدول المغاربية مجتمعة والتي تحتم

[1] عبد النور بن عنتر، سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل اقليميا والحراك داخليا، **مجلة سياسات عربية**، المجلد (10)، العدد (55)، (مارس، 2022)، ص، 37.

[2] المرجع نفسه، ص، 23-24.

عليها وفقا للمقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة الاتجاه للتكتل والتعاون لمواجهة هذه التحديات من خلال اعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي الذي يفترض أن يضطلع بمهام حل واحتواء النزاعات البينية ورسم استراتيجية فعالة لمواجهة التهديدات سالفة الذكر، إلا أن دول المغرب العربي اتجهت إلى حماية أمنها بالاعتماد على نفسها في ظل غلبة الادراكات السلبية على العلاقات البينية لدول المنطقة، وهو ما يعزز الطرح الواقعي القائم على مبدأ الاعتماد على الذات.

ان اقتناع صناع القرار في دول إتحاد المغرب العربي بضرورة الاعتماد على الذات لتأمين أنفسهم نابع أساسا من اعتبار التهديدات التي تواجهها كل دولة من دول الإتحاد مصدرها احدى دول الإتحاد نفسه، وهو الأمر الذي أدى إلى فشل اقامة منظومة أمنية مغاربية وغياب رؤية مشتركة أو ادراك موحد للتهديدات الأمنية في المنطقة إذ يبقى هاجسها الأمني الوحيد هو تأمين وضمان بقائها في ظل الفوضى التي يعرفها النظام الإقليمي المغاربي.

رغم امتلاك الدول المغاربية لمحفزات التكامل الإقتصادي والسياسي والتنسيق الأمني (تنوع الثروات الطبيعية في دول المنطقة، وحدة اللغة والدين والحضارة، الاشتراك في التهديدات الأمنية العابرة للقوميات كالإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود...) الا أنها لم تنجح في خلق نظام مغاربي قادر على حفظ أمن الدول المغاربية، فعلى سبيل المثال تعتبر الجريمة المنظمة تهديد أمني يمس كل دول المغرب العربي ويحتاج إلى تنسيق أمني بين دول الاقليم المغاربي لتطويق هذا التهديد، إلا أن مبدأ الشك وعدم الثقة التي تميز العلاقات البينية المغاربية تجعل من هذا التهديد –والذي يعد تهديدا عالميا لارتباطه بإفرازات العولمة– مرتبط بسياسات الدول المجاورة، فبعبارة أخرى تعتبر الجزائر أن أي تهديد لأمنها من قبل عصابات الجريمة المنظمة يرتبط ارتباطا وثيقا بسياسات المغرب التي تسعى إلى زعزعة أمن واستقرار البلاد، وفي مقابل ذلك تعتبر المغرب أي تهديد لأمنها القومي من قبل الجماعات الارهابية أو عصابات الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات ناتج عن دعم الجزائر لهذه الجماعات.

تتبنى الجزائر لتحقيق أمنها القومي نموذج الاستقلال الأمني عن أي مضلة أجنبية منذ استقلالها (تحالف استراتيجي، اتفاقيات دفاعية، قواعد عسكرية)، مطورة منظومة دفاعية وطنية مستقلة حيث آثرت الجزائر مقاربة واقعية تستند إلى الاعتماد على القدرات الذاتية، وينطبق عليها بذلك تحليل "بوزان": يستلزم مفهوم الأمن القومي مقاربة تقوم على الاعتماد على الذات، إذ يقوم تصور الجزائر تحديدات على ضرورة تحكمها

في التدابير الكفيلة بضمان أمنها مستبعدة تماما أي تبعية إلى الخارج مهما كانت طبيعتها ودرجتها[1]. وفي مقابل ذلك تتبنى جل دول المغرب العربي الأخرى وعلى رأسها المغرب وتونس نموذج التحالف الاستراتيجي مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها القومي، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لكليهما (المغرب، تونس).

❖ **مبدأ القوة العظمى والهيمنة في النظام الإقليمي المغاربي:** يلعب متغير القوة وتوزيعها دورا أساسيا في تشكيل هيكلية النظام الإقليمي وأنماط تفاعلاته، فهو الذي يحدد امكانية وجود أو ظهور قوة مهيمنة من عدمه، ويفسر أنماط التحالفات التي تحدث داخل النظام ومع أطراف من خارج النظام، كما يفسر أسباب حدوث حالات الاستقطاب بين أطراف النظام الإقليمي[2]. ينطلق التفسير الواقعي من اعتبار أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهذا ما يسمى بالنهج النزاعي اين تعطي الدولة اهمية بالغة لمصالحها في مواجهة مصالح الدول الاخرى[3]، ففي النموذج الصراعي بمنطقة المغرب العربي تعتبر القوة المحرك الأساسي لسلوك كل من الجزائر والمغرب حيث يمثل هاجس بناء القوة للهيمنة على المنطقة من العوامل المحركة للسلوك النزاعي بين الدولتين.

كما يرى "وولتز" أن سعي الدول إلى الهيمنة على النظام الدولي تعتبر من اهم اسباب الحرب لكن قد تنشب الحروب بسبب سعي الدول لضمان بقائها[4]، والأمر نفسه ينطبق على البيئة الإقليمية التي تمثل صورة مصغرة عن النظام الدولي، ففي كل نظام اقليمي هناك دول تسعى لفرض هيمنتها على الاقليم واخضاع باقي القوى الفاعلة فيه إلى سيطرتها.

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية وطموحات الزعامة الإقليمية من أهم أسباب استمرار المعضلة الأمنية في السياسات الأمنية والدفاعية بالمنطقة المغاربية، خاصة في ظل احتضان الجزائر للبوليساريو والدعم اللامشروط لها سياسيا ودبلوماسيا[5]. في مقابل ذلك يشكل ميل ميزان القوة لصالح الجزائر عسكريا في منطقة

---

[1] بن عنتر، سياسة الجزائر الأمنية، المرجع السابق، ص، 25.

[2] محمد السعيد ادريس، **تحليل النظم الاقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، 2001)، ص، 65.

[3] كمال عباس عبد الودود، **أثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب: دراسة في المفهوم والسياسات والنتائج**، (د.ب.ن: نور بيبليشن، 2016)، ص، 103.

[4] Waltz, ibid., p, 620.

[5] ابراهيم اسعيدي، واقع وأفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، تم النشر في 24 جانفي 2011، تم التصفح في 21 جانفي 2020، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/yusswhaw

المغرب العربي هاجسا بالنسبة للمغرب مما حتم على هذه الأخيرة البحث عن سبل أخرى لترجيح ميزان القوة لصالحها، إذ لجأت إلى اقامة تحالفات مع قوى معروفة بعدائها للجزائر أبرزها التطبيع مع الكيان الصهيوني في ديسمبر 2020 بمباركة أمريكية، حيث زادت هذه القضية من تعقيد الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي خاصة بعد ما قامت الجزائر بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أوت 2021

لقد جاء التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني لتحقيق هدفين أساسيين أحدهما ما ذكرناه أنفا والمتعلق بمحاولة المغرب ترجيح ميزان القوة لصالحها والتفرد بزعامة المنطقة المغاربية، في حين حمل هذا التطبيع هدفا أخر سعى النظام المغربي لتحقيقه وهو كسب الاعتراف والتأييد بشأن قضية الصحراء الغربية حيث قامت المملكة المغربية بالمساومة على الاعتراف بسيادتها على الصحراء الغربية من قبل القوى الكبرى وعلى رأسها الادارة الأمريكية مقابل تطبيع علاقاتها مع اسرائيل.

❖ **السيادة والتكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي:** يستدعي قيام التكتلات الإقليمية والدولية تنازل الدول المعنية عن جزء من سيادتها لصالح الكيان الجديد، الا أنه حسب المقاربة الواقعية تعتبر السيادة ركيزة أساسية لقيام الدولة وركن أساسي من أركانها، إذ تعبر السيادة الكاملة عن مدى استقلالية الدولة في اتخاذ القرارات، وعليه فان تخلي الدول عن جزء من سيادتها لصالح كيان اخر فوق قومي يعتبر تحديا جوهريا للدولة وتهديدا لأمنها القومي من منظور واقعي.

ان نظرة دول المغرب العربي لمفهوم السيادة لا تختلف عن المنطق الواقعي حيث تعتبر السيادة عائقا أمام مسألة التكامل الإقليمي المغاربي، فرغم إنشاء دول المغرب العربي لكيان فوق قومي ممثلا في إتحاد المغرب العربي إلا أنه لم يرقى إلى عمل الكيانات الفوق قومية الموجودة عبر العالم مثل الإتحاد الأوروبي، فرغم تعدد الأسباب المعيقة للعملية التكاملية المغاربية إلا أن رفض الدول المغاربية التخلي عن جزء من سيادتها لصالح الإتحاد يعتبر أهم عائق للمضي قدما في مسار التكامل المغاربي.

❖ **سباق التسلح بين دول المغرب العربي:** تعتبر فكرة سباق التسلح أفضل حالة نموذجية معروفة لكيفية عمل المعضلة الأمنية التقليدية، ففي نظام الدول الواقعية التقليدية تولد التهديدات الخارجية المتصورة مشاعر انعدام الأمن في الدول التي تعتبر نفسها أهدافا لمثل هذه التهديدات، مما يؤدي بها (الدول) لاتخاذ

الاجراءات اللازمة لمواجهة تلك التهديدات[1]، ويمثل تكديس الأسلحة وتطويرها أهم الاجراءات التي تتبناها الدول لتحقيق أمنها.

يرى "والتز" أن الدولة التي تسعى لتكديس الاسلحة تشكل تهديدا لباقي الفواعل في النظام الدولي حتى وان كانت لغرض الدفاع، فالتدابير التي تعزز أمن دولة ما عادة ما تقلل من امن الدول الاخرى في ظل فوضوية النظام الدولي. ولا يرتبط الامر بالتسلح فقط فحسب وولتز قد يشكل التحالف الذي يعمل لصالح الدفاع على زيادة التماسك بين اعضائه في حين يشكل خطرا على التحالفات الاخرى المضادة[2].

عند الحديث عن سباق التسلح في منطقة المغرب العربي يشكل التنافس الجزائري المغربي اساسا لهذا التسابق، في مقابل ذلك شكلت ليبيا القذافي طرفا محوريا في سباق التسلح بمنطقة المغرب العربي خاصة بعد رفع الحضر الدولي عليها في حين تعتبر كل من تونس وموريتانيا الاقل انفاقا على التسلح في المنطقة، رغم زيادة النفقات العسكرية في السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة لتونس جراء تنامي خطر الجماعات الارهابية التي نفذت عمليات دموية في البلاد.

ظلت العلاقات الجزائرية المغربية على مستوى التسلح مطبوعة دائما بالتنافس، حيث أكد تقرير مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بواشنطن أن ثمة تنافس حاد وكبير بين الجارتين المغرب والجزائر، حيث لم يقتصر الصراع على اقتناء السلاح بل كذلك التنافس حول تأهيل العنصر البشري والتحديث التقني[3].

يعرف سباق التسلح في منطقة المغرب العربي تزايدا مريبا في الآونة الأخيرة نتيجة تزايد التهديدات الإقليمية بسبب للاستقرار الذي تعيشه المنطقة، إذ تشير اخر الدراسات الاحصائية إلى احتلال كل من الجزائر والمغرب مراتب متقدمة افريقيا وعربيا في مجال الانفاق العسكري.

ان التركيز على سباق التسلح بين الجزائر والمغرب في منطقة المغرب العربي لا يعني استثناء باقي دول المنطقة، فباستثناء تونس يعتبر تركيز باقي دول المغرب العربي على القطاع العسكري راجع أساسا إلى طبيعة النظام الحاكم الذي يسعى دائما للحفاظ على مكانته داخليا واقليميا، فطبيعة الأنظمة الحاكمة تحتم عليها التركيز على القطاع العسكري.

---

[1] Philip G Cerny, Terrorism and the New Security Dilemma, **Naval War College Review**, Vol (58), No (01), (Winter 2005), p, 15.

[2] Waltz, ibid., p, 619.

[3] عبد الودود، مرجع سابق، ص، 74.

الجدول رقم (8): الانفاق العسكري في دول المغرب العربي من اجمالي الناتج المحلي لعام 2021.

الدول	الانفاق العسكري من الناتج المحلي%
الجزائر	5.6
المغرب	4.2
تونس	2.8
ليبيا	[1]15.5
موريتانيا	2.4

المصدر: البنك الدولي، الانفاق العسكري، تم التصفح في 14 فيفري 2022، نقلا عن الموقع https://tinyurl.com/yeymyv8c

الملاحظ من معطيات الجدول أن الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي لدول إتحاد المغرب العربي ان زيادة النفقات العسكرية بالنسبة للجزائر لا يرتبط بالتنافس مع المغرب بقدر ما يرجع ذلك أساسا لظروفها الإقتصادية والأمنية، في حين يبدو واضحا أن المغرب يربط نفقاته العسكرية بنفقات الجزائر في ذات المجال.

ترجع الجزائر زيادة نفقاتها العسكرية للتحديات الكبيرة التي تواجهها كالصراع المسلح في ليبيا وتداعياته على المناطق الحدودية، والحرب التي تشنها القوات الفرنسية على الجماعات المسلحة في النيجر ومالي ناهيك عن بقايا العناصر المسلحة التي مازالت تتحرك في المناطق الجبلية والحدودية،[2] فالتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر على شريطها الحدودي المشترك مع سبعة بلدان مجاورة يستدعي وجود جيش قوي لمراقبتها. وفي مقابل ذلك تربط المغرب زيادة نفقاتها العسكرية للأخطار المحيطة بها أهمها جبهة البوليساريو الطرف الداعم له عسكريا وسياسيا (الجزائر).

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية كمعزز للتكامل في منطقة المغرب العربي من المنظور البنائي

❖ **الهوية وإتحاد المغرب العربي:** يشتمل مفهوم الهوية على مجموع الروابط الموضوعية، الروحية والشعورية التي تميز جماعة ما عن غيرها وتجعلها تستقل بمنظومتها القيمية ولسانها الناطق وقوميتها المشكلة[3]، فشعور الفرد بالانتماء إلى مجموعة معينة أو اطار جماعي يشاركه مجموعة القيم والمعايير يساهم بشكل فعال في

[1] بالنسبة لليبيا نسبة الانفاق العسكري تعود لإحصائيات 2014، حيث لا توجد احصائيات جديدة.

[2] رشيد خشانة، سباق التسلح في شمال افريقيا: الصاروخ قبل الرغيف، القدس العربي، تم النشر في 8 أوت 2020، تم التصفح في 15 مارس 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3okrm9p

[3] يوسف قاسمي، الهوية المغاربية وتحدي العولمة... بين النفي والتأكيد، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد (3)، العدد (5)، (فيفري 2011)، ص، 375.

تحقيق الاستقرار، إذ تعتبر الهوية القاسم المشترك بن الجماعات العرقية والثقافية. كما يعتبر التاريخ المرجعية الأساسية لهوية الأفراد والجماعات على حد سواء.

لطالما شكلت منطقة المغرب العربي وحدة هوياتية متجانسة إذ ينتمي شعوب الاقليم المغاربي لمجموعة عرقية وثقافية واحدة ويتشاركون وحدة الدين واللغة منذ القدم، وقد برز ذلك جليا في الفترة الاستعمارية التي مرت على المنطقة والكفاح الذي قادته شعوبها، حيث شكل البعد المغاربي نقطة الالتقاء بين الحركات الوطنية لدول منطقة المغرب العربي.

في الوقت الذي كان فيه الإتحاد سيد الموقف بين الشعوب والحركات الوطنية في منطقة المغرب العربي إبان الفترة الاستعمارية من خلال التشبث بالهوية المغاربية التاريخية والحضارية، تميزت فترة الاستقلال بالتنافر والتنكر للهوية المغاربية الموحدة من قبل الدولة الوطنية الحديثة.

إن تعطل حلم تجسيد إتحاد المغرب العربي كان نتيجة احلال الارث الصراعي محل الارث التاريخي والنضالي، إذ ما تميزت به الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى الاستقلال من تكافل المناضلين الوطنيين المغاربة وتضامنهم نابع من وجود ثقافة واحدة تجمعهم في نضالهم ضد الاستعمار، أما بعد الاستقلال فقد تراجع هذا المد النضالي نظرا لنهاية أسطورة وحدة المصير التي شحذت همم المناضلين مع وجود مشاكل داخلية على مستوى الأقطار المغاربية، مما جعل اهتمام النخب الحاكمة منصبا على مشاريعها القطرية[1].

المطلب الثالث: معضلة اللا تكامل في منطقة المغرب العربي من منظور مركب الأمن الإقليمي.

تعد وظيفة الأمن حجر الزاوية لأي نظام إقليمي وبؤرة تطوره وأداء الوظائف المخولة له، الا أن النظام الإقليمي المغاربي لم يمتلك ألية قوية للأمن الإقليمي في أي وقت فتمزق نظام الأمن المغاربي تحت تأثير التوسع الهائل في مصادر التهديد يعد أرا منطقيا، فاستقرار وفعالية أي نظام أمن –سواء كان اقليميا أو دوليا– يتوقف على التوازن بين معطياته وقدراته المتضمنة في الالتزامات المتبادلة داخله من ناحية ومستوى أو مدى جسامة واتساع التهديدات الواقعة عليه من ناحية اخرى[2].

[1] عائشة عباش، المغرب العربي الكبير: ما جمعه التاريخ فرقته السياسة، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والإقتصادية والسياسية، تم النشر في 19 سبتمبر 2016، تم التصفح في 25 جانفي 2020، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/4n87aj45

[2] بن عبد الله، عياد، **مرجع سابق**، ص، 329.

❖ **الاعتماد الأمني المتبادل:** يرى ايتزيوني أنه لكي يحدث التكامل لا بد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة[1]، حيث يعتبر ايتزيوني الاعتماد المتبادل بين الأطراف الفاعلة في مرحلة ما قبل التكامل عامل مهم لبداية التكامل وتطويره إذ أطلق على هذه المرحلة ما قبل التوحيد، ويعتبر الاعتماد الأمني المتبادل مهم للخروج من المعضلة الأمنية، إذ يساهم الاعتماد الأمني بين دول منطقة ما في تشكيل هوية أمنية موحدة.

تعتبر المؤسسات الدولية بصفة عامة والإقليمية على وجه الخصوص ذات تأثيرات محتملة تجعلها مناسبة لإدارة الصراع وانتاج الأمن، حيث تخلق هذه المؤسسات اتصالا دائما بين المسؤولين مما يؤدي إلى مزيد من الثقة المتبادلة كما تساهم في توفير المعلومات وتعزيز الشفافية وتقلل من نشوب المعضلة الأمنية[2]. يمثل غياب اعتماد أمني متبادل بين دول منطقة المغرب العربي تحديا جوهريا لمستقبل التكامل في المنطقة، إذ ساهمت العلاقات التنافسية والمتوترة بين أقطاب إتحاد المغرب العربي في زيادة الاعتماد الذاتي لكل دولة لتحقيق أمنها بدل الاعتماد المتبادل رغم المحاولات المتكررة للتكامل في ظل توفر الشروط والظروف المساعدة على ذلك، الا أن النظرة الواقعية القائمة على الشك والخوف من الأخر طغت بشكل كبير على العلاقات البينية لدول إتحاد المغرب العربي.

تشكل الخلافات السياسية والنزاعات الحدودية بالإضافة إلى الازمات الداخلية التي تعيشها معظم دول المغرب العربي أحد أهم أسباب الاعتماد الأمني المتبادل، كما يمثل اختلاف الرؤى حول طبيعة ومصدر التهديد سببا مباشرا في فشل التعاون الأمني/ الإقتصادي، فعلى سبيل المثال تعتبر المغرب حركة البوليساريو منظمة ارهابية في حين تعتبرها الجزائر حركة تحررية، في حين تنظر الجزائر للتطبيع المغربي مع اسرائيل كتهديد مباشر لأمنها.

❖ **متغير الصداقة /العداوة:** تعتبر متغيرات الصداقة/ العداوة والتخومية من أهم العوامل المتحكمة في انتاج ديناميكيات أمنية عابرة للحدود، فالعلاقات المغاربية –المغاربية قائمة في مجملها على متغير الصداقة العداوة وهي معادلة يصعب تغييرها أو تطوير التعاون وفقها، حيث يعتبر التاريخ عاملا سلبيا في العلاقات بين دول المنطقة المغاربية والتي يعتبر العداء سمة أساسية لعلاقاتهم، إذ يلعب الشك وعدم الثقة دورا مهما في العلاقات الافقية. وفي مقابل ذلك تعتبر التخومية(القرب الجغرافي) عاملا محفزا على التكامل سواء تعلق

[1] دورتي، بالستغراف، مرجع سابق، ص، 279.

[2] Herald Muller, Security cooperation, in bertrand badie, (eds), **international Encyclopedia of political science**, los Angeles: sage publications, 2011. P, 2388.

الأمر بالعلاقات الأفقية (بين الدول المغاربية) أو حتى في علاقة الشمال بالجنوب، إذ يحتم التقارب الجغرافي على الدول المعنية ضرورة التعاون خاصة في المجالات الإقتصادية والأمنية.

❖ **التخومية:** تزداد أهمية القرب الجغرافي كوسيط محتمل للنزاعات بين الدول في حالتين أساسيتين[1]:

- وجود مصادر موضوعية للنزاع: فالجوار الجغرافي يسهل ويساعد على تحريك على نحو لم يكن ممكنا لو كانت هاتان الدولتان متباعدتان جغرافيا.
- إذا كانت هذه الأقاليم الجغرافية التي تشكل موضوع تلاصق ذات أهمية استراتيجية أو اقتصادية لطرف أو أكثر كما هو الحال في قضية الصحراء الغربية.

تشير الدراسات العلمية إلى أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعا للصراع –بين دول اقليم معين– من خلال اثارة قضايا الحدود وغيرها، وهو في هذه الحالة يخلق ألأية تفاعل مثيرة تحدث "فريديريك شومان" بقوله: "إن كل دولة عدو محتمل لجيرانها وحليف محتمل لجيران جيرانها"، كما أنه يمكن أن يكون على العكس عامل تكامل من خلال ما يتيحه من سهولة في المبادلات، ولذلك وفي ظل هذا التناقض فإن تأثير الجوار الجغرافي على تفاعلات النظام الإقليمي يتوقف أولا على السياق العام للعلاقات داخل النظام وثانيا على متغيري التماسك وتوزيع القوة داخل النظام، فضعف التماسك بين دولتين متجاورتين يرفع معدل الصراع والعكس صحيح[2].

❖ **الإختراق:** يشكل الفراغ الأمني في منطقة المغرب العربي نتيجة غياب التنسيق الأمني سببا في اختراق المنطقة من قبل القوى الكبرى في اطار زيادة حدة التنافس الدولي على مناطق النفوذ عبر العالم، حيث تستغل هذه القوى الظروف الإقتصادية والسياسية التي تعيشها دول المغرب العربي لتحقيق أجندتها الرامية أساسا لاختراق المنطقة والسيطرة عليها من خلال طرح مشاريع ذات طابع اقتصادي كالشراكة الأورو متوسطية التي تجعل من اقتصاديات الدول المغاربية في حالة تبعية للاقتصاد الأوروبي المندمج.

تستغل القوى الكبرى الساعية للهيمنة على منطقة المتوسط بصفة عامة ومنطقة المغرب العربي على وجه التحديد القضايا الشائكة والأزمات التي تعيشها المنطقة لبسط نفوذها، ففي مركب الأمن الإقليمي المغاربي تستغل القوى الفاعلة قضية الصحراء الغربية باعتبارها المسألة الأهم أمنيا وسياسيا والمسبب الأول للصراعات البينية بين دول المغرب العربي لاختراق المركب الأمني المغاربي.

[1] عبد الودود، مرجع سابق، ص، 102.

[2] السعيد ادريس، مرجع سابق، ص، 67.

خلاصة الفصل الثاني.

بعد معالجة التكامل في منطقة المغرب العربي من خلال دراسة جيواستراتيجية المنطقة المغاربية عبر التركيز على الأهمية الإقتصادية والجغرافية والأمنية بالإضافة إلى دراسة نشأة وتطور التكامل المغاربي الممثل أساسا في إتحاد المغرب العربي ووصولا إلى الهيكل التنظيمي للإتحاد توصلنا إلى الملاحظات التالية:

1- ان الموقع الاستراتيجي المهم لمنطقة المغرب العربي جعله يحتل مكانة بالغة الأهمية اقتصاديا واستراتيجيا حيث ساهمت اطلالته على البحر الأبيض المتوسط وتمتعه بمقومات طاقوية هائلة في زيادة الاهتمام العالمي به منذ القدم، فقد تعاقبت على المنطقة عدة حضارات هدفت للسيطرة عليه.

2- ان الفترة التي أنشأت فيها الدول المغاربية إتحاد المغرب العربي كانت فترة حساسة بالنسبة لدول المنطقة على مختلف الأصعدة خاصة سياسيا واقتصاديا، حيث عانت الدول المغاربية في فترة الثمانينات من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في مقابل انخفاض الاستثمار الخارجي نتيجة الظروف السياسية والأمنية في المنطقة، ما حتم على الدول المغاربية اللجوء للمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي للاستدانة بغية النهوض باقتصادياتها.

3- تنقسم التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي إلى تهديدات تقليدية أبرزها ما تعلق بالنزاعات الحدودية التي اندلعت بين الدول المغاربية غداة استقلالها بالإضافة إلى الصراع الكلاسيكي القائم إلى غاية اليوم والذي يصنف ضمن النزاعات التحررية والممثل في قضية الصحراء الغربية، أما التهديدات اللاتماثلية فقد شهدت المنطقة المغاربية كغيرها من المناطق حول العالم انتشار مجموعة من التهديدات العابرة للحدود والتي أصبحت تهدد كل دول المنطقة دون استثناء كظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الارهاب الدولي بالإضافة إلى الجريمة المنظمة والتهديدات الصحية خاصة مع انتشار فيروس كورونا أواخر عام 2019 والذي أظهر فشل المنظومة الصحية لدول المنطقة.

الفصل الثالث: انعكاسات التحولات الدولية والقضايا الأمنية على التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي.

يعتبر مشروع التكامل المغاربي ضرورة ملحة للنهوض بالوحدة المغاربية في ظل الأوضاع الدولية التي يعرفها النظام الدولي عامة والنظام الإقليمي المغاربي على وجه الخصوص، وقد شهد إتحاد المغرب العربي تعثرا واضحا في نشاطاته منذ تأسيسه نتيجة لعوامل ومتغيرات اقليمية ودولية أدت بدول الإتحاد للتوجه نحو عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع اطراف خارج النظام الإقليمي المغاربي على غرار الشراكة الأورو متوسطية.

إن الحديث عن واقع التكامل المغاربي في ظل إنتشار المعضلة الأمنية وتطورها بين دول المنطقة يعتبر أمرا في غاية الأهمية، خاصة إذا ما قورنت هذه التجربة بالنجاحات التي حققتها التكتلات على المستوى الإقليمي وعلى الساحة الإقتصادية الدولية والتي تزامنت وإنشاء إتحاد المغرب العربي كالإتحاد الأوروبي، إذ يمثل هذا الأخير نموذجا ناجحا لتكامل اقليمي بين مجموعة دول أنهكتها حروب دولية بينية وأهلية كانت أعتى من تلك الصراعات السياسية بين دول إتحاد المغرب العربي.

تعتبر إشكالية التكامل في منطقة المغرب العربي ذات أبعاد أمنية /سياسية أكثر من كونها ذات أبعاد اقتصادية فتوفر المقومات الضرورية لنجاح المسار التكاملي المغاربي لم تكن كافية للمضي قدما نحو الاندماج نتيجة لمجموعة العراقيل السياسية والأمنية التي حالت دون تنفيذ القرارات ومخرجات اجتماعات الدول المتكاملة، مما جعل نموذج التكامل المغاربي مجرد حبر على ورق، فنجاح التكامل الإقتصادي المغاربي يتطلب ارادة سياسية صلبة لتجاوز الخلافات القائمة واعتماد لغة المصالح الإقتصادية المتبادلة بدل التنافس السياسي للمضي قدما نحو التكامل والاندماج.

يهتم هذا الفصل بدراسة انعكاسات التحولات الدولية والإقليمية على التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي وذلك بالاعتماد على المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: واقع التكامل المغاربي في ظل التحولات الدولية والإقليمية منذ نهاية الحرب الباردة.**
- ✓ **المبحث الثاني: معيقات التكامل في منطقة المغرب العربي.**
- ✓ **المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لمستقبل التكامل في منطقة المغرب العربي في ظل المعضلة الأمنية.**

المبحث الأول: واقع التكامل المغاربي في ظل التحولات الدولية والإقليمية منذ نهاية الحرب الباردة.

عرف النظام الدولي تغيرات هامة بعد نهاية الحرب الباردة، بدأت بسقوط المعسكر الشيوعي وتفكك الإتحاد السوفياتي والانتقال من الثنائية إلى الاحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تراجع العامل العسكري نسبيا وصعود العامل الإقتصادي، إذ أصبحت التكتلات الإقتصادية السمة الأساسية التي تميز النظام الإقتصادي الدولي في ظل تزايد مستويات الاعتماد المتبادل وتسارع وتيرة العولمة. وفي هذا السياق برز إتحاد المغرب العربي الذي تأسس عام 1989 بموجب معاهدة مراكش كمحاولة من دول المنطقة لتوحيد اقتصادياتها ومجابهة التحديات المختلفة التي تواجهها في ظل عجز الدولة القطرية على مواجهتها لوحدها.

يسعى هذا المبحث للبحث في واقع التكامل المغاربي في ظل التحولات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ووصلا إلى الوقت الراهن أين تعرف المنطقة حالة من التحولات على الجبهة السياسية والإجتماعية في اطار ما يعرف بالربيع العربي وكذا الاعتبارات الأمنية التي أثرت بشكل مباشر على ملفت التكامل المغاربي. وقد تم تقسيم الواقع التكاملي في منطقة المغرب العربي إلى مرحلتين: تمتد الأولى منذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية بداية ثورات الربيع العربي، فيما تمتد المرحلة الثانية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي إلى غاية اليوم.

المطلب الأول: البيئة الدولية والمسار التكاملي في منطقة المغرب العربي مع نهاية الحرب الباردة

ان الدراسة التكامل في منطقة المغرب العربي يقودنا للحديث عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة باعتبارها مرحلة حاسمة ومهمة لمسار التكامل بين الدول المغاربية، حيث ساهمت جملة من المتغيرات الداخلية والإقليمية –والتي تأثرت أساسا بالعوامل الدولية– في اعادة النظر في العلاقات البينية لدول المغرب العربي خاصة بعد سقوط المعسكر الشيوعي وتفكك الإتحاد السوفياتي، إذ لا يخفى أن الدول المغاربية كانت منقسمة طيلة فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي (الجزائر، ليبيا) والمعسكر الغربي (المغرب، تونس) حيث تعتبر مرحلة ما بعد الحرب الباردة الانطلاقة الفعلية للتكامل المغاربي، وعليه فقد مثلت المعطيات الدولية والإقليمية عاملا محفزا للمسار التكاملي بالمنطقة المغاربية، ويمكن اجمال العوامل المؤثرة على المسار التكاملي في النقاط التالية:

- ✓ **الازمات الإقتصادية:** لقد واجهت دول المغرب العربي منذ منتصف الثمانينات صعوبات كبيرة، حيث عمقت الأزمة الإقتصادية وبرامج التصحيح الهيكلي الفروقات التي كانت قائمة –بين شمال وجنوب المتوسط– بل أكثر من ذلك وصل الأمر إلى أن طالت الأزمة بعمق العلاقات الإجتماعية والسياسية، كما طالت المؤسسات فأصبحت الدولة بحاجة إلى اعادة البناء[1]. كما أثرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بشكل مباشر على اقتصاديات الدول العربية عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة، حيث أدت هذه الأزمة إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لمعظم الدول العربية والمغاربية.
- ✓ **التحول من الصراع بين الشرق والغرب إلى صراع الشمال والجنوب:** بعد سقوط الأنظمة الشيوعية برزت نظريتان حاولتا تقديم منظور شامل لتوجيه العمل، الأولى نظرية نهاية التاريخ "لفرانسيس فوكوياما" والتي تؤكد أن الديموقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات "لصامويل هنتنغتون" والتي حاولت ايجاد عدو جديد من خلال تغيير صراع الايديولوجيات الذي ساد خلال الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات[2]. فبد سقوط المعسكر الشيوعي أصبحت القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تنظر لدول الجنوب باعتبارها مصدر تهديد لأمنها وأمن حلفائها بسبب تدني مستويات النمو الإقتصادي في هذه الدول والذي يؤدي إلى عدم الاستقرار داخلها مما ينعكس سلبا على بقية دول العالم وعلى رأسها الدول الغربية، وقد زاد الاهتمام بنظرية صدام الحضارات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الارهاب والذي ربطته ضمنيا بالدين الاسلامي.
- ✓ **التحول في طبيعة التهديدات الأمنية:** عرف النظام الإقليمي المغاربي مع نهاية الحرب الباردة تحولا في طبيعة التهديدات متأثرا بالتحولات التي عرفتها بنية النسق الدولي، فلم تعد التهديدات في هذه المرحلة عسكرية وواضحة بل أصبحت تحمل أبعادا مختلفة (اقتصادية، صحية، بيئية...)، كما امتازت بكونها عابرة للحدود في ظل التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم وافرازات العولمة، ما جعل مواجهة هذه التهديدات الجديدة من قبل الدول لوحدها أمرا مستحيلا بل يتطلب تضافر الجهود الدولية لمعالجة هذا الاشكال.
- ✓ **التحول من التكتلات العسكرية إلى التكتلات الإقتصادية:** حيث عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحولا في طبيعة التكتلات إذ تميزت مرحلة الحرب الباردة بانتشار واسع للتكتلات العسكرية على غرار

[1] بخوش، مرجع سابق، ص، 55.

[2] مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي"، **مجلة الحقيقة**، المجلد (7)، العدد (1)، (جوان 2008)، ص، 31.

حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو اللذان مثلا أهم الاحلاف العسكرية في تللك المرحلة، في حين تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالانتشار الواسع للتكتلات ذات الطبيعة الإقتصادية بعد تراجع البعد العسكري لصالح البعد الإقتصادي، فبرزت مجموعة من التكتلات الإقتصادية على غرار الإتحاد الأوروبي، الأسيان، نافتا...الخ.

- ✓ **انتشار الحروب والصراعات الداخلية:** لعل اهم ما ميز طبيعة الصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة هو انتقالها من الطابع الدولاتي إلى الطابع الاثني الداخلي والذي مثلت فيه الدولة القومية طرفا في النزاع في كثير من الحالات.
- ✓ **العولمة وتداعياتها الإقتصادية والسياسية:** يشير مفهوم العولمة إلى تنامي التفاعلات الدولية والتعاملات المتبادلة واتساعها وتسارعها، فهي مجموعة من العمليات الإقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي تقلل من أهمية الحدود الإقليمية، إذ تعتبر كثافة التفاعلات التي تتجاوز حدود الدول المشكلة للمنظومة الدولية الحديثة السمة الأساسية للعولمة[1]. فقد أصبحت أنشطة العولمة تخترق حدود الدول القومية والمجمعات الإقليمية بسرعة وسهولة فائقتين، كما ساهمت العولمة في زيادة حدة الاعتماد المتبادل بين الدول مما أثر سلبا على مفهوم السيادة لدى الدولة القومية حسب المفهوم الوستفالي.
- ✓ **بروز تجمعات اقليمية على غرار الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي:** حيث ساهم بروز التجمعات الإقليمية في تعجيل دول المغرب العربي بإنشاء التكتل المغاربي.

لقد كان لهذه العوامل تأثير مباشر على المسار التكاملي في منطقة المغرب العربي، حيث أدت هذه التحولات التي حدثت على مستوى المنظومة الدولية إلى سعي الدول المغاربية للجوء إلى التعاون والتكامل باعتباره الحل الأمثل للتغلب على التحديات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة من جهة واستجابة منها للتحولات الإقتصادية من جهة أخرى، خاصة بعد زوال القطبية الثنائية واتجاه كل من الجزائر وليبيا لتبني اقتصاد السوق في سياساتهما الإقتصادية، إذ أنشأت دول منطقة المغرب العربي بموجب اتفاقية مراكش عام 1989 إتحاد المغرب العربي تعبيرا منها عن دخول المنطقة في مرحلة جديدة من العلاقات البينية يكون التكامل عنوانا لها.

[1] عبد الله جبر العتيبي، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية : بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (23)، (2009)، ص، 82-83.

المطلب الثاني: أثر التحولات السياسية في المنطقة المغاربية على المسار التكاملي بالمنطقة.

عرفت المنطقة المغاربية كغيرها من دول العالم العربي منذ أواخر عام 2010 حالة من التوترات على الجبهة السياسية والإجتماعية نادت جميعها بضرورة التغيير السلمي للسلطة ونظام الحكم، وعلى الرغم من بداية هذه الاحتجاجات بطريقة سلمية إلا أنها سرعان ما تطورت لتتحول في كثير من هذه الدول إلى حروب داخلية وأخرى دولية. على غرار ما يحدث في ليبيا.

ساهمت التطورات السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة العربية عموما والمغرب العربي على وجه التحديد والمتمثلة أساسا في ما عرف اعلاميا بثورات الربيع العربي في بلورة سياسات أمنية وسياسية وحتى اقتصادية جديدة نتيجة للتحولات الجذرية التي عرفتها الدولة المعنية بهذا التغيير.

ساهم الربيع العربي في تحول المشهد السياسي داخل الدول العربية فبعد عقود من الاستبداد السياسي والقمع نشأ شعور بخيبة الأمل داخل الدول العربية، حيث بدأت الحركة الاحتجاجية في تونس عندما خرجت الجماهير في مظاهرات ضد النظام الدكتاتوري الذي ظل يحكم البلاد لفترة طويلة، وقد ألهمت الثورة التونسية دولا أخرى في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي للخروج في احتجاجات مشابهة لتلك التي بدأت في تونس[1].

الفرع الأول: التحولات السياسية في تونس.

شهدت تونس مع نهاية عام 2010 تحولات سياسية وامنية كبيرة كادت تعصف بالبلاد حيث كانت البداية مع احراق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه تعبيرا عن غضبه بعد مصادرة عربته واهانته من قبل الشرطة التونسية، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات في سيدي بوزيد مسقط رأس البوعزيزي ليتطور الوضع لاحقا ويشمل كل المدن التونسية، حيث شهدت هذه الأخيرة خروج الألاف من التونسيين الرافضين للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، وقد ادت هذه المظاهرات لسقوط عديد القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين المدنيين، وانتهت الاحتجاجات مع اسقاط النظام القائم وهروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي إلى السعودية.

[1] Zahraa barakat and Ali Fakih, Determinants of the Arab spring protests in Tunisia, Egypt, and libya: what have we learned ,in timo kivimaki and rana jawad, (eds), **the fragility- grievances – conflict triangle in the middle east and north africa (MENA)**, **social sciences**, , Vol (10), No (282),(2021), p, 1.

عرفت تونس منذ الاطاحة بنظام بن علي حالة من اللا استقرار السياسي والأمني بالمنطقة خاصة مع جملة الاغتيالات السياسية التي عرفتها البلاد وتفاقم ظاهرة الارهاب الذي اصبح يقوم بعمليات نوعية اظهرت فشل المنظومة الأمنية التونسية.

يشكل العامل الإقتصادي المحرك الرئيسي لثورات الربيع العربي وخاصة في النموذج التونسي، حيث أدت الأوضاع الإقتصادية المتردية نتيجة غياب التنمية والعدالة الإجتماعية إلى الانتفاضة للمطالبة بتحسين المستوى المعيشي، ويمكن اجمال اسباب الانتفاضة التونسية فيما يلي:

- **ارتفاع معدلات البطالة والفقر**: تعتبر البطالة عاملا حاسما في دفع الافراد إلى الاحتجاج كنتيجة حتمية للاحتياجات الإقتصادية[1]، فرغم اعتبار تونس من الدول التي حققت نموا اقتصاديا مميزا مقارنة بدول المنطقة الا أن الاقتصاد التونسي عجز عن خلق مناصب شغل لتوظيف العدد الهائل من البطالين، ففي سنة 2010 بلغت نسبة البطالة في تونس 13 % أي ما يعادل 491.8 الف عاطل عن العمل، منهم 138.9 الف صاحب شهادة جامعية عليا أي بنسبة 23.3 % من مجموع العاطلين عن العمل في البلاد، وكان التشغيل أنذاك حسب الولاء الحزبي والسياسي للنظام الحاكم[2]. اضافة إلى ذلك شكل غياب التنمية الإقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية للبلاد عاملا حاسما لنمو الاضطرابات السياسية وزيادة حدة الاختلالات داخل المجتمع التونسي.

ان تدني مستويات المعيشة لدى فئة واسعة من الشعب التونسي ناتج عن فشل السياسات الإقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة التونسية، مما انعكس سلبا على الحياة الإجتماعية بسبب تفشي الآفات الإجتماعية الخطيرة في ظل غياب العدالة الإجتماعية وانتشار الظلم والتهميش.

- **غياب الحريات السياسية:** تعتبر الأوضاع السياسية المتردية في منطقة المغرب العربي بصفة عامة وتونس على وجه الخصوص من أهم أسباب الانتفاضة الشعبية التونسية، فقد عانى الشعب التونسي لفترة طويلة من الاستبداد السياسي خاصة في فترة حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن

[1] Ibid , p, .40

[2] تقرير فريق التحرير، تونس: خمس سنوات من الثورة وحال البطالة من سيء الى أسوء، تم النشر في 19 ديسمبر2015، تم التصفح في 2 فيفري 2020. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3Z3qimm

علي، إذ سيطر حزب التجمع الدستوري الديموقراطي على الحياة السياسية في تونس منذ انقلاب 1987 الذي أطاح فيه بن علي بنظام الحبيب بورقيبة.

- **انتهاك حقوق الانسان:** تتفق الانظمة الاستبدادية الحاكمة في الوطن العربي وان اختلفت من حيث الدرجة بأنها لا تطيق المعارضة أيا كان نوعها ولا التعبير السلمي عن الرأي مهما كان مهذبا، وقد مثل نظام بن علي في تونس الانظمة الاستبدادية باتباعه بدرجة عالية من القمع للأفراد والجماعات بشكل أدى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي واقتصادي جعل الثورة بما تمتاز به من مفاجأة هي الأسلوب الوحيد للتغيير[1].

- **انتشار الفساد:** يمثل انتشار الفساد في دول المغرب العربي عامة وتونس على وجه التحديد في فترة حكم بن علي سمة أساسية للنظام الحاكم، حيث كان هذا الأخير يعمل جاهدا لتحقيق الصالح الخاص بدل تحقيق الصالح العام، إذ انتشرت كل مظاهر الفساد السياسي في تونس بن علي من رشوة ومحسوبية والابتزاز وغيرها من الأشكال الفساد السياسي والإقتصادي والتي أثرت سلبا على المسار الديمقراطي وتحقيق التنمية الإقتصادية.

- **العامل التكنولوجي:** لعبت التكنولوجيا دورا بارزا في انتشار رقعة الاحتجاجات بالدول العربية المنتفضة وعلى رأسها تونس، فرغم أن أغلب الاحتجاجات كانت عفوية في بداياتها الا أن انتشارها واستمرارها إلى غاية اسقاط الأنظمة المستبدة ارتبط بنخبة استغلت العامل التكنولوجي والممثل أساسا في وسائل التواصل الاجتماعي للترويج للاحتجاجات واهدافها بالإضافة إلى فضح الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان من قبل اجهزة النظام.

كما تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دورا مهما في اثارة الرأي العام المحلي والعالمي وحشد الاهتمام الدولي من خلال فضح أشكال الاستبداد المختلفة التي مارسها بعض الحكام العرب، ولهذا فقد استخدمت الحركات الاحتجاجية هذه المواقع على نطاق واسع للدعوة إلى المظاهرات والاعتصامات والتواصل مع العالم الخارجي خاصة وسائل الاعلام الاجنبية وخلق التفاعل والتضامن بين الشباب

[1] أية يوسف عبد السلام، أسباب قيام ثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، تم النشر في 23 ماي 2014، تم تصفح في 25 نوفمبر 2020. https://tinyurl.com/ykk8djcr

في الدول العربية[1]. فهناك علاقة طردية بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ونجاح الثورات وفي مقابل ذلك تنظر حكومات الدول المستبدة إلى وسائل التواصل الاجتماعي على أنها تهديد لها[2].

الفرع الثاني: المعضلة الليبية "دراسة في الأسباب والتداعيات".

تعتبر الأزمة الليبية أحد أعنف الأزمات التي تشهدها منطقة المغرب العربي، إذ يشكل 17 فبراير 2011 منعرجا حاسما في تاريخ الشعب الليبي، حيث بدأت مظاهرات عارمة في مناطق متفرقة داخل الجماهيرية الليبية تنادي بضرورة احداث اصلاحات اجتماعية واقتصادية لتتطور لاحقا إلى مطالب سياسية داعية لإسقاط النظام القائم، والتي قوبلت بالعنف الممنهج ليتطور الوضع إلى انقسامات داخلية وحرب أهلية دامية ذات أبعاد داخلية واقليمية.

بقيت ليبيا تحت حكم معمر القذافي طيلة 42 عاما إلى حين الإطاحة به في عام 2011 نتيجة مسيرات سلمية تخللها عصيان عسكري مدعوم بتدخل عسكري غربي[3]، وقد أدت هذه الاحداث إلى فراغ في السلطة وعدم استقرار أمني نتيجة انتشار الأسلحة وبروز تيار اسلامي مسلح مما ساهم في تعقيد الوضع داخل الدولة الليبية وتعدد الأطراف المتصارعة داخلها. وقد لعبت جملة من المتغيرات الداخلية والإقليمية دورا مهما في تأجيج الأوضاع داخل ليبيا، حيث كان للأوضاع السياسية الدور الأكبر في خروج الشعب الليبي إلى الشارع للمطالبة بالإصلاحات السياسية وتغيير النظام، فمنذ انقلاب 1969 الذي قاده العقيد معمر القذافي والذي الغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية الليبية أصبح الشعب الليبي يعيش تحت حكم دكتاتوري في ظل غياب بنية مؤسساتية للنظام.

كما تعد الاوضاع الإقتصادية محرك اساسي في تفجير الثورات فرغم الثروات الهائلة التي تتميز بها الدولة الليبية الا أن سوء التسيير وغياب مؤسسات اقتصادية وطنية ذات كفاءة ساهم في ضعف الاقتصاد الليبي الذي عانى لفترة طويلة من العقوبات الإقتصادية الدولية بسبب أزمة لوكاربي. فحتى بعد رفع الحصار الذي كان مفروضا على ليبيا عام 2003 لم يستطع النظام الليبي تحقيق تنمية اقتصادية، فمن المعروف أن

---

[1] سلمان حسام، "أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين: ثورات الربيع العربي نموذجا"، **مجلة دراسات استراتيجية**، المجلد (11)، العدد (21)، (جوان 2015)، ص، 35.

[2] barakat and Fakih, op, cit, p, 3.

[3] جون باثو وأخرون، **الكتاب السنوي 2018: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ط، 1، تر: عمر سعيد الأيوبي وأخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص، 103.

الثروة النفطية في ليبيا ليست متميزة بارتفاع قدراتها الانتاجية ومخزونها الطبيعي ولكن أيضا بجودتها العالمية[1]، لكن العائدات البترولية صرفت في مشاريع خارجية لم يستفد منها الاقتصاد الليبي مثل دعم الحركات المسلحة في دول الجوار كالنيجر ومالي[2]. فرغم المقدرات الإقتصادية الهائلة التي تتمتع بها ليبيا إلا أن سوء استغلالها أثر بشكل مباشر وبطريقة سلبية على الحالة الإجتماعية داخل ليبيا.

جدير بالذكر أن الطبيعة القبلية التي تميز المجتمع الليبي تشكل سببا حاسما في انفجار النزاع داخل ليبيا وتفاقمه، فعلى الرغم من غياب الاختلاف الديني الذي يعد سببا رئيسا في كثير من النزاعات إلا أن القبلية التي تعرفها ليبيا جعلت منها تحوي أعتى النزاعات الاهلية. حيث تنامت الولاءات والصراعات القبلية بين الأقاليم الليبية القائمة على التنافس التاريخي والمكانة والنفوذ بين قبائل غرب وشرق ليبيا التي انطلقت منها الثورة[3]، يضاف إلى ذلك عدم وجود مؤسسة عسكرية وهو الأمر الذي زاد من حدة تفاقم العنف داخل ليبيا.

يرى " برهان غليون" أن نظام العقيد "معمر القذافي" هو من خلق حالة الفوضى وأطلق فزاعة الانقسام القبلي بهدف مواصلة سيطرته على الشعب الليبي ويقول في هذا الصدد "ان غياب أحزاب في ليبيا ربما يجعل مهمة الشعب الليبي صعبة قياسا لحالتي تونس ومصر، ولكنه سيتمكن بفضل نخبه وقياداته من القيام بها، وفكر القبيلة لا يعني بالضرورة العداء والتعارض مع الدولة فالقبائل تتفاهم وتتعاقد على قيام الدولة"[4].

كما لعبت المتغيرات الإقليمية والدولية دورا محوريا في اشعال الأزمة الليبية وتطورها ويمكن اجمال هذه المتغيرات في النقاط التالية:

- ✓ الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية خاصة في كل من تونس ومصر مما ساهم في تشجيع الليبيين على الاحتجاج لإسقاط النظام القائم.

---

[1] أمحمد مالكي، "تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، في مجموعة الخبراء المغاربيين، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 6، (سبتمبر 2011)، ص، 3.

[2] محمد عاشور مهدي ، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، تم تصفح في 14 ماي 2021. نقلا عن الموقع:https://bit.ly/3LxNVAA

[3] المرجع نفسه.

[4] مليكة بوضياف، "اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدنية (الانتقال الى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي)"، **مجلة أكاديميا**، المجلد (4)، العدد (05)، (جوان 2016)، ص، 213.

✓ دور الأطراف الخارجية التي تسعى إلى إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، وقد لعبت فرنسا الدور الأبرز في الأزمة الليبية من خلال تدخلها المباشر تحت ذريعة وحشية نظام القذافي[1].

تداعيات الأزمة الليبية على أمن منطقة المغرب العربي

عرفت المنطقة المغاربية تدهورا خطيرا بعد اندلاع الثورة الليبية وانتشار فوضى السلاح في كل مكان، إذ تشهد المنطقة منذ بداية النزاع الليبي تناميا متسارعا للتهديدات الأمنية العابرة للحدود، فقد تجاوزت هذه الأزمة منذ بدايتها الداخل الليبي لتمتد إلى دول الجوار التي أصبحت معنية بشكل مباشر بتداعيات وتطورات الأحداث في ليبيا، بفعل عوامل جيوسياسية تتعلق أساسا بالحدود المشتركة "القرب الجغرافي" والأوضاع غير المستقرة بمنطقة الساحل، حيث أصبحت منطقة المغرب العربي تواجه تهديدات متزايدة يمثل انتشار السلاح الليبي أحد الأسباب الرئيسة لها، بالإضافة إلى تحول ليبيا إلى قاعدة لانطلاق العمليات الارهابية ضد دول الجوار ومركز إقليمي لتجارة السلاح، فقد أصبح أمن منطقة المغرب العربي مرهون بأمن ليبيا خاصة أن الإقليم يواجه أصلا تهديدات أمنية قادمة من منطقة الساحل قبل اندلاع الأزمة الليبية.

ويمكن تحديد تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في منطقة المغرب العربي من خلال ابراز أهم التهديدات الناجمة عن النزاع الليبي على النحو التالي:

❖ **التهريب والمتاجرة بالأسلحة:** أدى تردي الأوضاع الأمنية داخل ليبيا إلى انتشار السلاح بسبب نهب مخازن الأسلحة فيها من قبل المليشيات المسلحة مما ينبئ ببلقنة المنطقة المغاربية والساحل الافريقي بأكملها خاصة مع تهريب هذه الأسلحة نحو مالي والنيجر ووصولها إلى أيدي الجماعات الارهابية.

تمثل عمليات التهريب الواسعة للأسلحة والذخيرة الأخرى عبر كل بلد من البلدان التي تشترك في حدودها مع ليبيا قضية أمنية حرجة، حيث زادت المخاوف من مخاطر الارهاب وتهريب المخدرات ناهيك عن الهجرة غير الشرعية التي تنشأ في منطقة الساحل وتنتقل إلى ليبيا وغيرها من دول المغرب العربي ومن ثم إلى أوروبا[2].

---

[1] جيسون دافيسون، **فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل**، ط1، (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، عدد 134، (2014)، ص، 14.

[2] سالم وكادليك، مرجع سابق، ص، 11.

❖ **أزمة النازحين:** أدت الأوضاع الأمنية المتوترة في ليبيا إلى نزوح الألاف من الليبيين إلى دول الجوار خاصة الجزائر وتونس، الأمر الذي يطرح العديد من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية لهذه الدول التي تتخبط في مشاكل اقتصادية نتيجة الأوضاع الأمنية التي تعرفها المنطقة.

❖ **تنامي نشاط التنظيمات الارهابية:** يساهم انتشار الأسلحة الثقيلة والخفيفة داخل ليبيا وجوارها الإقليمي في تدعيم المنظمات الارهابية بأسلحة نوعية وخطيرة، ويشهد الواقع الأمني في ليبيا حالة من الفوضى خاصة على مستوى المؤسسات الرسمية مما زاد من حدة العنف السياسي والتطرف في الداخل الليبي[1]، وهو ما ينعكس سلبا على دول الجوار كالجزائر، فبعد أن كانت الأزمة الليبية تتلخص في حرب ميليشيات تتنازع حول مناطق النفوذ فيما بينها، أصبحت تتخذ بعدا أكبر بدخول تنظيمات ارهابية ذات أهداف عابرة للحدود.

❖ **تنامي نشاط الجريمة المنظمة:** إن أهم خطر للجريمة المنظمة في عصر العولمة هو الانتقال من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي أو ما يعرف بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، إذ تساهم الأوضاع المتوترة في ليبيا في تزايد نشاط الجريمة المنظمة التي تجد في اضطراب الأوضاع الأمنية فرصة لزيادة نشاطها، إذ تزداد نشاطات الجريمة المنظمة بالتحالف مع الجماعات الإرهابية لتحقيق المنفعة المشتركة، وتعتبر الجريمة المنظمة أكبر ممول للجماعات الإرهابية، فيما تقوم هذه الأخيرة بتوفير الأمن لأعضاء الجريمة المنظمة وتسهيل عملها.

❖ **خطر التدخل الخارجي في المنطقة:** إن النزاع في ليبيا سرعان ما تم تدويله في شكل تدخل أجنبي تحت مضلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الذي قضى بحماية المدنيين والحظر الجوي على ليبيا[2]، لكن التساؤل الذي يطرح هو هل فعلا كان العامل المعياري المتمثل في حماية المدنيين السبب المحرك لتدخل القوى الأممية أم أن المصالح الإقتصادية تلعب الدور الأبرز في المسألة؟

يشكل التدخل الخارجي أهم تحدي للأمن المجتمعي الليبي وأمن المنطقة المغاربية على حد سواء، فالتدخل الخارجي يتمثل أساسا في دعم فصيل على حساب أخر بغية تشكيل واقع ليبي وفقا لمصالح القوى المتدخلة دون مراعاة مصالح الشعب الليبي واولوياته.

---

[1] Rosan smits et al, « **Revolution And Its discontentes : State, factions and Violence in the new libya** »,Cru Report**,** The Hague: The clingendael Institute, september, 2013), p, 54.

[2] ديدي ولد السالك، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي"، في مجموعة الخبراء المغاربيين، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 6، (سبتمبر 2011)، ص، 3.

لقد جعلت الأزمة الليبية الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي يتميز بالهشاشة نتيجة لضعف الأجهزة الأمنية مقارنة بالتهديدات التي تطرحها الأزمة[1]، مما يجعل إصلاح قطاع الأمن الداخلي أحد أهم القضايا الرئيسة[2] لحل الأزمة الليبية، حيث لم تعد دول المنطقة قادرة على تحقيق أمنها بمفردها بل يتوجب عليها الدخول في شراكات أمنية مع دول الجوار أو حتى تحالفات مع دول لها مصالح في المنطقة.

➢ **التنافس الجزائري المغربي وحلول الأزمة الليبية:** لاتزال الانقسامات في المنطقة المغاربية خاصية بنيوية لعلاقاتهم البينية بشأن الأزمة الليبية التي يضل فيها الدور المغاربي المؤثر غائبا، حيث انعكست الجيواستراتيجية للعلاقات بين المغرب والجزائر سلبا على الأزمة الليبية التي تحولت بمجرد انفجارها إلى مصدر خلاف اضافي بين البلدين ومسرحا للتنافس بينهما، كما يعد تعميق الهوة بينهما أحد ابرز التداعيات الاستراتيجية للأزمة الليبية[3].

حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة الليبية تطبيق مبادئ سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، حيث عارضت تدخل حلف شمال الأطلسي عام 2011 باعتباره خرقا لسيادة الدولة الليبية، وفي مقابل ذلك دعمت الحكومة الجزائرية المواقف الدولية الساعية لإيجاد حل سلمي للأزمة الليبية على غرار دعوات الإتحاد الافريقي الساعية لحلحلة الأزمة دبلوماسيا. وقد ساهم تأخر الجزائر في الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي مع بداية الأزمة في تشويه صورتها لدى الكثير من الليبيين واعتبارها من المناهضين للثورة والداعمين لنظام القذافي، لكنها سرعان ما تداركت الأمر من خلال تشجيع الليبيين على استخدام الحلول السلمية لإنهاء الحرب الأهلية واعادة بناء الدولة.

تعد الجزائر من أكثر الدول انخراطا في عملية التسوية السياسة لهذه الأزمة إلا أن انجازاتها محدودة للغاية لاسيما أن خيار الحسم العسكري يجهض كل محاولات التسوية السلمية، فقد عجزت الدبلوماسية الجزائرية في كبح جماح التدخل المصري من خلال الألية التعاونية الثلاثية(الجزائر، مصر، تونس)، وربما

---

[1] أحمد ادريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي"، في مجموعة الخبراء المغاربيين، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 6، (سبتمبر 2011)، ص، 1.

[2] سلمان شيخ وشادي حميد، بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا، (دراسة مشتركة بين برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الاسلامي ومركز بروكنجز 2012)، الدوحة: مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط، ص، 7.

[3] عبد النور بن عنتر، الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ص، 2-3. تم النشر في 7جويلية 2020، تم التصفح في 21 ديسمبر2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/40jDULj

يعد عدم التأثير على موقف مصر أكبر فشل للدبلوماسية الجزائرية في الأزمة الليبية، كما أنها لم تفلح في اقناع الأطراف الأخرى الإقليمية والدولية بصواب رؤيتها رغم أنها الدولة الأكثر ذودا على الحدود الليبية غربا بالنظر للتعداد الهائل للقوات التي تنشرها لحماية الحدود المشتركة[1].

الفرع الثالث: التحولات السياسة في الجزائر، المغرب وموريتانيا.

لم تقتصر التحولات السياسية والأمنية في منطقة المغرب العربي على ليبيا وتونس فقط بل مست كل دول المنطقة، إلا أنها كانت أقل حدة في البلدان الثلاث الأخرى (الجزائر، المغرب، موريتانيا)، حيث عرفت كل من الجزائر والمغرب حركات احتجاجية لم تختلف مطالبها عن تلك التي رفعها المتظاهرون في باقي الدول العربية، وفي مقابل ذلك تشهد موريتانيا انقلابات عسكرية كان لها تأثير سلبي على استقرار البلاد وأمن المنطقة.

أولا- الحركات الاحتجاجية في الجزائر: عرفت الجزائر حركات احتجاجية عديدة منذ استقلالها حملت في طياتها مطالب سياسية واقتصادية وهوياتية كادت أن تعصف بالبلاد، وتعتبر أحداث أكتوبر 1988 -التي بدأت من العاصمة الجزائر لتشمل جل ولايات الوطن- الأخطر على الاطلاق في تاريخ الدولة الجزائرية خاصة مع انتشار العنف نتيجة وقف المسار الانتخابي عام 1992 والغاء نتائج الانتخابات التشريعية عام 1991. وقد شهدت الجزائر بعدها أحداث دموية عنيفة خلفت الاف القتلى والمفقودين بلغت ذروتها عام 1994 وعرفت تلك الفترة بالعشرية السوداء، ليستتب الأمن تدريجيا مع بداية الألفية واصدار الرئيس الجزائري أنذاك عبد العزيز بوتفليقة قانون الوئام المدني.

في مقابل ذلك ورغم ما خلفته أحداث أكتوبر من سلبيات أهمها اندلاع الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي ودخول البلاد في نفق مظلم أدى إلى انهيار المنظومة الإقتصادية للدولة الجزائرية، الا أن تلك الأحداث كان لها الفضل في خروج الجزائر من الأحادية الحزبية والاعلامية إلى التعددية السياسية. ويرى المؤرخ والأكاديمي "محند أرزقي" فراد في حديث للجزيرة عام 2015 أن "انتفاضة أكتوبر كانت بمثابة الربيع الجزائري الذي جاء متقدما بعقود على الربيع العربي ومتزامنا مع ربيع أوروبا الشرقية وخاصة بولونيا"[2]. ولم

[1] عبد النور بن عنتر، الدول المغاربية والأزمة الليبية، مرجع سابق، ص، 5.

[2] الجزيرة نت، أكتوبر 1988 .. ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية، تم النشر في 15 ماي 2015، تم التصفح في 16 ديسمبر 2020، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3G54C2l

تكد نار العشرية السوداء تنطفئ حتى اندلعت احداث الربيع الأسود التي عاشتها منطقة القبائل عام 2001 والتي تحولت إلى صراع بين سكان المنطقة والسلطة، لكن هذه المرة كانت المطالب هوياتية بالدرجة الأولى خاصة مع تنامي المطالب الانفصالية في المنطقة مع تأسيس حركة "الماك" الارهابية.

يقول الباحث السياسي السينغالي "جوبيتر نديايي" أينما توجد حركات انفصالية توجد دول منافسة تقدم الدعم لها لأسباب تتعلق بالمكانة والموقع الجيو سياسي من خلال سياسة الارشاء والدعم المالي والعسكري واللوجيستي"[1]، وعليه فإن الحركة الانفصالية في منطقة القبائل عرفت دعما من أطراف خارجة أهمها المغرب، فقد قامت الممثلية الدبلوماسية المغربية بنيويورك بتوزيع وثيقة رسمية على جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز يكرس محتواها بصفة رسمية انخراط المملكة المغربية في حملة معادية للجزائر عبر دعم ظاهر وصريح لما تزعم بأنه حق تقرير المصير للشعب القبائلي والذي حسب المذكرة المذكورة يتعرض لأطول احتلال أجنبي[2]. فمن خلال هذا السلوك الذي تبنته المغرب يظهر جليا أنها تسعى للرد على الجزائر لدعمها للقضية الصحراوية، فرغم أن مطالب سكان منطقة القبائل كانت هوياتية بدرجة أولى إذ تمحورت حول طلب ادراج الأمازيغية كلغة رسمية في البلاد الا أن الأطراف الخارجية استغلت هذه المسألة في محاولة يائسة لتشتيت البلاد وتقسيمها.

كما شهدت الجزائر عام 2011 احتجاجات تزامنت مع بداية ثورات الربيع العربي حيث تميزت هذه الاحتجاجات بافتقارها إلى شعارات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي، وهو ما تلقفه الخطاب الاعلامي الرسمي محاولا أن ينفي عنها أي توجه سياسي ويحصرها في احتجاج ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية[3]. لكن سرعان ما هدأت الأوضاع بعدما سارعت السلطة إلى اقرار تدهيم المواد الغذائية واجراء اصلاحات سياسية واقتصادية.

---

[1] النزعة الانفصالية تجتاح العالم، السودان اليوم، تم النشر في 9 سبتمبر 2014، تم التصفح في 2 نوفمبر 2019، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/40JdUtc

[2] خالد زوبيري، السفير المغربي يدعوا الى انفصال منطقة القبائل... والجزائر ترد بقوة، تم النشر في 16 جويلية 2021، تم التصفح في 20 أكتوبر 2021، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/42WcY6F

[3] عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/ يناير 2011)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، 2011)، ص، 8.

لعل أهم حدث سياسي بالجزائر بعد احداث أكتوبر 1988 هو احتجاجات فبراير 2019 حيث اتسمت هذه الاخيرة بكونها ذات طابع سياسي مع عدم اهمال المطالب الإقتصادية والإجتماعية، فقد خرج الشعب الجزائري في كافة ربوع الوطن يوم 22 فبراير 2019 في مظاهرات عارمة ذات طابع سلمي للمطالبة بتغيير النظام بعد اعلان الرئيس السابق الراحل عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة رغم عجزه عن ادارة شؤون البلاد. فرغم أن المطالب كانت سياسية الا أن أسباب اندلاع الاحتجاجات حملت في طياتها أسبابا اقتصادية واجتماعية، حيث ساهم ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المستوى المعيشي وانتشار الفساد السياسي والمالي في تأجيج الأوضاع داخل الجزائر، وقد حققت احتجاجات فبراير 2019 مطلبها الأساسي بطريقة سلمية والممثل في اسقاط النظام القائم حيث دخلت البلاد في مرحلة انتقالية واقرار دستور جديد متأثر بشكل مباشر بالمطالب الاحتجاجية.

ان السمة الأساسية لاحتجاجات الجزائر أنها لم تأخذ قط بعدا وطنيا وحتى تلك التي رفعت مطالب مشتركة بقيت محصورة في المنطقة الجغرافية التي اندلعت فيها دون الامتداد إلى بقية أرجاء الوطن، إلى أن جاء الحراك ليحدث نقلة نوعية في الفعل الاحتجاجي في الجزائر على ثلاثة صعد: السلمية، البعد الوطني وشمولية المطالب وهذا ما يميز الحراك عن الحركات الاحتجاجية[1].

ثانيا– الحركات الاحتجاجية في المغرب: لا يختلف المشهد السياسي في المغرب منذ استقلاله على ما تعيشه باقي الأقطار العربية بصفة عامة والمغاربية على وجه الخصوص، حيث عرف المغرب العديد من الحركات الاحتجاجية والمظاهرات السلمية في ستينيات القرن الماضي والتي قوبلت بالقمع من قبل النظام الحاكم، واستمر الاحتقان الشعبي داخل المغرب نتيجة الظروف الإجتماعية والإقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب المغلوب على أمره حتى اليوم.

شهد المغرب محاولتين للانتقال الديموقراطي كانت الأولى خلال الفترة التي وصلت فيها أحزاب المعارضة التاريخية إلى الحكومة، وشكلت ما يعرف بحكومة التناوب (1998، 2002) أما الثانية فهي الجارية اليوم بعد أن شهد المغرب بدوره نتيجة الموجة الثورية العربية حراكا شعبيا قويا تزعمته حركة 20

[1] عبد النور بن عنتر، "الحراك الجزائري: سرديات وسرديات مضادة"، **مجلة سياسات عربية**، المجلد (10)، العدد (55)، (مارس، 2022)، ص، 9.

فبراير الشبابية بدعم من قوى يسارية واسلامية وأدت إلى اقرار اصلاحات دستورية[1]. وقد رفعت هذه الحركة جملة من المطالب لم تختلف كثيرا عن تلك التي رفعها المحتجون في الأقطار العربية مع بداية الربيع العربي، حيث طالبت الحركة بمحاربة الفساد –خاصة السياسي– وتحقيق العدالة الإجتماعية وكذا حماية حقوق الانسان المنتهكة في معظم الدول العربية.

كان موقف الدولة عام 2011 من حركة 20 فبراير أدنى إلى المراقبة منه إلى القمع بسبب احتلال هذه الحركة للفضاء العمومي دون ترخيص، لكن بعد هذه الفترة من التساهل المرتبطة بالربيع العربي سعت الحكومة الجديدة التي تمخضت عن انتخابات 2011 إلى اظهار قوتها القمعية وقدرتها على الحفاظ على العودة السريعة للنظام وضمانه.

كما عرف المغرب عام 2016 والنصف الأول من 2017 عددا من الأحداث الإجتماعية كشفت عن تنامي الحراك الاجتماعي المرتبط بالمطالب الإجتماعية، ومن أبرز تلك الأحداث وفاة بائعة فطائر بتاريخ 15 أفريل 2016 بعد إضرامها النار في جسدها احتجاجا على الشعور بالاحتقار من قبل رجل سلطة بمدينة القنيطرة، وأثار الحادث نقاشا اعلاميا وسياسيا بلغ البرلمان[2].

ان تمتع المؤسسة الملكية في المغرب بالهيمنة والنفوذ على جميع المستويات ورغم مرورها بمرحلة ضعف مؤقتة ابان الاشهر الاولى للربيع العربي اضطرت معها إلى تقديم تنازلات في خطاب 9 مارس 2011 جعلها تستعيد زمام المبادرة من جديد حيث اصبح الاختيار الديمقراطي من ثوابت النظام السياسي للمملكة المغربية[3]،

- **حراك الريف:** يمكن اعتبار الحركة الاحتجاجية التي عرفها شمال المغرب وخاصة منطقة الريف وما بات يعرف بـ "حراك الريف" لحظة مجددة في الفعل الاحتجاجي بالمغرب لما تراكم منذ 20 فبراير 2011، فعلى الرغم من الطابع الاجتماعي والإقتصادي للمطالب المتجلية في رفع التهميش واقامة

[1] اسماعيل حمودي، الانتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التحول، **رؤية تركية**، (ربيع 2015)، ص، 27.

[2] الحسن حما، المشهد السياسي المغربي: انتخابات واحتجاجات، في محمد السبيطلي (محررا)، المغرب العربي تعثر الانتقال الديموقراطي وصعوبات اقتصادية: حصيلة 2016 و2017، **دراسات**، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية، أكتوبر 2017)، ص، 52،53.

[3] حمودي، المرجع السابق، ص، 35–38.

البنى التحتية ومحاسبة المفسدين، فانه في الوقت نفسه تعبير عن خطاب سياسي واضح[1]. إذ يرى المحللون أن 28 أكتوبر 2016 تاريخ مقتل "محسن فكري" بائع السمك بمدينة الحسيمة في ألة لضغط النفايات أثناء محاولته منع اتلاف أسماكه المصادرة هو الشرارة الأولى لحراك الريف، إلا أن التحول الكبير في معالجة الدولة لملف حراك الريف كان في ماي 2017 الذي شهد اجتماعا في بيت رئيس الحكومة للأغلبية الحكومية بحضور وزير الداخلية، حيث قدم فيه تقريرا عن الأوضاع في الحسيمة وانتهى اللقاء بتصريحات لممثلي الأحزاب الحاضرة تتهم الحراك بالانفصال وبتلقي أموال من الخارج والتشكيك في الأهداف الإجتماعية والإقتصادية للحراك وقد عرف المغرب بعد عذا التصريح جملة من الاحتجاجات خاصة في منطقة الريف بسبب رفض السكان لمخرجات هذا اللقاء الذي صنفهم ضمن قائمة الانفصاليين.

ثالثا- الانقلابات العسكرية في موريتانيا: عرفت موريتانيا سلسلة انقلابات متتالية بدءا بالانقلاب الذي أسقط الحكم المدني سنة 1978، ورغم الاستقرار النسبي سنة 1984 فقد حدثت فترات من التأزم ومحاولات قلب النظام وخصوصا مع بداية النظام التعددي نهاية الثمانينيات، حيث تعزز خروج المؤسسة العسكرية من الحلبة السياسية التي هيمنت عليها طوال 13 سنة[2]. كما تعيش موريتانيا خلال الفترة الأخيرة حراكا سياسيا واضحا تجلى في الأطروحات التي تنادي بضرورة التغيير والتحديث السياسي على مستوى الأدوار والتفاعلات الواقعة في حركية النظام السياسي، وهذه الضغوط تراوحت بين الحراك الداخلي والشعبي نظرا إلى التأزم الحاصل والظروف التي يعيشها المجتمع الموريتاني من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة العوامل الخارجية والضغوط التي فرضتها المؤسسات الدولية من أجل اعطاء دور أكبر للمنظمات المدنية وضرورة فتح المجال أمام التعددية السياسية[3]. وقد عرفت الأنظمة العسكرية المتعاقبة على الحكم في موريتانيا حالتي استقالة

[1] أحمد الخطابي، من حركة 20فبراير الى حراك الريف: الخوف من الديمقراطية أم الخوف من جيل الشباب بالمغرب، **سياسات عربية**، العدد (22)، (ماي 2018)، ص،47.

[2] اسماعيل بوقنور، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في موريتانيا: برادايم الانتقال ومقاربات التغيير السياسي، ص، 4، تم تصفح في 7 جويلية 2020. نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/2wj2rkf4

[3] المرجع نفسه، ص، 1.

احداهما بالإكراه واخرى طوعية وخمسة انقلابات عسكرية، حيث كانت اغلب الانقلابات من داخل المؤسسة العسكرية وعليها باستثناء انقلابي عام 1978 و 2008 فقد كانا على حكومتين مدنيتين[1].

ان أهم ما يميز النظام السياسي الموريتاني هو سيطرة العسكر على الحكم ما جعل عدم الاستقرار هو الطابع السائد، فمنذ حصول موريتانيا على استقلالها من فرنسا عام 1960 لم تشهد البلاد استقرارا سياسيا يفضي إلى تنمية[2] حقيقية وتوفير العيش الكريم للمواطن، إذ تشكل الأزمات الإقتصادية المتكررة التي تعيشها موريتانيا منذ استقلالها بالإضافة إلى غياب الديمقراطية وقمع الحريات وانعدام العدالة بين مكونات المجتمع الموريتاني أهم أسباب الفساد السياسي داخل الدولة.

ان البحث في موضوع الحركات الاحتجاجية داخل كل دولة من دول إتحاد المغرب العربي قادنا إلى نتيجة مفادها أن المطالب الشعبية داخل هذه الدول مشتركة ما يعني أن معاناة هذه الشعوب واحدة وتتلخص أساسا في الأوضاع الإقتصادية المتردية –رغم الثروات التي تزخر بها المنطقة–وكذا الأوضاع السياسية التي تلعب فيها الدولة البوليسية الدور الرئيس، وعليه فإن الاستنتاج الأساسي من هذا العنصر يتمثل في نقطتين مهمتين الأولى أن شعوب المنطقة المغاربية لها نفس المطالب السياسية والإقتصادية والثانية تتمثل في كون الأنظمة السياسية في المنطقة المغاربية أصبحت بحاجة إلى تغيير راديكالي لضمان تحول ديمقراطي ناجح ومن ثم تنسيق بيني لتطوير المسار التكاملي بالمنطقة.

الفرع الرابع: البعد المغاربي للأزمة في مالي.

تصنف مالي من الناحية الجيوسياسية كدولة مغلقة (أي كل الحدود برية)ولها أطول شريط حدودي في منقطة الساحل الافريقي مع سبعة دول هي موريتانيا، الجزائر، بوركينافاسو، غينيا، النيجر، كوت ديفوار، السنغال، وتعد مالي من أفقر عشرين دولة في العالم [3].

---

[1] بون ولد باهي، العسكريون في موريتانيا والجزائر وتجربة التحول الديمقراطي، **سياسات عربية**، العدد (39)، (جويلية، 2019)، ص، 60.

[2] تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا، تاريخ النشر في 2 جوان 2015. تم التصفح في 25 جانفي 2021، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/4965j5zu

[3] عبد الوهاب غربي وعبد الكريم شكاكطة، "تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الاقليمي في منطقة الساحل الافريقي"، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد (35)، العدد (03)، (2021)، ص، 600.

تعاني دولة مالي كأغلب الدول الافريقية من أزمة بناء الدولة نظرا لهشاشة المؤسسات الأمنية والعسكرية والمؤسسات السياسية التمثيلية وتاريخ طويل من الصراع على السلطة تعكسه انقلابات متوالية لأنظمة دكتاتورية في سياق اضطرابات اجتماعية ووضع اقتصادي مزري وظروف مناخية قاسية تتميز بطول موسم الجفاف والقحط[1]. حيث شهدت مالي احتجاجات وانتفاضات عدة نتيجة الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي تعيشها البلاد إذ يقود الطوارق المتمركزين في شمال مالي معظم الاحتجاجات والتمردات على السلطة بسبب التهميش واستبعادهم عن العملية السياسية، ويعتبر التمرد الذي عرفته البلاد عام 2012 أخطر الحركات التمردية التي عاشتها البلاد منذ استقلالها والذي قادته الحركة الوطنية لتحرير الأزواد ضد السلطة، حيث لاتزال البلاد إلى اليوم تعيش انفلات أمني وتدخلات خارجية خاصة بعد إعلان الحركة سالفة الذكر اعلان استقلال اقليم أزواد عن دولة مالي وقد زاد انقلاب مارس 2012 من حدة الأزمة لتصبح مالي نموذج حقيقي للدولة المنهارة والفاشلة.

يعتبر المشهد السياسي المالي أقل صعوبة من المشهد الليبي حيث يتشكل النزاع في مالي من طرفين هما السلطة المركزية من جهة وحركة المتمردين "أزواد" من جهة اخرى واللذان عليهما المصالحة من اجل الدولة المالية والجيران، لكن هذا الوضع الذي كان قبل 2012 تغير بسبب عالين هما الانقسامات داخل حركة أزواد والارهاب[2].

ساهم تمدد النزاع الداخلي في مالي وتعثر اتفاقيات الوحدة الوطنية(كاتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر 2015) في فشل الدولة المركزية وسيطرة مختلف الجماعات الارهابية على أقاليم الدولة الوطنية كإقليم أزواد خصوصا مع انتشار الأسلحة بمختلف أنواعها بعد الأزمة الليبية 2011، حيث تحولت إلى سوق رائجة أكثر من سوق سوداء مما يهدد الأمن على المستوى الإقليمي في منطقة الساحل[3] ومنطقة المغرب العربي خاصة في ظل تدخل أطراف خارجية كالتدخل الفرنسي بالمنطقة.

---

[1] يعقوب حنان وعلي بقشيش، متطلبات الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد (06)، العدد (01)، (ماي 2022)، ص، 1335.

[2] Abdennour, benantar. **Les initiatives de sécurité au Maghreb et au sahel : le G 5 sahel mis à l'épreuve**, (l'harmattan,2019), p, 109.

[3] غربي وشكاكطة، المرجع السابق، ص، 606.

إن اهتمام دول منطقة المغرب العربي بمنطقة الساحل الافريقي والأزمة في مالي بصفة خاصة راجع لاعتبارات عدة يمثل القرب الجغرافي لبعض دول المنطقة (الجزائر، ليبيا) أهمها، كما يمثل انتشار الجماعات المسلحة بالمنطقة تحدي مشترك بين دول الساحل والمغرب العربي ما يحتم التعاون والتنسيق الأمني لمعالجة الأزمة.

- **اللا إتحاد المغاربي والتحولات السياسية بالمنطقة المغاربية.**

ان تصاعد أعداد النزاعات الداخلية في دول العالم الثالث بما في ذلك دول الإتحاد المغاربي على غرار ما عرفته ليبيا والتوترات السياسية والأمنية في تونس وبدرجة أقل المغرب والجزائر ساهم بشكل أو بأخر في رسم صورة جديدة لملف التكامل المغاربي، فرغم اعتبار النزاعات والتوترات الداخلية التي تعرفها دول المنطقة عاملا مثبطا لمسار التكامل إلا أنه يمكن لهذه التوترات أن تلعب دورا إيجابيا للسير قدما نحو خلق فرص جديدة للتعاون – ومن ثم التكامل– من خلال سعي النخب الحاكمة في هذه الدول للبحث عن بدائل خارج حدودها الجغرافية للانقاص من حجم التوترات الداخلية، خاصة أن السبب الأساسي للتوترات في هذه الدول يعود للعوامل الإقتصادية بدرجة أولى.

ساهمت الأزمة الليبية منذ انفجارها عام 2011 والأزمة المالية في منطقة الساحل التي تمثل الحزام الأمني لمنطقة المغرب العربي في ابراز الدور الباهت للدول المغاربية منفردة في ايجاد حلول لمشاكلها الإقليمية في ظل غياب مؤسسة اقليمية تستطيع من خلالها دول المنطقة تقديم رؤية موحدة ومؤثرة على المستوى الإقليمي والدولي، فقد أبرزت الأزمة الليبية وتطوراتها الدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل الإقليمي في المنطقة لحل الأزمات أو حتى التقليل من حدتها.

مع تصاعد التحديات التي تواجهها المنطقة المغاربية في ظل الأزمة الليبية وتعقيداتها فإن الإتحاد المغاربي يتعرض لإهدار كبير لفرص التنمية إذ يقدر الخبراء تكلفة اللا إتحاد من خلال خسائر اقتصاديات البلدان المغاربية بسبب عدم اندماجها والمضي في بناء هياكل إتحادها ما بين 3% إلى 5% من الناتج الخام الداخلي للبلدان الخمسة أي ما يناهز عشرة مليارات دولار سنويا بحسب تقارير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا. إذ تعتبر المنطقة المغاربية الأضعف على مستوى القارة الافريقية من حيث التجارة البينية التي لا تتجاوز 2 %

من حجم مبادلاتها الخارجية، بينما يصل المعدل افريقيا 16% حسب احصائيات المنظمة العالمي للتجارة حول الإتحاد الافريقي[1].

المبحث الثاني: معيقات التكامل في منطقة المغرب العربي.

رغم اتجاه العالم منذ نهاية الحرب الباردة إلى سياسة التكتلات الإقتصادية التي اخذت ابعادا مختلفة صنعت منطقة المغرب العربي الاستثناء إذ تعد الاقليم الوحيد دون اقليمية، فالأهمية البالغة التي تحتلها المنطقة من الناحية الجيو استراتيجية والإقتصادية واحتوائها على مقومات التكامل لم تقضي على الديناميكيات اللاتكاملية التي سيطرت على المشهد.

جدير بالذكر أن المقومات الجغرافية والتاريخية بالإضافة للمعطيات الإقتصادية التي تتمتع بها منطقة المغرب العربي كافية لتحقيق نموذج ناجح للتكامل إلا أنها فشلت في تطوير مشروعها التكاملي الذي كانت تسعى من خلاله لتعزيز التنمية بين أقطارها، فبالإضافة للمعيقات الإقتصادية والممثلة أساسا في ضعف التنمية الإقتصادية داخل بلدان المغرب العربي وتجذر فكرة أن التطور الإقتصادي لا يكون الا من خلال التنمية القطرية لدى صناع القرار في الدول المغاربية، ساهمت المعيقات السياسية في تأجيل مشروع التكامل المغاربي.

لا تخفى طبيعة الفرص المحدودة للتعاون الإقليمي في منطقة المغرب العربي إذ تغلب العلاقات الثنائية على التكامل الإقليمي، كما تميل كل دولة – وخاصة المغرب والجزائر وليبيا– إلى توظيف بعض عناصر ميزاتها لمنافسة الاخرى في المنطقة، وقد أضعف هذا الوضع فرص بناء علاقات تعاون أمنية قائمة على الثقة، فعناصر التنافس والنزاع التي تخيم على منطقة المغرب العربي لا تسمح ببناء علاقات تعاون يمكن لها مثلا تأدية دور جماعي حيوي حيال منطقة الساحل الافريقي بتوظيف هويتها الصحراوية، ولقد أظهر وضع الإتحاد المغاربي هذه الأزمة العميقة والتي تكشف عن أنه ليس أحسن حالا من التجمعات الافريقية ان لم يكن أضعفها[2].

[1] محمد أحمد القابسي، المغرب العربي...الأزمة الليبية وكلفة اللا اتحاد، العربي الجديد، تم النشر في 19 فيفري2020، تم التصفح في 25 ديسمبر 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3JwGcQt

[2] مصلوح، مرجع سابق، ص، 119–120.

المطلب الأول: المعيقات السياسية والإقتصادية للتكامل في منطقة المغرب العربي.

تساهم جملة من العوامل المتعلقة بالبنية الداخلية لدول المغرب العربي في إعاقة العملية التكاملية في المنطقة، إذ يجادل الكثير من الباحثين أن الصراعات الداخلية بين دول الإقليم المغاربي بالإضافة إلى التركيبة المؤسساتية للأنظمة المغاربية تساهم بشكل فعّال في إعاقة التكامل. حيث تعتبر أنظمة دول المغرب العربي ذات الطبيعة الدكتاتورية أكبر معيق للعملية التكاملية. ويمكن اجمال الديناميكيات الداخلية المعيقة للتكامل المغاربي في النقاط التالية:

- **غياب الديمقراطية:** تعتبر الديمقراطية أحد أهم القضايا التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين والسياسيين خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة للوعي الشعبي بضرورة تطبيق مبادئ ومعايير الديمقراطية وسعي الدول والحكومات لتكريسها من خلال نظام الحكم، فالديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما أضحت مطلبا من بين المطالب الإجتماعية الأولى، بل من الضرورات والاحتياجات الأولى التي أصبح المواطن المغاربي في حاجة ماسة إليها[1]. حيث يعتبر غياب الديمقراطية التشاركية من أهم معيقات التكامل المغاربي، فإذا كان التكامل مطلبا شعبيا تجسده القوى السياسية على أرض الواقع فإن تعزيز مبادئ ومعايير الديمقراطية تعد ضرورة لتحقيق تطلعات الشعوب. وتصنف دول المغرب العربي في مجملها من حيث أنظمتها السياسية على أنها دول مستبدة، مما يجعل تحقيق فكرة التكامل في المنطقة حلما بعيد المنال.

وقد شهدت الدول المغاربية كمثيلاتها من الدول النامية محاولات للانتقال إلى الديمقراطية كان أخرها في إطار ما سمي بالربيع العربي، لكنها باءت في مجملها بالفشل مقارنة بثورات الانتقال الديموقراطي في اوروبا الشرقية سابقا[2]. فأنظمة الحكم في الدول المغاربية لا تعبر في مجملها عن ارادة شعوبها بل ان الوصول إلى سدة الحكم في هذه الدول غير شرعي، إذ أن الوصول إلى السلطة يكون عن طريق الانقلاب العسكري مثل ما يحدث في ليبيا وموريتانيا أو عن طريق الوراثة كنموذج الحكم في المملكة المغربية أو التعيين المصحوب بالاستفتاء الشعبي الشكلي كأنظمة الحكم في كل من الجزائر وتونس.

---

[1] أمحمد الداسر، "**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**"، ص، 1، تم التصفح في 12 مارس 2018، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/3zju9r59

[2] عبد الوهاب عميري، "الامن والديمقراطية في المنطقة المغاربية: جدلية السبب والنتيجة –دراسة حالة الجزائر–"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد (12)، العدد (02)، (ديسمبر، 2021)، ص، 94.

جدول رقم (09): ترتيب دول المغرب العربي عالميا ضمن مؤشر الديموقراطية لعام 2022.

الدولة	المرتبة عالميا
الجزائر	113
المغرب	95
تونس	85
ليبيا	151
موريتانيا	108

المصدر: مؤشر الديمقراطية لعام 2022، تم النشر في 6 أفريل 2023، تم التصفح في 25 ماي 2023، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/2apauspr

- **محاكاة الغرب:** تبرز هذه المحاكاة على الصعيد النظري حيث تلجأ دول العالم الثالث بصفة عامة والمغرب العربي على وجه الخصوص إلى استعارة نظريات ومذاهب ليست ملائمة لبيئتها السياسية والإقتصادية وتطبيقها كنماذج للتكامل، ففي تجربة إتحاد المغرب العربي رغم أن فكرة الإتحاد ليست وليدة ثمانينات القرن العشرين إلا أن فترة تأسيسه كانت من مخرجات البيئة الدولية حيث كان لنجاح السوق الأوروبية المشتركة الدافع الأكبر بالنسبة للدول المغاربية للتعجيل بإنشاء الإتحاد المغاربي.
- **غياب مؤسسات مشتركة مزودة بسلطة فعالة وذات وجود قانوني:** فالجهازين الوحيدين اللذين زودا بشخصية معنوية واستقلال مالي هما اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي والمركز المغاربي للدراسات الصناعية، ولكن فعالية هذين الجهازين هامشية بالرغم من نوعية اعمالهما. وذلك لان مقترحاتهما تخضع مباشرة للإدارات الوطنية المختصة، ومن جهة اخرى فإن موظفي هذين الجهازين لا يتمتعون بوضع قانوني خاص وانما يتبعون السلطات المختصة في بلدانهم[1].

[1] عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الإقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، ط5، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص222.

- **تغييب مراكز البحث والتفكير من رسم استراتيجية التكامل ووضع كل الثقل على مبادرات السياسيين:** ففي الوقت الذي تعد فيه مراكز البحث أحد أهم دعائم بناء التكامل الأوروبي تم استبعاد هذه المراكز في التجربة المغاربية، وعليه بقي المجهود التكاملي أسيرا لأهواء السياسيين ورغباتهم وتوجهاتهم[1] .
- **غياب الارادة السياسية:** حيث لعب هذا العامل دورا حاسما في فشل عملية الاندماج بالمنطقة المغاربية، إذ أن التمسك بالسيادة القطرية إضافة إلى الاختلافات السياسية والايديولوجية تعتبر أسبابا رئيسة في فشل التكامل المغاربي، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التهديدات الأمنية والإقتصادية في المنطقة في ظل غياب التنسيق بين الدول المعنية، فعلى الرغم من وجود تهديدات خارجية مشتركة تفضل دول المنطقة تغليب المصالح الخاصة على المصلحة الجماعية. إذ تبقى العديد من التحديات التي تواجه المشروع التكاملي في المغرب العربي المعرقل الأساسي للمشاريع التنموية لاسيما مشكلة الصحراء الغربية.
- **هيمنة الاعتبارات الوطنية أو القطرية على حساب الاعتبارات التكاملية:** بالإضافة إلى التباين في أنظمة الحكم وانعكاس ذلك على الاختيارات التنموية، ساهمت الاختلافات والخلافات البينية المغاربية في تثبيط المبادرات الهادفة لتنشيط مؤسسات الإتحاد، فقد أثبتت الوقائع منذ تأسيس الإتحاد مدى صعوبة بناء صرح مؤسساتي تكاملي[2]. فقد اختارت الدول المغاربية منذ استقلالها مطلع ستينيات القرن الماضي بناء تكاملها الوطني بدل السعي لتحقيق التكامل المغاربي.
- **ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي في مقابل التبعية للدول الأوروبية:** ادت التبعية الإقتصادية والتقنية والثقافية لبلدان المغرب العربي ازاء الدول المستعمرة السابقة إلى فصل هياكل الدول المغاربية عن بعضها وتجزئتها، كما ساهمت في تعزيز روابط كل دولة من دول المنطقة بالدول الغربية[3]. وفيما يلي جدول يبين العلاقات الإقتصادية البينية لدول المغرب العربي مقارنة مع العلاقات الإقتصادية لهذه الاخيرة مع الإتحاد الاوروبي.

---

[1] صالح زياني، **حلم التكامل المغاربي المؤجل: تدوير الزوايا**، ط، 1، (الجزائر: منشورات مخبر الأمن في منطقة المتوسط، 2021)، ص،23.

[2] المرجع نفسه، ص، 20-21.

[3] براهيمي، المرجع السابق، ص،225.

جدول(7): تجارة البلدان المغاربية حسب الشركاء (الإتحاد المغاربي، الإتحاد الاوروبي)

		2015		2016		2017		2018		2019	
		الإتحاد المغاربي	الإتحاد الاوروبي	الإتحاد المغاربي	الإتحاد الاوروبي	الإتحاد المغاربي	الإتحاد الاوروبي	الإتحاد المغاربي	الإتحاد الاوروبي	الإتحاد المغاربي	الإتحاد الاوروبي
الجزائر	الصادرات(%)	%4.5	%59.2	3.9%	54.1%	3.6%	53.6%	/	/	/	/
	الواردات(%)	%1.3	%47.4	1.5%	46.1%	1.3%	42.8%	/	/	/	/
تونس	الصادرات(%)	9.7%	74.8%	10.1%	75.7%	7.9%	75.6%	7.9%	75.7%	8.5%	76.3%
	الواردات(%)	4.8%	55.1%	4.6%	52.8%	4.5%	54.0%	5.1%	53.6%	7.7%	51.7%
المغرب	الصادرات(%)	2.4%	61.4%	2.5%	62.6%	2.1%	64.5%	1.9%	64.3%	1.8%	%65.1
	الواردات(%)	2.6%	50.8%	2.0%	53.8%	1.8%	54.7%	2.1%	52.0%	1.5%	51.0%
ليبيا	الصادرات(%)	0.2%	68.8%	0.4%	47.5%	0.2%	62.2%	/	/	/	/
	الواردات(%)	4.9%	35.2%	5.4%	35.6%	5.3%	41.7%	/	/	/	/
موريتانيا	الصادرات(%)	0.6%	24.0%	0.2%	21.5%	0.1%	25.3%	4.6%	22.6%	0.2%	22.2%
	الواردات(%)	7.9%	34.3%	6.7%	39.8%	6.2%	41.9%	4.5%	39.9%	3.7%	38.9%

المصدر: البوابة الرسمية لإتحاد المغرب العربي، تجارة البلدان المغاربية حسب الشركاء(بتصرف الباحثة)، نقلا عن الموقع: https://2u.pw/wFiTy

الملاحظ من الجدول أن التبادل التجاري بين الدول المغاربية وإتحاد المغرب العربي كمؤسسة فوق قومية منخفضة جدا بالمقارنة مع المبادلات التجارية لدول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي، حيث يستحوذ هذا الأخير على النسبة الأكبر من المبادلات التجارية مع دول المغرب العربي، ويمكن ارجاع سبب ارتفاع نسبة التجارة البينية مع الإتحاد الأوروبي إلى العوامل التاريخية والمتمثلة أساسا في الارث الاستعماري الذي لا يزال يسيطر على منطقة المغرب العربي اقتصاديا رغم الاستقلال السياسي لدول المنطقة. إذ تشير الاحصائيات المبينة في الجدول أعلاه أن أكثر من 50% من صادرات الجزائر والمغرب بالإضافة إلى تونس وليبيا موجهة للإتحاد الاوروبي، في حين لم تتعدى صادرات الدول المغاربية في اطار الإتحاد المغاربي 5%.

كما يلعب ملف الشراكة الأورو مغاربية دورا مهما في زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول المغاربية منفردة والإتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه ساهمت الشراكة الأورو مغاربية في زيادة توسيع الهوة –خاصة في الجانب الإقتصادي– بين الدول المغاربية.

كما يشكل عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي منح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية على غرار ما هو معروف في التكتلات الإقتصادية الأخرى يعتبر عتبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة البينية[1].

المطلب الثاني: المعيقات القانونية للتكامل في منطقة المغرب العربي.

تميزت التجربة التكاملية المغاربية بتعدد معيقاتها المؤسساتية الناجمة عن الاقتضاب الشديد في نص المعاهدة المنشئة للإتحاد، قاعدة الاجماع وتحيين النصوص القانونية وكذا ضعف وهشاشة المركز القانوني لمؤسسات الإتحاد.

عند مقارنة المعاهدة المنشأة لإتحاد المغرب العربي مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف مثل معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة عام 1957 يظهر جليا الفرق بين المعاهدتين حيث احتوت معاهدة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة على 248 مادة مبوبة إلى 16 بابا وبها أربعة ملاحق وتسعة تصريحات[2]، في حين احتوت معاهدة إتحاد المغرب العربي على 19 مادة فقط تناولت في مجملها الاهداف العامة لإنشاء الإتحاد دون تخصيص أو وضع أجال لتحقيق هدف معين.

❖ **قاعدة الاجماع:** نصت المادة السادسة من المعاهدة المنشأة للإتحاد المغاربي على طريقة إتخاذ القرار داخل مؤسساته حيث جاء نص المادة كما يلي: " لمجلس الرئاسة وحدة سلطة إتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه"[3]. حيث تشكل قاعدة الاجماع التي يعتمدها الإتحاد المغاربي كألية للتصويت في اتخاد القرارات أحد أهم أسباب فشله ومعيق رئيسي للقرارات التي يتم الخروج بها ، إذ أن اشتراط موافقة جميع الدول على أي قرار من أجل المصادقة عليه والعمل به يعد شرطا تعجيزيا، فمعظم المنظمات الإقليمية والدولية التي تعد نماذج ناجحة في المسار التكاملي تتخذ من نظام الأغلبية مبدأها في التصويت خاصة على القرارات الحاسمة.

[1] أعجال، معوقات التكامل، مرجع سابق، ص، 32.

[2] المرجع نفسه، ص، 25.

[3] المادة رقم (06) من المعاهدة المنشأة لاتحاد المغرب العربي (أنظر الملحق رقم 01).

لقد كانت قاعدة الاجماع سببا في تعطيل المفاوضات وافساد المناقشات بين الأطراف المغاربية وفي ارجاء المشاريع إلى أجل غير مسمى، وقد ترتب عنها على مر الأعوام تغليب منطق الريبة والتخاصم في نشاط اللجنة الاستشارية وتأكيد جانب الولاء الوطني لدى الممثلين وطغيانه على الاخلاص للبناء الجهوي[1]. وظلت المؤسسات المغاربية تعمل بقاعدة الاجماع في إتخاذ القرارات والتوصيات لا بقاعدة الأغلبية البسيطة ولا حتى بمبدأ الأغلبية الموصوفة، وقد أدى ذلك الاختيار الاجرائي إلى عرقلة الكثير من مشاريع التعاون رغم موافقة الأغلبية على انشائها، وقد أثبت الواقع أن الحصول على الاجماع يعتبر أمرا صعبا وأن الاعتراض على المشاريع أيا كانت قد أصبح خطة سياسية لدى بعض الدول[2].

علاوة على ذلك يشكل موضوع التصديق على المعاهدات المبرمة بين الدول الإتحاد إشكالا اخر يعيق سبل التعاون فيما بينها، إذ يشترط النظام الأساسي للإتحاد المغاربي التصديق على الاتفاقيات المبرمة من قبل كافة دول الإتحاد حتى تدخل حيز التنفيذ، مما أثر سلبا على جهود التعاون والتكامل المغاربي رغم توفر جميع مبررات نجاحه، "فمن بين 37 قرار واتفاقية تم التوقيع عليها من قبل الإتحاد صادقت الجزائر على 29 اتفاقية وتونس على 27 اتفاقية في حين صادقت المغرب على 5 اتفاقيات"[3].

يلاحظ على اجهزة الإتحاد تبعا لما ورد في المعاهدة المنشأة انها غير مفصلة الاختصاصات ولا تأتي المعاهدة بالتوضيحات العملية بشان اختصاص الجهاز ولا قواعد عمله ولا دورية اجتماعاته وقد عكس ذلك فلسفة القادة المغاربة التي ترمي إلى تجنب الاجهزة الثقيلة المعقدة وتوخي المرونة وإلى الاتكال على الممارسة[4]. فافتقار نص الاتفاقية المنشأة لإتحاد المغرب العربي إلى الدقة في تحديد الأهداف وغياب الاحصائيات الإقتصادية للدول الأعضاء راجع بالأساس إلى الخوف من التعدي على السيادة القطرية وانتشار أزمة الثقة السياسية بين أعضائه.

❖ **ضعف وهشاشة المركز القانوني لمؤسسات الإتحاد:** إن للجانب القانوني وظيفة أساسية في تمتين أجهزة التكامل وانسجامها وكذا فعاليتها، وتبرز القراءة المتمعنة لمجمل الوثائق الصادرة خلال مرحلة تكوين

---

[1] مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**، ط، 2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص، 54.

[2] المرجع نفسه، ص، 77

[3] زياني، حلم التكامل المغاربي، مرجع سابق ص، 22.

[4] حسن أبو طالب، نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية واحياء النظام العربي، مداخلة مقدمة في ندوة حول مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وتأثيراتها على الوطن للعربي، (القاهرة 27-29 ديسمبر 1997) ص، 492.

أجهزة الإتحاد ضعفا هيكليا في قانونية تلك الأجهزة، فمثلا مجلس وزراء الاقتصاد لا يتوفر على قانون كفيل بتحديد مهامه وعلاقاته بالمؤسسات الأخرى[1].

❖ **تحيين النصوص القانونية:** بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الإتحاد نجد أن الاوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي والمعضلات الإقتصادية وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الإقتصادية الكبرى، فبدل تحيين النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة كي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية، نجد تباينا في قرارات الإتحاد وفقا لنظم كل دولة عضو، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في اطار الإتحاد والتي تبقى رهينة كل دولة وبالتالي ترهن مصير العمل المغاربي المشترك وتعطل مسيرته التكاملية[2]. فالاختلاف في النظم والقوانين واللوائح الادارية بين دول المغرب العربي يعتبر عائقا كبيرا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها مما يؤدي إلى اضعاف سلطة الإتحاد وتقييدها والحد من فعاليتها[3].

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لمستقبل التكامل في منطقة المغرب العربي في ظل المعضلة الأمنية.

يستعين الباحثين في مستقبل الظواهر بجملة من التقنيات للاستشراف حول الظاهرة محل الدراسة، فاستشراف أبعاد المستقبل يعتمد على أساليب الاستشراف العلمي القائم على فهم الماضي والعوامل التي أنتجته، وقد نشأ أول اهتمام بالدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة المتعلقة بالاستراتيجية الأمريكية المناسبة لمواجهة الأخطار المحتملة على الصعيد الدولي[4]. وتعتبر تقنية السيناريوهات من أهم التقنيات التي يعتمدها الباحثين في دراستهم وتحليلهم للظواهر وهي عبارة عن فرضيات تمكن من تتبع المسار العام لتطور الظاهرة محل الدراسة بالاعتماد على تاريخها وحاضرها للوصول إلى جملة من التوقعات.

تجمع اغلب مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيم السيناريوهات إلى ثلاثة اصناف هي[5]:

---

[1] نوري، مرجع سابق، ص، 113.

[2] اعجال، معوقات التكامل، مرجع سابق، ص، 25.

[3] المرجع نفسه، ص، 25، 26.

[4] دنيا محمد جبر، "تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي الى الضرورة الاستراتيجية"، **مجلة العلوم السياسية**، العددان(38-39)، (2009)، ص، 354.

[5] فيروز مزياني، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد (9)، (جوان 2016)، ص، 477،478.

- **السيناريو الاتجاهي أو الخطي:** يفترض هذا السيناريو استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة في المستقبل، مما يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة.
- **السيناريو الاصلاحي:** على خلاف السيناريو الاتجاهي الذي ينطلق من فرضية بقاء الاوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات واصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة.
- **السيناريو التحولي أو الراديكالي:** يتم الاعتماد في اطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، مما يحدث قطيعة مع الاتجاهات السابقة للظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال.

ينظر أغلب منظري العلاقات الدولية ومحلليها إلى فرضيات استمرار الوضع القائم بعين عدم الرضا، فالعلاقات الدولية متحركة ومتغيرة وتخضع لعديد من المؤثرات والعوامل ولا يمكن لمعطيات اليوم أن لا تؤدي إلى نتائج في الغد، وأن ما يسمى بالوضع القائم هو حالة عرضية في العلاقات الدولية وليس غاية في حد ذاتها[1].

يشكل نجاح التكامل في منطقة المغرب العربي والممثل أساسا في احياء مؤسسات "إتحاد المغرب العربي" رهانا كبيرا للحفاظ على أمن المنطقة المغاربية خاصة والمتوسطية على وجه العموم، إذ تعتبر الحاجة للتعاون خاصة في المجال الإقتصادي والتنسيق في الجوانب الأمنية المحرك الاساسي لأي عملية تكاملية ونجاحها، ورغم العراقيل التي تواجهها الدول المغاربية في اطار سعيها للتكامل بغية النهوض باقتصادياتها الا ان فرصتها لتحقيق اهدافها لا تزال قائمة وقابلة للتجسيد في حال ما تم استغلال الامكانيات المتاحة وتجاوز الخلافات السياسية.

يسعى هذا المبحث إلى استخدام طريقة السيناريو لرصد الاحتمالات الممكنة للمسار التكاملي في منطقة المغرب العربي في ظل تنامي المعضلة الأمنية، ويمكن استقراء ثلاثة سيناريوهات مختلفة. يتناول المطلب الأول السيناريو الخطي للتكامل في منطقة المغرب العربي والذي ينبأ عن استمرار الوضع الراهن وبقاء المسار التكاملي مجمدا، فيما يقدم المطلب الثاني سيناريو راديكالي تشاؤمي يتنبأ بحل مؤسسات إتحاد المغرب العربي المجمدة مسبقا وانتهاء حلم التكامل في المنطقة المغاربية، فيما يتناول المطلب الثالث سيناريو تعديلي تفاؤلي يتنبأ بتفعيل مؤسسات إتحاد المغرب العربي ونجاح المسار التكاملي بالمنطقة المغاربية.

[1] بن عبد الله وعياد، مرجع سابق، ص، 314.

المطلب الاول: السيناريو الخطي للتكامل في منطقة المغرب العربي- استمرار الوضع الراهن-

يشير هذا السيناريو إلى احتمال بقاء التكامل في منطقة المغرب العربي على الحالة التي هو عليها، حيث لم تحل مؤسسات إتحاد المغرب العربي ولم تفعل بل لا تزال مجمدة في ظل تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة والصراعات البينية داخل دول الإتحاد، ويمكن الاستناد إلى جملة المؤشرات التي تدعم هذا السيناريو.

1- **استمرار التعاون الاورو مغاربي في اطار الشراكة الاورو متوسطية:** يشكل استمرار التعاون الأورو متوسطي وكذا الأمريكي المغاربي عاملا حاسما وسببا وجيها لتعثر المسار التكاملي في منطقة المغرب العربي، فاعتماد الدول المغاربية على اقتصاد الريع جعل منها في حالة تبعية دائمة للأسواق الأجنبية. كما تسعى الدول الغربية إلى افشال المسار التكاملي في منطقة المغرب العربي باعتباره لا يخدم مصالحها ويقوض من تواجدها بالمنطقة.

2- **استمرار الخلافات بين الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي:** فاستمرار حالة التبعثر المغاربي في ظل ظروف يسودها فتور حاد في مشاعر الانتماء القومي، ترافقها أزمة ثقة كبيرة بين أقطاره من جانب ومن الجانب الأخر تعجيل ملحوظ الخطى نحو أطراف دولية واقليمية مما ينذر بعواقب خطيرة تهدد وجود النظام المغاربي وهويته القومية[1]. فقد أنتجت الخلافات المستمرة سياسات المحاور التي كانت قبل تأسيس إتحاد المغرب العربي ومازالت، فقد تبلورت في اطار اتفاقيات ووحدة ثنائية كاتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس وبين ليبيا وتونس وألغيت بعد ستة أشهر واتفاقية الإتحاد بين المغرب وليبيا عام 1984 إلى درجة أنها عرضت على الاستفتاء الشعبي في المغرب والمؤتمر الشعبي في ليبيا للموافقة عليها والغيت بعد سنتين نتيجة قيام "بيريس شمعون" بزيارة إلى المغرب عام 1986[2].

ان سياسة المحاور المغاربية والتناقض في التوجهات البينية لم يكن مغاربيا فقط وانما تجسد على المستوى الإقليمي والخارجي أيضا، فالمغرب وتونس وموريتانيا كانا ضمن ما يسمى محور الاعتدال العربي

[1] بن عبد الله وعياد، المرجع السابق، ص، 329.

[2] ابراهيم قلواز، "الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد (02)، العدد (02)، (جوان، 2015)، ص، 281.

في حين تصنف الجزائر وليبيا ضمن محور الممانعة المعارض للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وقد أثر هذا الأمر كذلك على تطوير العمل المغاربي المشترك[1].

3- **موجة التحول الديموقراطي في منطقة المغرب العربي:** شهدت منطقة المغرب العربي موجات عديدة للتحول الديمقراطي أدت إلى تغيير أنظمة الحكم على غرار ما عرفته تونس، ليبيا، موريتانيا والجزائر.

المطلب الثاني: السيناريو الراديكالي للتكامل في منطقة المغرب العربي -حل مؤسسات إتحاد المغرب العربي-.

يعكس السيناريو الراديكالي النظرة التشاؤمية لمستقبل التكامل المغاربي ضمن إتحاد المغرب العربي نتيجة المعطيات الداعمة لهذا السيناريو، فالتطورات التي تعرفها منطقة المغرب العربي خاصة في السنوات الاخيرة تجعل من امكانية التنبؤ بمستقبل الإتحاد المغاربي أمرا في غاية الصعوبة، فلا يمكن الجزم بفشل الإتحاد مالم يتم حله بصفة نهائية رغم المؤشرات السلبية التي تدعم الفكرة. ولذلك فإن المد والجزر في العلاقات المغاربية البينية سيظل يميز المشهد في منطقة المغرب العربي وذلك وفقا للمؤشرات التالية:

- **فشل التحول الديموقراطي في منطقة المغرب العربي:** أثر التحول الديمقراطي الذي عرفته منطقة المغرب العربي مع نهاية عام 2010 سلبا على الأوضاع السياسية والإقتصادية لدول الربيع خاصة ليبيا وتونس، فرغم أن شعوب المنطقة كانت تسعى لتحقيق نتائج ايجابية من خلال تحسين الأوضاع السياسية والإقتصادية داخل دول التحول، إلا أن الأوضاع تراجعت لما هو أسوء خاصة في النموذج الليبي وبدرجة أقل ما تعيشه تونس.

لازالت الأزمة الليبية تؤثر على أمن المنطقة المغاربية فاستقرار الأوضاع داخل ليبيا يسمح بتحقيق استقرار نسبي في المنطقة، كما تؤثر هذه الأزمة بشكل مباشر على مسار العملية التكاملية في منطقة المغرب العربي، فقد زادت الأزمة الليبية منذ اندلاعها في حدة الصراعات البينية في منطقة المغرب العربي خاصة بين عملاقي الإتحاد (الجزائر والمغرب)، إذ يبدو أن لكل منهما تصور مختلف لحل الأزمة.

ان استمرار غياب الاستقرار السياسي والأمني في كل من تونس وليبيا يؤثر سلبا على ملف التكامل في منطقة المغرب العربي، خاصة بعد التدخل الخارجي في ليبيا اين زاد التنافس الدولي على المصالح التي تعد حيوية وفي مقدمتها الثروة النفطية والغاز دون اغفال الجانب الجيو استراتيجي للمنطقة.

- **فشل التنمية المستدامة وغياب تشجيع الاستثمارات البينية في الأقطار المغاربية:** رغم الترتيبات المؤسسية القائمة في منطقة المغرب العربي الا أن حجم التجارة بين بلدان هذه الأخيرة لايزال محدودا، حيث تقل

[1] قلواز، المرجع السابق، ص، 281.

مستويات التجارة كثيرا فيما بين بلدان المنطقة إذ يبلغ حجم التجارة بين دول المغرب العربي أقل من 5% من مجموع التجارة البينية[1]. وهي نسبة متدنية جدا بالمقارنة مع حجم التجارة البينية في التكتلات الإقليمية المتشابهة، حيث تصل بين دول جنوب شرق أسيا 21% ودول أمريكا الجنوبية 14.8،% في حين تصل مبادلات بلدان الإتحاد المغاربي مع أوروبا أكثر من 66% من الحجم الاجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة[2].

كما تتميز المبادلات التجارية بين دول إتحاد المغرب العربي بنقص التنوع نظرا لتشابه المنتجات، فرغم توقيع 40 اتفاقية يدعم بعضها التبادل البيني كاتفاقية التعريفة التجارية واتفاقية التبادل الحر فان الكثير من هذه الاتفاقيات بقيت حبرا على ورق[3].

- **ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بمنطقة المغرب العربي:** تعتبر مسألة البطالة من بين التحديات الرئيسة التي تواجه بلدان المغرب العربي[4] باعتبارها أحد أسباب فشل التنمية وانتشار الآفات الإجتماعية، وتحاول دول المنطقة كغيرها من دول العالم الثالث ايجاد حلول لهذه الظاهرة، والتي تعني عدم ممارسة الأفراد لأي عمل يستطيع من خلاله هؤلاء الأفراد توفير متطلباتهم الإجتماعية.

تشهد معدلات البطالة بمنطقة المغرب العربي ارتفاعا متزايد نتيجة ارتفاع عدد السكان بالمنطقة وعجز الدولة عن توفير مناصب الشغل من جهة، وتأثير التحديات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، فقد ساهمت التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة والانتشار الواسع لوباء كورونا في ازدياد نسبة العاطلين عن العمل.

[1] ألكسي كيريف وأخرون، الاندماج الإقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد، (صندوق النقد الدولي، 2018)، ص، 10. تم التصفح في 05 مارس 2021نقلا عن الموقع:.
file:///C:/Users/DIGITAL%20TEC/Downloads/EIMUSGAA.pdf

[2] معتق، المسعودي، مرجع سابق، ص، 14.

[3] المرجع نفسه، ص،14.

[4] direction des études et des prévision financières, « **Enjeux de l'intégration maghrébine: le cout du non Maghreb »**, (royaume du Maroc : ministères de l'économie et des finances, octobre, 2008), P, 12.

جدول (09): يبين مؤشرات البطالة في بلدان المغرب العربي وفق احصائيات 2021

الدولة	معدل البطالة (%)	نسبة العاطلين أكثر من سنة (%)
الجزائر	12.7	65.4
المغرب	11.9	74.4
تونس	16.2	71.9
ليبيا	19.6	/
موريتانيا	11.5	/

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2022، أبو ضبي: صندوق النقد العربي، 2022، ص، 353.

الملاحظ من الجدول اعلاه أن معدل البطالة بدول المغرب العربي حسب احصائيات 2020 مرتفع مقارنة بالمؤهلات الإقتصادية التي تتميز بها دول المنطقة، إذ يشير ذات الجدول إلى احتلال كل من تونس وليبيا لأعلى نسبة من البطالة بمعدل **18%** و**19%** تباعا، وذلك نتيجة للظروف السياسية والأمنية التي عاشها البلدين منذ 2011 في اطار ثورات الربيع العربي والتي القت بظلالها على الوضع الإقتصادي للبلاد، ففي تونس يعتبر تراجع القطاع السياحي السبب الرئيس لارتفاع معدل البطالة نتيجة الظروف الأمنية المتوترة التي تعيشها البلاد، في حين يرجع سبب ارتفاع البطالة في ليبيا إلى تراجع الاستثمارات الاجنبية فيها بالإضافة إلى تراجع اسعار البترول خاصة مع لازمة الإقتصادية العالمية لعام 2014، كما القت الاوضاع الصحية التي عاشها العالم مع نهاية 2019 نتيجة انتشار فيروس كورونا بضلالها على الوضاع الإقتصادية لدول المغرب العربي.

- **اختلاف الأنظمة الإقتصادية وتضارب الرؤى السياسية:** رغم ان التكامل الإقليمي يمكن ان يعزز التعاون ويزيد من فرص الوصول إلى سوق اوسع ويساهم في زيادة الاستثمار والاستقرار السياسي والاجتماعي، الا انه يمكن ان يكون الامر معقدا ايضا بسبب المكاسب والخسائر المتصورة بين الدول الاعضاء والتي قد تؤدي إلى نشوب النزاعات وشعور بفقدان السيادة الوطنية[1].

ان اختلاف الأنظمة الإقتصادية يترتب عليها اختلاف في السياسات والتوجهات الإقتصادية وتباين الاجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الإقتصادية، وقد كان استيراد الأنظمة والمناهج الوضعية من

[1] El- Maghur, ibid. P,.41

بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين اقطار الإتحاد المغاربي[1]. فعدم قدرة دول إتحاد المغرب العربي على ايجاد حل للمشاكل السياسية والإقتصادية الداخلية التي تتخبط فيها أدى بصناع القرار داخل هذه الدول إلى تغليب العمل التنموي القطري على حساب العمل التنموي المغاربي المشترك، مما يعني استبعاد فكرة التعاون في الوقت الراهن داخل المنطقة.

كما تؤكد التجارب التاريخية للتكامل الإقتصادي أن غياب الارادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول والإتحاد المغاربي لن يكون استثناء، فقيام التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي مرهون بتوفر الارادة السياسية لدى النخب المغاربية الحاكمة التي تقبل بمبدأ التكامل وتعمل على تنفيذ القرارات التي تنصب في هذا الاتجاه[2].

- **زيادة حدة المعضلة الأمنية في المنطقة وتعمقها:** خاصة في ظل استمرار الصراع في الصحراء الغربية وزيادة حدة سباق التسلح، إذ يرجح الباحثين في الشؤون الأمنية لمنطقة المغرب العربي احتمال المواجهة العسكرية بين عملاقي الإتحاد (الجزائر والمغرب) نظرا للتصعيد الذي تعرفه العلاقات الثنائية بين البلدين.
- **استمرار صراع الصحراء الغربية:** يسيطر التوتر وعدم الاستقرار على المشهد الأمني في منطقة المغرب العربي منذ استقلال دوله نتيجة للصراعات البينية التي اندلعت بين هذه الأخيرة بسبب أزمات الحدود، ورغم المحاولات العديدة والمتكررة لتجاوز الخلافات من خلال تسوية معظم المشاكل الحدودية بالمنطقة الا أن استمرار نزاع الصحراء الغربية يعيق في كل مرة مساعي الدول المغاربية للقضاء على الخلافات البينية وتحقيق التعاون.

يشير تقرير صادر عن لجنة الامم المتحدة إلى ان اصل الصراع في الصحراء الغربية يعود إلى 1974 حين قررت اسبانيا التخلي عن مستعمرتها المعروفة سابقا بالصحراء الاسبانية، حيث ادى هذا القرار إلى احياء الاعمال العسكرية التي اندلعت لأول مرة خلال الحرب الحدودية بين الجزائر والمغرب عام 1963[3].

أدى الصراع بين الجزائر والمغرب حول وضع الصحراء الغربية إلى طريق مسدود بإتحاد المغرب العربي الذي ظل خامدا لما يقارب عقدين من الزمن رغم عدم وجود قتال مباشر بينهما[1]. فالمشكلة الأمنية الإقليمية

[1] معتق والمسعودي، مرجع سابق، ص،21.

[2] نوري، دور السياسات النقدية، مرجع سابق، ص، 141.

[3] El- Maghur, op, cit, p, 45.

الرئيسية في المغرب العربي تتمثل في محاولات المغرب ضم الصحراء الغربية منذ عام 1975، مما أدى إلى توتر العلاقات المغربية مع ليبيا والجزائر اللتين دعمتا مقاتلي البوليساريو ضد المغرب[2].فالخلاف حول قضية الصحراء الغربية يعد المعيق الأساسي للمسار التكاملي في منطقة المغرب العربي والمغذي الرئيسي للمعضلة الأمنية وتطورها بالمنطقة.

- **التطبيع المغربي مع اسرائيل:** زادت حدة الصراع بين الجزائر والمغرب في الآونة الأخيرة من امكانية حل مؤسسات إتحاد المغرب العربي، خاصة بعد التطبيع المغربي الاسرائيلي الذي تعتبره الجزائر تهديدا مباشرا لأمنها القومي وهذا راجع لمواقفها الصارمة تجاه القضية الفلسطينية والتواجد الصهيوني على الأراضي العربية. وقد ردت السلطة في الجزائر على هذا التطبيع بقرار قطع العلاقات الدبلوماسية وغلق المجال الجوي في وجه الطيران المغربي.
- **العامل الخارجي كمعيق للتكامل (تزايد الاهتمام الخارجي واستمرار التدخلات الخارجية بالمنطقة):** تلعب القوة الخارجية أو ما يسميه كانتوري وشبيجل "بنظام التغلغل" دورا فاعلا ومؤثرا في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية من خلال المشاركة السياسية وغير السياسية المتكررة والمتواصلة في العلاقات الدولية الإقليمية، فشؤون النظم الإقليمية وتفاعلاتها ليست حكرا على الدول ذات العضوية المباشرة فيها، فهناك دول من خارج الاقليم لها نفوذ وتأثير قد يفوق نفوذ وتأثير أي دولة من أعضاء النظام وربما يفوق نفوذ الدول الإقليمية المهيمنة أو الساعية للهيمنة داخل الاقليم[3].

عند الحديث عن منطقة المغرب العربي تلعب الفواعل الدولية دورا مثبطا في عملية التكامل باعتبارها تغذي الصراعات القائمة في المنطقة سواء كان ذلك سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا، حيث اعطت هشاشة العلاقة الموجودة بين دول إتحاد المغرب العربي للفواعل الخارجية فرصة لتحقيق اجندتها وتعطيل مسارها التكاملي، لكن رغم اهمية العوامل الخارجية في تفعيل/ تثبيط التكامل في أي قطر بالعالم الا أن العوامل الداخلية (المرتبطة بالإقليم المعني بالتكامل) تعتبر المحفز / المثبط للمسار التكاملي من جهة، كما تعمل على مقاومة/ الاستسلام للتدخلات الخارجية من جهة أخرى.

---

[1] andriana lins de albuquerque, challenges to peace and security in north africa : accounting for the lack of regional institutional response, **studies In African security**, (september 2015), p, 2.

[2] Buzan and Waever**.** Op, cit, P,193.

[3] السعيد ادريس، مرجع سابق، ص،74.

فعلى سبيل المثال تعتبر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية التي طرحتها دول الإتحاد الاوروبي أحد أهم أسباب استمرار فشل المسار التكاملي المغاربي، حيث سارعت دول الأوروبية إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي بشكل انفرادي من خلال الاعلان عن مسار برشلونة عام 1995 والذي ساهم في افشال التجمع الجديد واحتواء أعضائه سياسيا/ أمنيا واقتصاديا واجتماعيا، إذ يعتبر تطور التكامل المغاربي هاجسا للدول الأوروبية لأنه لا يخدم مصالحها خاصة أن هذه الاخيرة تعتبر دول المغرب العربي سوقا مفتوحة لمنتجاتها وأن أي تكتل بين الدول المغاربية يؤثر سلبا على الاقتصاد الأوروبي بحيث تصبح العلاقات الإقتصادية بين الطرفين متكافئة، لذلك تسعى دول الإتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا إلى تغذية الصراعات البينية لدول المغرب العربي حتى تبقى هذه الأخيرة في حالة تبعية للقوى الأوروبية. فوضع الإتحاد الأوروبي لشرط تحرير التجارة بين الدول المغاربية وتكاملها مقابل الالتزام الأوروبي بدعم اقتصاديات دول المنطقة لا يعدو مجرد خطة للاستمرار في الحصول على الامتيازات التي يحصل عليها في تعاملاته الثنائية مع دول المغرب العربي.

جدير بالذكر أن الخلافات البينية في منطقة المغرب العربي لم تعد وليدة صراعات الأنظمة السياسية فحسب بل انتقلت إلى مستوى الشعوب حيث لم تعد التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي تعكس طموحات الشعوب في التنمية، فرغم القرب الجغرافي والتجانس الاجتماعي والثقافي لشعوب المنطقة المغاربية الا أن الصراعات السياسية أثرت بشكل مباشر على العلاقات البينية لشعوب المنطقة.

وعليه فان البيئة الأمنية والسياسية وحتى الإقتصادية في منطقة المغرب العربي تشير إلى زيادة حدة المعضلة الأمنية خاصة في ظل تنامي الصراع بين قطبي الإتحاد المغاربي (الجزائر والمغرب) وبروز تحالفات جديدة في المنطقة، وبالتالي يصعب الحديث عن الملف التكاملي في الوقت الراهن.

المطلب الثالث: السيناريو التعديلي للتكامل في منطقة المغرب العربي – تفعيل إتحاد المغرب العربي–.

ان الحديث عن اعادة احياء إتحاد المغرب العربي من خلال اعادة تفعيل مؤسساته وتطويرها كسيناريو تفاؤلي في ظل ما تعرفه البيئة الدولية والإقليمية لمنطقة المغرب العربي من تهديدات، يقودنا للحديث عن العوامل المساعدة على التكامل في المنطقة على غرار الموارد الطبيعية التي تزخر بها الدول المغاربية بالإضافة إلى التقارب الجغرافي والتمازج الثقافي والديني.

تتوفر منطقة المغرب العربي على جميع مقومات التكامل الإقتصادي مما يجعل التكامل في هذه المنطقة مميزا عن سواه من تجارب الدول، إذ تعتبر منطقة المغرب العربي من أغنى المناطق في العالم بالمواد الطبيعية على غرار البترول والغاز بالإضافة إلى المساحة الشاسعة التي تتمتع بها جل دول المغرب العربي ناهيك عن الأراضي الزراعية.

الجدول (10): احتياطي النفط في دول إتحاد المغرب العربي(2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة التغيير (%) 2019-2018
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.00
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0.00
ليبيا	49.52	48.36	48.36	48.36	48.36	0.00

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2020، مرجع سابق، ص335.

الجدول (11): احتياطي الغاز الطبيعي في دول إتحاد المغرب العربي(2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	4.505	4.505	4.505	4.505	4.505
المغرب	1	1	1	1	1
تونس	65	65	64	64	64
ليبيا	1.495	1.505	1.505	1.505	1.505
موريتانيا	28	28	28	28	28

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2020، مرجع سابق، ص، 336.

العامل الإقتصادي كمحفز للتكامل: يشكل العامل الإقتصادي محفزا لمسارات التكامل إذ تعد المعضلات الإقتصادية التي تعاني منها كل دولة من دول الإتحاد المغاربي أحد أهم أسباب لجوء هذه الأخيرة للتكامل رغم الاختلافات البينية، حيث سعت الدول المغاربية من خلال تكتلها لتحقيق جملة من الأهداف على رأسها الأهداف الإقتصادية. ورغم المعوقات التي يواجهها مشروع التكامل المغاربي منذ انشائه والممثلة أساسا في قضية الصحراء الغربية وصراع الزعامة بين الجزائر والمغرب ناهيك عن الأزمات التي تعرفها المنطقة في الوقت الراهن إلا أنه يمكن لمحفزات التكامل التغلب على العراقيل إذا ما توفرت الارادة السياسية والدعم الذي قد تقدمه القاعدة الشعبية المغاربية لتجاوز الجمود الذي يعيشه إتحاد المغرب العربي منذ 1994.

ان تعزيز الاندماج في منطقة المغرب العربي سيساهم في تحقيق منافع كبيرة للمنطقة أهمها اقامة سوق متكاملة كبيرة تضم أكثر من 100 مليون مستهلك، بالإضافة إلى ان زيادة الاندماج يعزز القدرات التفاوضية للمنطقة في المجالات ذات الاهتمام المشترك[1]، وعليه يعتبر احياء التكامل المغاربي شرطا ضروريا لتعزيز النمو الإقتصادي وزيادة جإذبية المنطقة للاستثمار الاجنبي المباشر وابراز النقاط المشتركة التي تزيد من القوة التفاوضية للدول المغاربية[2]. ويحتل الجانب الإقتصادي مكانة هامة ضمن المعاهدة المنشئة لإتحاد المغرب العربي، فقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن الهدف من إنشاء هذا الإتحاد هو تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها[3]. كما يساهم التكامل في رفع حجم السوق والتي ستخلق الظروف الملائمة لقيام صناعات ستستفيد من وفرات الحجم والمزايا النسبية، وتحفز قيام الصناعات المكملة ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات، وبالتالي يخلق فرص عمل اضافة إلى تكثيف حجم التجارة البينية واستقطاب حجم أوفر من الاستثمار الأجنبي وبالتالي زيادة مستوى النمو والتشغيل[4].

لقد كان للانطلاق الفعلي للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية عام 2015 بعد مرور 24 سنة على تأسيسه دفعا قويا لتحقيق ما تطمح اليه دول المنطقة من اندماج اقتصادي، حيث عبر عن ذلك رئيس الحكومة التونسي الذي أعطى اشارة الانطلاق[5].

- **العامل الأمني:** اصبحت المصالح الأمنية مترابطة بسبب اختراق الحدود الوطنية واستحالة الدفاع من قبل الدولة الوطنية لوحدها، إذ اصبحت المصالح الوطنية بشكل عام مترابطة من خلال العولمة حيث يتم التخفيف من تضارب المصالح من خلال المصالح المشتركة[6].

حضي المجال الأمني باهتمام مغاربي خاص بسبب تصاعد التهديدات العابرة للحدود والتحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، إذ تم تخصيص دورة استثنائية لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت بالجزائر في 9 جويلية

---

[1] صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص، 19.

[2] direction des études et des prévision financières, ibid., p,16.

[3] وعيل وشعيب، مرجع سابق، ص، 61

[4] منيرة نوري وزكية بوسعد، التكامل الإقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الاخفاق وتكلفة عدم الانجاز، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد (14)، (مارس 2018)، ص، 176.

[5] اعطاء اشارة انطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، تم النشر في 21 ديسمبر 2021، تم التصفح في 24 نوفمبر 2019، نقلا عن الموقع: https://2u.pw/NKknxM

[6] muller, Ibid, P,2383.

2012، والتي جاء فيها ضرورة وضع استراتيجية شاملة ومنسقة لمواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة المغاربية بهدف تعزيز الأمن لأن غياب هذا الأخير سيكون عائقا أمام تفعيل التكامل الإقتصادي المغاربي[1].

- **العامل الخارجي كمحفز للتكامل:** ان نجاح المسار التكاملي في منطقة المغرب العربي يعتبر مكسبا مهما للقوى الخارجية ذات المصالح في المنطقة على غرار الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يساهم التكامل المغاربي في تعميق الشراكة الأورو مغاربية، حيث يتيح التعامل مع سوق مغاربية موحدة في اطار مؤسساتي زيادة المبادلات التجارية بين الطرفين.

جدير بالذكر أن نجاح التكامل في منطقة المغرب العربي يساهم على التحكم في التهديدات العابرة للحدود والتي أصبحت تشكل تهديدا للقوى الفاعلة في المنطقة، إذ أن تحقيق الإستقرار في منطقة المغرب العربي يؤدي إلى إنخفاض تنامي الظواهر السلبية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة..

[1] نوري وبوسعد، مرجع سابق، ص173.

خلاصة الفصل الثالث

لعبت التحولات التي عرفتها بنية النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي دورا مهما في اتجاه دول المغرب العربي نحو التكامل، الا أن هذا التوجه لم يدم طويلا حيث دخلت الدول المغاربية مجددا في صراعات بينية وأخرى داخلية مثل ما حدث بالجزائر مع بداية العشرية السوداء، كما لعبت المتغيرات الإقليمية على غرار قيام الإتحاد الأوروبي واطلاق مشروع الشراكة الأورو متوسطية وكذا التدخل الأمريكي في المنطقة في اطار ما يسمى بالشراكة الأمريكية المغاربية والاعتماد الأمني المتبادل للحرب العالمية على الارهاب وغيرها من التحولات التي تلت نهاية الحرب الباردة دورا مثبطا للمسار التكاملي، إذ سارعت الدول المغاربية لعقد اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي خاصة بعد توتر العلاقات الجزائرية المغربية وغلق الحدود البرية بعد تفجيرات مراكش بتسعينيات القرن الماضي، كما لعبت الصين دورا مهما في مجال الإستثمار والتجارة بالمنطقة، إذ أصبحت تنافس القوى الدولية النشطة بالمنطقة باعتبارها من أهم القوى العالمية الصاعدة في المجال الإقتصادي والتكنولوجي، وفي مقابل ذلك تشهد المنطقة المغاربية تحولات سياسية وأمنية خطيرة منذ نهاية 2010 في اطار ما يسمى بالربيع العربي، حيث تشهد تونس انزلاقات أمنية خطيرة عجزت الحكومة القائمة عن مجاراتها نتيجة ضعف القطاع الأمني فيها ناهيك عن تراجع النشاط الإقتصادي، في حين لاتزال ليبيا تعاني من الانقسامات الداخلية القبلية التي عصفت بالبلاد منذ الاطاحة بنظام القذافي، كما تلعب المعيقات السياسية والإقتصادية الخاصة بالسياسات الداخلية للدول المغاربية والمعيقات القانونية الخاصة بالمعاهدة المنشأة دورا سلبيا في المسار التكاملي المغاربي.

لقد حاول هذا الفصل اعطاء صورة لمستقبل التكامل في منطقة المغرب العربي في ظل تطور المعضلة الأمنية وتفاقمها بالمنطقة، وقد تم تقديم ثلاثة سيناريوهات محتملة لمسار التكامل في اطار إتحاد المغرب العربي، فرغم صعوبة التنبؤ بما سيؤول اليه التكامل المغاربي نظرا لتداخل المتغيرات وتعقدها إلا أنه يمكن الجزم من خلال المؤشرات التي تم اعتمادها بأن السيناريو الراديكالي هو الأقرب لمستقبل إتحاد المغرب العربي خاصة في ظل استمرار مشكلة الصحراء الغربية التي تعتبر المشكل الأول المعيق للمسار التكاملي في منطقة المغرب العربي، ناهيك عن التحديات الجديدة التي تواجهها المنطقة والتي يصعب في خضمها اعادة احياء إتحاد المغرب العربي

تشكل المعضلة الأمنية التي تعيشها منطقة المغرب العربي نتيجة العديد من العوامل كسباق التسلح وقضية الصحراء الغربية بالإضافة للظروف لاقتصادية الصعبة ووصولا لدخول اسرائيل للمنطقة من خلال تطبيع العلاقات مع المغرب أهم معيقات التكامل المغاربي، حيث تشكل كل هذه العوامل تحديا كبيرا أمام اعادة احياء إتحاد المغرب العربي باعتباره مؤسسة فوق قومية هدفها تحقيق التكامل والاندماج في المنطقة.

ان تحقيق التكامل في منطقة المغرب العربي يستدعي التخفيف من حدة المعضلة الأمنية بالمنطقة من خلال الحد من سباق التسلح ومعالجة ملف الصحراء الغربية في اطار إتحاد المغرب العربي

خاتمة

خاتمة

سعت هذه الدراسة لمعالجة اشكالية اثر المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية من خلال التركيز على إتحاد المغرب العربي كنموذج، وقد تم التوصل إلى أن المعضلة الأمنية في منطقة المغرب العربي تلعب دورا مثبطا ومعيقا للمسار التكاملي، إذ تعد الهواجس الأمنية أهم عقبة أمام نجاح إتحاد المغرب العربي في ممارسة الأدوار التي صمم لأجلها.

ان الجدل القائم بين المقاربات النظرية التي تم تناولها لتفسير اثر المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية ركز أساسا على أسباب بروز المعضلة الأمنية وتفاقمها حيث قدمت هذه المقاربات تحليلات مقبولة، فدراسة اثر المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية يحتاج إلى الالمام بمجموع المتغيرات الداخلية والخارجية المتعلقة بموضوع الدراسة، مما يعني ضرورة بناء نظرة شاملة عن طريق توليفة من النظريات للوصول إلى تفسيرات مقبولة للموضوع محل الدراسة.

يعتبر مفهوم المعضلة الأمنية من المفاهيم الجديدة في حقل العلاقات الدولية والتي حاولت تقديم تفسيرات منطقية للصراعات الدولية/ الداخلية وأسبابها، فالمعضلة الأمنية كظاهرة تميز العلاقات الدولية /الاثنية تعد رد فعل طبيعي للهواجس الأمنية التي تعيشها الدول (أو الجماعات الاثنية) في ظل فوضوية النظام الدولي (أو غياب حكومة مركزية داخل الدولة).

تركز المقاربة الواقعية الجيدة على فوضوية النظام الدولي في تفسير بروز المعضلة الأمنية وتفاقمها، إذ تعتبر أن فوضوية النظام الدولي تجعل الدول تسعى لزيادة قوتها بشكل يجعلها متفوقة عن بقية الدول وهو الأمر الذي يؤدي بهذه الأخيرة إلى محاولة تدارك الأمر من خلال سعيها لزيادة قوتها مما يخلق معضلة أمنية لولبية. وفي مقابل ذلك تهتم المقاربة البنائية بالمتغيرات المعيارية وعلى رأسها الهوية في تفسير بروز المعضلة الأمنية مع عدم اغفالها للمتغيرات المادية، أما مقاربة مركب الأمن الإقليمي فقد ركزت على ثنائية الصداقة/ العداوة والقرب الجغرافي كعاملين أساسين لتفسير بروز/ تطور المعضلة الأمنية وفشل التكامل، فهناك علاقة وثيقة بين العامل الجغرافي وثنائية المعضلة الأمنية / التكامل.

يمثل التكامل الهدف الأساسي للدول السائرة في طريق النمو لتحقيق التطور الإقتصادي والتنمية التي تعجز عن تحقيقها بمفردها، فقد أصبح التكامل الإقليمي ضرورة ملحة بالنسبة للدول لضمان بقائها واستمرارها في ظل فوضوية النظام الدولي، وقد تزايد الاهتمام بموضوع التكامل مع نهاية الحرب العالمية الثانية ليبلغ الموضوع أوجه مع نهاية الحرب الباردة.

يقوم التكامل الإقتصادي على شروط ودوافع معينة تساهم بشكل فعال في نجاح المسار التكاملي الذي يعرف عدة مراحل كما حددها "بيلا بلاسا" بدءا بمرحلة التجارة التفضيلية ووصولا لأعلى مراحل التكامل وهي مرحلة الاندماج الإقتصادي والسياسي.

إن سعي دول منطقة المغرب العربي لمواجهة التحولات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة قادها لإقامة تكتل فيما بينها عام 1989 من خلال اعلان قيام إتحاد المغرب العربي، إذ اعتبر قادة الدول المغاربية أن التكامل الإقتصادي اصبح ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. لكن سيطرة مبدأ التنافس والنزاع على العلاقات البينية لدول المغرب العربي يثبت في كل مرة ضعف فرص التكامل وفشل امكانية بناء علاقات تعاونية جماعية في المنطقة.

يشكل امتلاك منطقة المغرب العربي لمكانة استراتيجية هامة (من خلال اطلالتها على البحر الأبيض المتوسط الذي يعد القلب النابض للعلاقات الدولية الأمنية، السياسية والإقتصادية)، بالإضافة إلى التنوع في الموارد الإقتصادية خاصة الطبيعية منها عاملا مهما للمضي قدما في المسار التكاملي، حيث تعتبر كل من الجزائر وليبيا من الدول الغنية بالموارد النفطية في حين يعرف القطاع الزراعي والسياحي تطورا ملحوظا في كل من تونس والمغرب، كما لا يمكن اغفال الثروة السمكية والحيوانية التي تزخر بها كل من موريتانيا وجمهورية الصحراء الغربية. إذ يعد هذا التنوع الإقتصادي عاملا محفزا لخلق سوق مغاربية متكاملة وتحقيق الاكتفاء الغذائي خاصة في ظل توفر اليد العاملة الشابة في المنطقة.

يلعب الواقع الأمني في منطقة المغرب العربي دورا سلبيا في المسار التكاملي خاصة مع استمرار النزاع حول الصحراء الغربية والتغلغل الإسرائيلي بالمنطقة ما جعل دول هذه الأخيرة تسير في مسارات متعاكسة، ففي الوقت الذي اختارت فيه المغرب التحالف مع اسرائيل من خلال تطبيع العلاقات بين الطرفين تعتبر الجزائر هذه الخطوة تهديدا مباشرا لأمنها القومي ما يستوجب تكثيف المراقبة على الحدود الغربية، في حين تلتزم تونس الصمت حيال الموضوع.

رغم أن فكرة الوحدة المغاربية لم تظهر مع استقلال دول المنطقة في ستينيات القرن الماضي بل لها جذور تعود للفترة الاستعمارية إلا أن تجسيد فكرة الوحدة بقي معلقا حتى نهاية الثمانينات، أين عرفت المؤسسات الإقليمية انتشارا واسعا في العالم مما حتم على صناع القرار لدول منطقة المغرب العربي مواكبة التطورات التي أفرزتها العولمة، خاصة بعد التطور الذي عرفه المشروع الأوروبي الذي يعد نموذجا مهما لنجاح المشاريع التكاملية في العالم.

تشكل العوامل الداخلية (داخل الاقليم المغاربي) دورا مهما في رسم الواقع الأمني والإقتصادي بالمنطقة، إذ تعتبر الصراعات البينية وعدم الاستقرار داخل دول المنطقة بالإضافة إلى السباق المحتدم على التسلح في ظل الفوضى التي يعيشها النظام الإقليمي المغاربي – والذي ينجم عنه عدم الثقة بين الأطراف الفاعلة في هذا النظام– أهم الأسباب المغذية للمعضلة الأمنية وتعسر المسار التكاملي بالمنطقة.

ان سعي القوى الكبرى للسيطرة على منطقة المغرب العربي في إطار التنافس الدولي على مناطق النفوذ بالعالم ألقى بضلاله على مشروع التكامل المغاربي، فالمشاريع الأوروبية والأمريكية بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية الصينية ساهمت بشكل فعال في تراجع الدول المغاربية عن التفكير بالتعاون الثنائي المغاربي والاتجاه نحو التعاون الثنائي الخارجي الذي يحمل في نظر صناع القرار لدول المنطقة منافع ومزايا متنوعة اقتصاديا، أما أمنيا فالسياسة التي تتبناها القوى الأور– متوسطة لا تعدو عن كونها انتقائية فليس من صالح القوى التنافسية بمنطقة المغرب العربي نشوب حروب بينية بالمنطقة، كما أن نجاح التعاون المغاربي ووصوله لمراحل متقدمة من التكامل يعتبر تهديدا للمصالح الغربية، لذلك تحاول هذه الأخيرة الحفاظ على الوضع الراهن من خلال الابقاء على التهديدات التقليدية خاصة مسألة الصحراء الغربية ومن ثم ضمان فشل التكامل المغاربي.

إن النموذج المقدم لتأثير المعضلة الأمنية على التجارب التكاملية والممثل في مشروع التكامل المغاربي يؤكد على الدور السلبي الذي تلعبه الهواجس الأمنية في بروز المعضلة الأمنية وتطورها مما يؤثر سلبا على القضايا التعاونية والتكاملية.

وعليه يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- تتمتع منطقة المغرب العربي بمقومات كبيرة تساعدها على تحقيق التكامل والاندماج إذ تمتلك الدول المغاربية رصيدا تاريخيا وحضاريا مشتركا كما تتوفر على مقومات اقتصادية هائلة، إلا أن نجاح التكامل يتطلب توفر الارادة السياسية لتجاوز الخلافات القائمة.
- ان التحديات الأمنية التي تعيشها دول إتحاد المغرب العربي تفرض عليها اللجوء إلى سياسة التكتلات الإقليمية لمجابهة هذه التحديات بدل اللجوء على الاعتماد الذاتي الذي لم يعد يجدي نفعا في ظل تنامي التهديدات الأمنية وتطورها.

- تشهد قضية التكامل في منطقة المغرب العربي تحولات وأحداث كثيرة خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي التي أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية وتفاقم التهديدات بالمنطقة، ففي الوقت الذي تلعب فيه التهديدات الأمنية دورا مهما للدخول في عمليات التعاون والتكامل بين دول الإقليم الواحد عبر العالم للانقاص من حدة التهديدات ومجابهتها ظلت الهواجس الأمنية معيقا للمسار التكاملي بمنطقة المغرب العربي.

- تواجه منطقة المغرب العربي تحديات أمنية متعددة تتمثل في الارهاب العابر للحدود والذي زادت حدته بعد الأزمات التي تعيشها المنطقة (الأزمة الليبية وتوتر الأوضاع في تونس)، بالإضافة إلى مشكلة الهجرة غير الشرعية وما ينتج عنها من تداعيات على الصعيد الإقتصادي والثقافي والتي تعد سببا مهما في انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكونها أحد أهم مغذيات هذه الأخيرة، كما تشكل القضايا الصحية والمشاكل الحدودية تحديا جوهريا لأمن المنطقة وجب التعاون الإقليمي لمجابهة هذه التهديدات.

- تشهد منطقة المغرب العربي منذ تأزم الأوضاع في ليبيا حالة من الفوضى على مستوى الاقليم نتيجة للتدخلات الخارجية التي عرفتها المنطقة والمواقف المتباينة لدول الجوار حول الحلول الممكنة للازمة،

- إن الفراغ المؤسساتي الذي تعيشه منطقة المغرب العربي بعد تجميد مؤسسات إتحاد المغرب العربي جعل من هذه المنطقة بؤرة للنزاعات ومنطقة يسهل اختراقها من قبل الفواعل الرسمية الممثلة أساسا في القوى الكبرى بالنظام الدولي وكذا الفواعل الغير رسمية كالجماعات الارهابية والجريمة المنظمة.

- ان استمرار استعصاء مشكلة الصحراء الغربية عن الحل في ظل تعنت الأطراف المعنية بهذه المشكلة وحرصها على تحقيق تسوية تضمن مصالحها يجعل من التكامل في منطقة المغرب العربي أمرا في غاية الصعوبة باعتبار الأطراف المقحمة في النزاع(المغرب، الجزائر) أهم أقطاب إتحاد المغرب العربي.

- ان فشل التكامل في منطقة المغرب العربي راجع بالأساس إلى خلل في المنظومة القانونية المؤسسة لإتحاد المغرب العربي والتي ساهمت في انتشار المعضلة الأمنية بالمنطقة وفشلت في الانقاص من حدتها، وعليه يمكن تسجيل مجموعة من التوصيات للتعامل مع هذه المشكلة نوجزها في النقاط التالية:

- تعديل المعاهدة المنشأة لإتحاد المغرب العربي وذلك من خلال الغاء قاعدة الاجماع عند إتخاذ القرارات المصيرية لإتحاد المغرب العربي واستبدالها بقاعدة الاغلبية، إذ تعتبر قاعدة الاجماع المعيق الاول والاساسي –قانونيا– للمضي قدم في المسار التكاملي عامة والتكامل بمنطقة المغرب العربي على وجه التحديد.
- وضع عقوبات صارمة ضد الدول المخالفة للمعاهدة المنشئة لإتحاد المغرب العربي.
- السعي إلى الحد من سباق التسلح في منطقة المغرب العربي من خلال الانقاص من الانفاق العسكري لأجل التخفيف من حدة المعضلة الأمنية في المنطقة.
- ايجاد حل جذري لقضية الصحراء الغربية التي تعد المعيق الأول للتكامل بمنطقة المغرب العربي والسبب الرئيسي للخلافات البينية المغاربية، فدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول.
- فتح الحدود بين دول الإتحاد خاصة الحدود الجزائرية المغربية لتسهيل حرية تنقل الأفراد والسلع ونجاح التنسيق الأمني.
- تكثيف التبادل التجاري بين دول المغرب العربي من خلال تشجيع التعاون والعمل على إنشاء منطقة تبادل حر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- باللغة العربية.

أ- الكتب.

1- ادريس، محمد السعيد. **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، 2001.

2- ايفانز، غراهام. وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ط، 1. الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

3- باثو ، جون وأخرون. **الكتاب السنوي 2018: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ط، 1، تر: عمر سعيد الأيوبي وأخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018 103.

4- بخوش، مصطفى. **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، ط، 1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

5- براهيمي، عبد الحميد. **ابعاد الاندماج الإقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، ط،5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1991.

6- براون، كريس. **فهم العلاقات الدولية**، ط،1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.

7- برجاس، حافظ. **الصراع الدولي على النفط العربي**، ط،1. لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،2000.

8- بن عنتر، عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.

9- بيليس، جون وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط، 1. الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

10- حاتم، سامي عفيفي. **التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ط 4، القاهرة: جامعة حلوان، 2003.

11- الحاج، علي. **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

12- حتى، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**، ط، 1. بيروت: دار الكتاب العربي، ص، 1985.

13- دورتي، جيمس وروبيرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، ط، 1، الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

14- رضوان، محمد. **منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**، بيروت: افريقيا الشرق، 1998.

15- زياني، صالح. **حلم التكامل المغاربي المؤجل: تدوير الزوايا**، ط، 1، الجزائر: منشورات مخبر الأمن في منطقة المتوسط، 2021.

16- سالم، بول. وأماندا كادليك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، بيروت: مركز كارنيغي للسلام الدولي، جوان، 2012.

17- سمير، عياد محمد. **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، الجزائر: دار الأمة، 2013.

18- شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**. الجزائر: د، د، ن 1997.

19- شيبي، لخميسي. **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010.

20- عبد الحميد، سعد زغلول. **تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصر الاستقلال (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب)**، الجزء الأول، الاسكندرية: منشأة المعارف 1993.

21- عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح. **الارهاب و محاربته في العالم المعاصر**، 2006.

22- عبد الودود، كمال عباس. **أثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب: دراسة في المفهوم والسياسات والنتائج**، د.ب.ن: نور بيبليشن، 2016.

23- عودة، جهاد. **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا**، ط، 1، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

24- عودة، جهاد. **النظام الدولي نظريات واشكاليات**، ط، 1، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

25- غربي، محمد. **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط: المخاطر واستراتيجيات المواجهة**، ط، 1، الجزائر: دار الروافد الثقافية، 2014

26- غريفيتش، مارتن. وتيري اوكالاهان، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

27- فرج، أنور محمد. **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

28- الفيلالي، مصطفى. **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**، ط، 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

29- قوجيلي، سيد أحمد. **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، ط، 1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

30- لادمي، محمد عربي. **مستقبل الإتحاد الاوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية**، ط، 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.

31- مانع، جمال عبد الناصر. **إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2004.

32- مراد، علي عباس. **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، ط،1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.

33- مصباح، عامر. **نظريات تحليل التكامل الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

34- مصلوح، كريم. **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا**، ط، 1. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

35- ميرشايمر، جون. الواقعية البنيوية، في تيم دان، ميليا كوركي وستيف سميث (محررين)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ط، 1.ترجمة: ديما الخضرا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص، 217.

36- ميرشايمر، جون. مأساة سياسات القوى الكبرى، في ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والاساطير والنماذج**، ترجمة هاني تابري، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

37- ميرشايمر، جون. **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012.

38- هنتنجتون، صامويل. **من نحن المناظرة الكبرى حول أمريكا**، ترجمة: أحمد مختار الجمال، ط، 1، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

39- هيرد، جرايمي. **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي**، ط،1، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

40- واندت، ألكسندر. **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**، تر: عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2006.

ب- المجلات والدوريات.

1- أبو زيد، أحمد محمد. "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية: دراسة نظرية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (33)، شتاء، 2012.

2- أعجال، محمد لمين لعجال. "معوقات التكامل في اطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **مجلة المفكر**، المجلد (05)، العدد (01)، مارس، 2010.

3- أوضايفية، حدة وعلية ضياف،" فرص التكامل الإقتصادي المتاحة أمام الجزائر"، **مجلة الأبحاث الإقتصادية**، المجلد (14)، العدد (02)، 2019.

4- بالة، عمار. "المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي- الأمريكي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد (03)، العدد (01)، جانفي، 2016.

5- بخوش، مصطفى. "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي"، **مجلة الحقيقة**، المجلد (07)، العدد (01)، جوان، 2008.

6- برد، رتيبة. "الإتحاد المغاربي: الواقع والمعوقات"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد (08)، العدد (01)، 2021.

7- بلعيفة، أمين. "السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الإقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الإقتصادي"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد (03)، جوان، 2017.

8- بلقزيز، عبد الاله. "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (259)، سبتمبر، 2000.

9- بن جديد، عبد الحق ومراد بن قيطة، "الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هواجس متنامية ومضامين متباينة"، **مجلة أفاق للعلوم**، المجلد (01)، العدد (03)، جوان 2016.

10- بن طيرش، عطاء الله. "دراسة امكانية التكامل الإقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد (10)، العدد (02)، 2017.

11- بن عنتر، عبد النور. "اشكالية التسلح في المغرب العربي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد(05)، العدد (02)، ديسمبر، 2014.

12- بن عنتر، عبد النور. "الحراك الجزائري: سرديات وسرديات مضادة"، **مجلة سياسات عربية**، المجلد (10)، العدد (55)، مارس، 2022.

13- بن عنتر، عبد النور. "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدلية**، المجلد (40)، العدد (160)، أفريل، 2005.

14- بن عنتر، عبد النور. "سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل اقليميا والحراك داخليا"، **مجلة سياسات عربية**، المجلد (10)، العدد (55)، مارس، 2022.

15- بن غربي، ميلود. "تقييم نظريات التكامل الدولي من منظور ابستيمولوجي"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، المجلد (10)، العدد (02)، 2022.

16- بن قيطة، مراد. "اشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد (02)، ديسمبر، 2018.

17- بن لوكيل، رمضان وسلمى بشاري. "الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي: دراسة مقارنة الجزائر- تونس"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، المجلد(19)، العدد (01)، جانفي، 2015.

18- بوضياف، مليكة. "اشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية القبلية والدولة المدنية (الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي)"، **مجلة أكاديميا**، المجلد (04)، العدد (05)، جوان 2016.

19- بوقارة، حسين. "إتحاد المغرب العربي بين الواقع والأفاق" ،ج،1، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد (02)، العدد (02)، ديسمبر، 1996.

20- بومليك، نوال و زهرة تيغزة، "الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد (05)، العدد (02)، 2021.

21- التواتي، نادية عبد الله. "القطاع الصناعي في ليبيا بين الاهداف والمنجزات والمشكلات والمشروعات المقترحة خلال الفترة (1980-2012)"، **مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية**، العدد (09)، جويلية، 2020.

22- جبر، دنيا محمد. "تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الاستراتيجية"، **مجلة العلوم السياسية**، العددان (38-39)، 2009.

23- جراية، الصادق. "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد(08)، جانفي، 2014.

24- جندلي، عبد الناصر. "اشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة "، **المستقبل العربي**، العدد (376)، جوان، 2010.

25- الحربي، سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (19)، 2008.

26- حسام، سلمان. "أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين: ثورات الربيع العربي نموذجا"، **مجلة دراسات استراتيجية**، المجلد (11)، العدد (21)، جوان 2015.

27- حمشي، محمد. "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد (06)، جويلية، 2018.

28- حمودي، اسماعيل. "الانتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التحول"، **رؤية تركية**، ربيع، 2015.

29- حنان، يعقوب وعلي بقشيش، "متطلبات الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد (06)، العدد (01)، ماي 2022.

30- الخطابي، أحمد. "من حركة 20فبراير إلى حراك الريف: الخوف من الديمقراطية أم الخوف من جيل الشباب بالمغرب"، **سياسات عربية**، العدد (22)، ماي، 2018.

31- خليفي، رابح. "الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نظرية"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد (01)، العدد (01)، ماي، 2017.

32- دخالة، مسعود. "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها واليات مكافحتها"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، المجلد (02)، العدد (03)، أكتوبر، 2014.

33- رحموني، عبد الرحيم. "جيوبوليتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الاحادية الجانب"، **مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية**، المجلد (04)، العدد (01)، 2020.

34- زريق، نفيسة. "تأثير الأوبئة على الأمن الانساني في دول المغرب العربي –فيروس كورونا المستجد أنموذجا–"، **المجلة الجزائرية للأمن الانساني**، المجلد (06)، العدد (01)، جانفي، 2021.

35- زقاغ، عادل. "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة لعامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (05)، جوان، 2011.

36- زمام، فاطمة. "فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد (09)، العدد (02)، ديسمبر، 2018.

37- زياني، صالح. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، العدد (05)، مارس، 2010.

38- شتيوي، علي والهادي دوش،" النزاعات الحدودية وأثرها على السلم والأمن الافريقي"، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، المجلد(09)، العدد (01)، 2021.

39- شرابشة، ليندة. "الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد (10)، العدد (03)، ديسمبر، 2019.

40- الشيكر، أيوب وزوليخة خلادي. "واقع السياحة في المغرب وأليات تطويرها"، **مجلة معارف للعلوم القانونية والإقتصادية**، المجلد(02)، العدد (02)، 2021.

41- صاغور، هشام. "إتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول"، **مجلة البشائر الإقتصادية**، المجلد(05)، العدد (02)، أوت، 2019.

42- طرطاق، زكرياء. "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة: الاتجار بالبشر في دول شمال افريقيا نموذجا"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد(32)، العدد (03)، ديسمبر، 2021.

43- طويل، نسيمة. "التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد (02)، العدد (02)، أكتوبر، 2018.

44- عبد الله جبر العتيبي، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية : بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (23)، 2009.

45- العتيبي، عبد الله بن جبر. "العولمة والاعتماد المتبادل في السياسة الدولية: وجهة نظر واقعية"، **مجلة النهضة**، المجلد (11)، العدد (03)، جويلية، 2010.

46- العتيبي، عبد الله جبر. "التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية"، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد(11)، جانفي، 2006.

47- عقون، شراف وأخرون. "التجربة التونسية في صناعة السياحة"، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد (06)، العدد(01)، جوان، 2019.

48- علاء، عبد الرزاق. "الصراعات الاثنية: دراسة في المفهوم وأشكال الصراع"، **مجلة كلية القانون والعلوم السياسية**، المجلد (01)، العدد (01)، 2018.

49- عميري، عبد الوهاب. "الأمن والديمقراطية في المنطقة المغاربية: جدلية السبب والنتيجة –دراسة حالة الجزائر–"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد (12)، العدد (02)، ديسمبر، 2021.

50- عواشرية، رقية سليمان. "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة: الجزائر نموذجا"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد(33)، العدد (71)، 2018.

51- عيشون، أم الخير. "أليات تفعيل مشروع التكامل المغاربي من الجانبين القانوني والمؤسساتي"، **مجلة القانون والمجتمع**، المجلد(09)، العدد(01)، 2021.

52- غربي، عبد الوهاب وعبد الكريم شكاكطة، "تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الافريقي"، **حوليات جامعة الجزائر 1**، المجلد (35)، العدد (03)، 2021.

53- قادة بن عبد الله، عائشة ومحمد سمير عياد. "مستقبل السياسات الأوروبية في المغرب العربي"، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد (09)، العدد (02)، سبتمبر، 2018.

54- قاسمي، يوسف. "الهوية المغاربية وتحدي العولمة... بين النفي والتأكيد"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والإجتماعية**، المجلد (03)، العدد (05)، فيفري 2011.

55- قروش، محمد. "صنع وتنفيذ السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي: المؤسسات والأليات"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد (06)، العدد (02)، جويلية، 2020.

56- قط، سمير." أوروبا، أمريكا. رهان المغرب العربي تنافس اقتصادي واستراتيجي أم تكامل أمني"، **مجلة دراسات استراتيجية**، المجلد (09)، العدد (18)، جانفي، 2013.

57- قلواز، ابراهيم. "الإتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد (02)، العدد (02)، جوان، 2015

58- قوادرة، حسين. "الاستراتيجية الإقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية: الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة"، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، المجلد(01)، العدد(01)، مارس، 2017.

59- قوجيلي، سيد أحمد. **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، ط، 1، **دراسات استراتيجية**، العدد (169)، 2012.

60- لعيساني، بلال. "التهديدات الأمنية الجديدة ومأزق الدولة الوطنية في إفريقيا"، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، المجلد (05)، العدد(02)، ديسمبر، 2016.

61- مخازني، طيب وسنوسي بن عبو. "أهمية الثروة النفطية الجزائرية في الاقتصاد الدولي"، **مجلة البشائر الإقتصادية**، المجلد (05)، العدد (03)، ديسمبر، 2019.

62- مخلف، منعم خميس. "الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية: الافتراضات والتصنيفات والأسس –رؤية تحليلية–"، **مجلة دراسات دولية**، العدد (59)، 2014.

63- مرابط، رابح. "المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، المجلد (02)، العدد (02)، جانفي، 2009.

64- مروك، نصر الدين. "الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق"، **مجلة الصراط**، المجلد (02)، العدد (02)، سبتمبر، 2000.

65- مزياني، فيروز." الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد (09)، جوان، 2016.

66- المصري، خالد." النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد (30)، العدد (02)، 2014.

67- مقلاتي، عبد الله وهادي مراح، "المغرب والثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات: من المطامح الترابية إلى حرب الرمال 1961-1963"، **مجلة التاريخ المتوسطي**، المجلد (02)، العدد (01)، جوان، 2020.

68- منصوري، لعالية ولعجال محمد لمين أعجال، "التنافس الأمريكي- الأوروبي: الواقع والأفاق"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد (01)، العدد (10)، جوان، 2018.

69- نوري، منيرة وزكية بوسعد، "التكامل الإقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الاخفاق وتكلفة عدم الانجاز"، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد (14)، مارس، 2018.

70- وعيل، حكيم وشعيب محمد توفيق،" إتحاد المغرب العربي كألية لتفعيل الحكامة والسياسات العامة"، **مجلة المفكر**، مجلد (08)، العدد(02)، ديسمبر، 2013.

71- ولد السالك، ديدي. "إتحاد المغرب العربي: اسباب التعثر ومداخل التفعيل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (312)، فيفري، 2005.

72- ولد باهي، بون. "العسكريون في موريتانيا والجزائر وتجربة التحول الديمقراطي"، **سياسات عربية**، العدد (39)، جويلية، 2019.

73- وهبان، أحمد محمد. "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد (01)، العدد (02)، جويلية 2016.

74- يوسفي، محمد. "الشراكة الأورو متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي"، **مجلة ادارة**، المجلد (10)، العدد (02)، ديسمبر 2000.

75- يونسي، وليد. "المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة"، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والإجتماعية**، مجلد (11)، العدد (02)، جوان، 2019.

ح- الرسائل والأطروحات.

1- إدري، صفية. أليات صيانة الأمن الانساني: بين مسؤولية الدولة وتمكين الفواعل غير الدولاتية – منطقة الساحل الافريقي نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2019.

2- أعجال، محمد الأمين لعجال. استراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013.

3- ايدابير، أحمد. التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

4- بن حسين، سليمة. الابعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013.

5- بن شلاط، مصطفى. امكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016.

6- بن ناصر، محمد. المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

7- بوسكين، سليم. تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري(2010-2014)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

8- جندلي، عبد الناصر الدين. انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.

9- حمزة، حسام. الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.

10- رداف، طارق. الإتحاد الأوروبي: من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005.

11- روابح، عبد الرحمان. حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة: دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.

12- زقاغ، عادل. النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2009.

13- العطري، علي. التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه افريقيا منذ 2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، 2020.

14- معمري، خالد. "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2008.

15- مقروس، كمال. دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، 2014.

16- مقلاتي، عبد الله. العلاقات الجزائرية – المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والأثار، جامعة قسنطينة، 2008.

17- نوري، منيرة. دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الإقتصادي المغاربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017.

خ- سلسلة دراسات وأوراق بحثية.

1- أبو طالب، حسن. نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية واحياء النظام العربي، مداخلة مقدمة في ندوة حول مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الاوسط وتأثيراتها على الوطن للعربي، (القاهرة 27-29 ديسمبر 1997).

2- ادريس، أحمد. "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي"، في مجموعة الخبراء المغاربيين، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد (06)، سبتمبر 2011.

3- جابي، عبد الناصر. الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/ يناير 2011)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، 2011.

4- جالي، مصطفى. الصين في افريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟ مركز الجزيرة للدراسات.

5- حما، الحسن. المشهد السياسي المغربي: انتخابات واحتجاجات، في محمد السبيطلي (محررا)، المغرب العربي تعثر الانتقال الديموقراطي وصعوبات اقتصادية: حصيلة 2016 و2017، **دراسات**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية، أكتوبر 2017

6- خشيب، جلال. "تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير: حزام واحد، أهداف متعددة"، المعهد المصري للدراسات، **تحليلات سياسية**، 26 أفريل، 2019.

7- دافيسون، جيسون. "فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل"، ط،1، (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **سلسلة دراسات عالمية**، عدد (134)، 2014.

8- الشكري، محمد. تجربة التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي: رؤية عربية للقمة الإقتصادية 7-8 نوفمبر، 2007، الدوحة: قطر.

9- شملال، وليد. سليم بوسكين، مدخل لعلم التعقيد كبراديغم تحليلي لفهم واستيعاب التحولات الجديدة في النظام الدولي"، ورقة بحثية في مؤتمر دولي الموسوم بمستقبل لنظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى: رؤية استشرافية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2022.

10- شيخ، سلمان وشادي حميد، بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا، (دراسة مشتركة بين برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الاسلامي ومركز بروكنجز 2012)، الدوحة: مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط.

11- عبد الرؤوف سلام وكرم سلام. الاطار المفاهيمي للنظام الدولي الحالي ومستقبله في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى، ورقة بحثية في مؤتمر دولي الموسوم بمستقبل لنظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى: رؤية استشرافية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2022.

12- لاخر، ولفرام. الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، أوراق كارينجي، بيروت: مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، 2012.

13- مالكي، أمحمد. "تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، في مجموعة الخبراء المغاربيين، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد (06)، سبتمبر 2011.

14- مشري، عبد الحليم. التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة: 18/17 فيفري 2013.

15- معنق، عطية وسلمي المسعودي، التكامل الإقتصادي الافريقي: الإتحاد المغاربي بين الواقع والمأمول، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي الموسوم بالتنمية المستدامة في افريقيا، (7-8 ماي 2018، مصر، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية.

16- ولد السالك، ديدي. "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي"، في مجموعة الخبراء المغاربيين، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد (06)، سبتمبر 2011.

د- روابط الأنترنت.

1- اسعيدي، ابراهيم. واقع وأفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، تم النشر في 24 جانفي 2011، تم التصفح في 21 جانفي 2020، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/yusswhaw

2- اعطاء اشارة انطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، تم التصفح في 24 نوفمبر 2019، نقلا عن الموقع: https://2u.pw/NKknxM

3- أنداري، أحمد محمد الأمين. العلاقات الموريتانية المغربية: محددات التواصل ومبررات القطيعة، مركز دراسات الوحدة العربية، تم التصفح في 19 جانفي 2023، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/42tXlDo

4- بن عنتر، عبد النور. الإتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع، تم النشر في 3 أكتوبر 2004، تم التصفح في 22 ماي 2020، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3JTebUT

5- بن عنتر، عبد النور. الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، تم النشر في 7جويلية 2020، تم التصفح في 21 ديسمبر 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/40jDULj

6- البنك الدولي، ليبيا: الافاق الإقتصادية، تم النشر في 1 سبتمبر 2022، تم التصفح يوم 17 جانفي 2023. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3n5OBD5

7- البوابة الرسمية لإتحاد المغرب العربي، التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حسب الشركاء، تم التصفح في: 18 أفريل 2020، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3ZlbuzG

8- بوقنور، اسماعيل. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في موريتانيا: برادايم الانتقال ومقاربات التغيير السياسي، تم تصفح في 7 جويلية 2020. نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/2wj2rkf4

9- تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا، تاريخ النشر في 2 جوان 2015. تم التصفح في 25 جانفي 2021، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/4965j5zu

10- تقرير فريق التحرير، تونس: خمس سنوات من الثورة وحال البطالة من سيء إلى أسوء، تم النشر في 19 ديسمبر 2015، تم التصفح في 2 فيفري 2020. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3Z3qimm

11- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، تم التصفح في 22 جانفي 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3FzFaSA

12- تونس: صمود القطاع الزراعي أمام الأزمات الإقتصادية والإجتماعية رغم وجود مشاكل هيكلية تعوق تطوره، العالم الإقتصادي، تم النشر في 30 جانفي 2021، تم التصفح في 3 جوان 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3TqF4Tb

13- الجزيرة نت، أكتوبر 1988 .. ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية، تم النشر في 15 ماي 2015، تم التصفح في 16 ديسمبر 2020، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3G54C2I

14- خشانة، رشيد. سباق التسلح في شمال افريقيا: الصاروخ قبل الرغيف، القدس العربي، تم النشر في 8 أوت 2020، تم التصفح في 15 مارس 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3okrm9p

15- الداسر، أمحمد. "**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**"، تم التصفح في 12 مارس 2018، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/3zju9r59

16- دول المغرب العربي معلومات أساسية، من اعداد قسم البحوث والدراسات على موقع الجزيرة نت، تم النشر في 03 أكتوبر 2004، تم التصفح في 20 سبتمبر 2019. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3Tv9pjG

17- زوبيري، خالد. السفير المغربي يدعوا إلى انفصال منطقة القبائل... والجزائر ترد بقوة، نشر في 16 جويلية 2021، تم التصفح في 20 أكتوبر 2021، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/42WcY6F

18- عاشور مهدي، محمد. "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، تم تصفح في 14 ماي 2021. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3LxNVAA

19- عباش، عائشة. المغرب العربي الكبير: ما جمعه التاريخ فرقته السياسة، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والإقتصادية والسياسية، تم النشر في 19 سبتمبر 2016، تم التصفح في 25 جانفي 2020، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/4n87aj45

20- العربي، محمد. تايوان.. كيف تحولت جزيرة صينة إلى عدو لدود لبيكين، تم النشر في 2 أكتوبر 2022 ، تم التصفح في 11-01-2023، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/yr244k3u

21- القابسي، محمد أحمد. المغرب العربي...الأزمة الليبية وكلفة اللا إتحاد، العربي الجديد، تم النشر في 19 فيفري2020، تم التصفح في 25 ديسمبر 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3JwGcQt

22- قاسم، روعة. القطاع الصناعي التونسي ... مستقبل تونس الذي يحتاج إلى الاستقرار وبعض الدعم، النهار العربي، تم النشر في 18 جويلية 2022، تم التصفح في 17 جانفي 2023. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3n4M0JE

23- القطاع الفلاحي في المغرب، تم النشر في 23 فيفري 2022، تم التصفح في 19 جانفي 2023. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3YUQgso

24- كيريف، ألكسي وأخرون، الاندماج الإقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد، (صندوق النقد الدولي، 2018)، نقلا عن الموقع، تم التصفح في 05 مارس2020 ، نقلا عن الموقع: file:///C:/Users/DIGITAL%20TEC/Downloads/EIMUSGAA.pdf

25- لجنة المتابعة، البوابة الرسمية لإتحاد المغرب العربي، تم التصفح في 24 جانفي 2022، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3LBFdkD

26- مإذا تعرف عن الثروة السمكية الهائلة في موريتانيا، تم النشر في 15 جويلية 2021. تم التصفح في 23 نوفمبر 2022، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/40lWxyw

27- ملف الجرف القاري بين تونس وليبيا، جريدة التونسية، تم النشر في 2 جويلية 2013. تم التصفح في 25 سبتمبر 2019، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3TsYpDa

28- المنطقة المغاربية..قواسم مشتركة تفرقها الصراعات السياسية. من اعداد قسم البحوث والدراسات على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 15 ماي 2017 تم التصفح في 10 جوان 2021، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3yRE0y6

29- مؤشر الديمقراطية لعام 2022، تم النشر في 6 أفريل 2023، تم التصفح في 25 ماي 2023، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/2apauspr

30- النزعة الانفصالية تجتاح العالم، السودان اليوم، تم النشر في 9 سبتمبر 2014، تم التصفح في 2 نوفمبر 2019، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/40JdUtc

31- النهار العربي، قطاع الزراعة في ليبيا على وشك الانهيار، تم النشر في 19 ديسمبر 2020، تم التصفح في 05 جانفي 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3n87rt6

32- وكالة المغرب العربي للأنباء، ارتفاع المبادلات التجارية بين الصين والدول العربية، تم النشر في 04 ديسمبر 2022، تم التصفح يوم 02 جانفي 2023، نقلا عن الموقع: https://tinyurl.com/26wr9jd5

33- ولد جدو، احمد. أرض غنية وشعب فقير.. كيف تدار ثروات موريتانيا، السفير العربي، تم النشر في 27 جوان 2019، تم التصفح في 23 نوفمبر 2022. نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3LxhAKc

34- يوسف عبد السلام، أية. أسباب قيام ثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، تم النشر في 23 ماي 2014، تم تصفح في 25 نوفمبر 2020. نقلا عن الوقع: https://tinyurl.com/ykk8djcr

هـ- التقارير.

1- تقرير اقتصادي، الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، البنك الدولي: مجموعة التنمية الإجتماعية والإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2006.

2- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2020، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2020.

3- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2022، أبو ضبي: صندوق النقد العربي، 2022.

4- تقرير المخدرات العالمي، مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والارهاب، الأمم المتحدة، ماي 2017.

5- تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، الأمم المتحدة 2022. تم التصفح في 15 سبتمبر 2022.

ثانيا-باللغة الأجنبية.

A- BOOKS and Books Chapters.

1. Benantar, Abdennour. **Les initiatives de sécurité au Maghreb et au sahel : le G 5 sahel mis à l'épreuve**, l'harmattan,2019.

2. Booth, ken & Nicholas jwheeler ; **the security dilemma: fear, cooperation and trust in world politics**, New york: palgrave Macmillan,2008.

3. Buzan, Barry and Ole Waever**. Regions and Power The Structure of International Security**. New York : Cambridge University Press, 2003.

4. Buzan, Barry**. People**, **states, and fear: the National Security problem in international relations**, great Britain: wheat sheaf books LTD,1983.

5. Collins, Alan. **THE SECURITY DILEMMAS OF SOUTHEAST ASIA**, great Britain: MACMILLAN PRESS LTD, 2000.

6. Gheciu, Alexandra, « Security Institutions As Agents of Socialization ? NATO and the New Europe », in Checkel, Jeffrey T (edited), **International Institutions and Socialization in Europe**, New York : Cambridge University press,2007.

7. Muller, Herald. Security cooperation, in bertrand badie, (eds), **international Encyclopedia of political science**, los Angeles: sage publications, 2011.

8. Paul Balta .**Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, Paris: éditions la découverte, 1990.

9. wivel, Anders, security dilemma, in bertrand badie, (eds), **international Encyclopedia of political science**, los Angeles: sage publications, 2011.

B- Periodicas.

1. Keohane, Robert O and Lisa L. Martin, The promise of Institutionalist Theory, **International Security**, Vol.(20), No.(01), summer,1995.

2. Albuquerque, andriana lins de. challenges to peace and security in north africa : accounting for the lack of regional institutional response, **studies In African security,** september 2015.

3. Barakat, Zahraa and Ali Fakih, Determinants of the Arab spring protests in Tunisia, Egypt, and libya: what have we learned ,in timo kivimaki and rana jawad, (eds), **the fragility- grievances – conflict triangle in the middle east and north africa (MENA)**, **social sciences**, Vol (10), No (282), 2021.

4. Cerny, Philip G. Terrorism and the New Security Dilemma, **Naval War College Review**, Vol (58), No (01), Winter 2005.

5. Jiaxing, Xu, « The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence: An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power», **Journal of Undergraduate Research**. Vol(17), 2012.

6. Mongomery, Evan braden; Breaking out of the security dilemma : realism, reassurance and the problem of uncertainty, **international security**, Vol (31), No(2), 2006.

7. Olsson, Claes **.The Western Sahara Conflict : The Role Of Natural Resources In Decolonizatio**, (Sweden by Elanders Gotab AB, Stockholm,2006)

8. promise, Ogele eziho. Deterrence security dilemma and acquisition of nuclear armament : A study of north Korea and Pakistan, **zamfara journal of politics and development**, dept of political science, Vol (03), No (01), 2022.

9. Roe, Paul, « The intrastate Security Dilemma: Ethnic conflict as a tragedy?", **Journal of peace Research**, Vol (36), No (02), mar,1999.

10. Stéphanie Darbot trupiano, Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite, **l'espace politique**, No (02), février, 2007.

11. Tang, Shiping, "The Security Dilemma: A conceptual Analysis", **Security Studies**, Vol (18), 2009.

12. waltz, Kenneth. the origins of war in neorealist theory**, journal of interdisciplinary history**, Vol (18), No (04), spring, 1988.

13. Wendt, Alexander, Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics; **International Organization**; Vol (46), No (02), spring, 1992.

C- Theses.

1. Deskin, Rachael. the western deterrence policy regime against A resurgent Russia in the post-cold war security environment : failures and A way ahead for the future, A thesis submitted to johns Hopkins university in conformity with the requirements for the degree of master of arts, Baltimore Maryland, January, 2020.

2. El- Maghur, Mohamed Ahmed. « Evolution Challenges And Prospects Of The Arab Maghreb Union 1951-2010 » (The Degree Of Master Of Arts (M.A) In Diplomacy, Institute Of Diplomacy And International Studies , University Of Nairobi, November, 2011

3. messaoudi, Abderrahmen. Arab Maghreb Union : achivement and prospects, Thesis master, Naval postgraduate school, Monterey, California, june, 1994.

D- Web links.

1. Aomar baghzouz, la compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin**,** L'Année du Maghreb, **journals Open Edition,** accessed on 7 juin 2021**,** **https://tinyurl.com/29fvpytt**

2. Déclaration de Barcelone et Partenariat euro-méditerranéen, un Site web officiel de l' Union Européenne, Dernière modification le : 08- 09- 2011. accessed on 19 March 2018. https://eur-lex.europa.eu/FR/legal-content/summary/barcelona-declaration-and-euro-mediterranean-partnership.html

3. Evera, Stephen van. **the spiral modal v the deterrence model**, September, 10, 1997, accessed on 17 march 2019. https://bit.ly/3ZJzmOB

4. Natalucci, Matteo. The Geopolitics of Natural Resources in Libya in the post-Gaddafi era, accessed on 8 March 2019, https://bit.ly/2TIfxcJ

5. Paul, Roe, The societal Security Dilemma, **working papers Copenhagen Peace research Institute**, accessed on 25 march 2020. https://bit.ly/40bFD5n

6. Raditio, Klaus Heinrich. China and the Tension in the South china sea: A Defensive Realist perspective. accessed on 22 march 2019. https://bit.ly/3yNK4Yr

7. Thierry pairault, La Chine au Maghreb : de l'esprit de Bandung à l'esprit du capitalisme, lectures institutionnalistes de la chine**, journals Open Edition**, (Spring 2017), accessed on 10 mai 2021.https://tinyurl.com/bdhwm945

8. Yahia Hasan zoubir, les Etats-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie, L'Année du Maghreb, **journals Open Edition,** accessed on 10 mai 2021 **https://tinyurl.com/mvjwytvc**

9. Zartman, William. Les enjeux de la relation avec les États-Unis, CNRS Editions, accessed on 2 March 2022. https://bit.ly/40Qv2NS

E- working papers.

1. direction des études et des prévision financières, « **Enjeux de l'intégration maghrébine: le cout du non Maghreb »**, royaume du Maroc : ministères de l'économie et des finances, octobre, 2008.

2. Rosan smits et al, « **Revolution And Its discontentes : State, factions and Violence in the new libya** »,Cru Report**,** The Hague: The clingendael Institute, september, 2013

فهرس الأشكال والجداول

1 - فهرس الأشكال والخرائط.

رقم الشكل	عنوان الشكل
01	علاقة التأثير والتأثر بين مستويات الأمن.
02	العلاقة السببية بين الفوضى والمعضلة الأمنية والحرب
03	النموذج اللولبي للمعضلة الأمنية.
04	العلاقة بين الفوضى والمعضلة الأمنية من منظور الواقعية الدفاعية.
05	خريطة تبين موقع منطقة المغرب العربي
06	دائرة نسبية تبين نسبة مساحة دول المغرب العربي
07	خريطة تبين توزيع الموارد في منطقة المغرب العربي
08	عدد المهاجرين واللاجئين في بلدان المغرب العربي (1990-2020)
09	خريطة تبين الوجهات الرئيسة للمهاجرين نحو أوروبا.
10	الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي.

2- فهرس الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول
01	المرجعيات الأساسية لمستويات الأمن
02	مستويات التكامل.
03	عدد سكان منطقة المغرب العربي (مليون نسمة) سنوات 2000، 2019
04	مساحة دول المغرب العربي
05	مراحل نشأة وتطور إتحاد المغرب العربي.
06	ترتيب دول المغرب العربي عالميا ضمن مؤشر الديموقراطية لعام 2022.
07	تجارة البلدان المغاربية حسب الشركاء (الإتحاد المغاربي، الإتحاد الاوروبي)
08	الانفاق العسكري في دول المغرب العربي من اجمالي الناتج المحلي لعام 2021.
09	مؤشرات البطالة في بلدان المغرب العربي وفق احصائيات 2021
10	احتياطي النفط في دول إتحاد المغرب العربي(2015-2019)
11	احتياطي الغاز الطبيعي في دول إتحاد المغرب العربي(2015-2019)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان 3

إهداء: 4

ملخص الدراسة 5

مقدمـــة 1

الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري للمعضلة الأمنية والتكامل. 10

المبحث الأول: المعضلة الأمنية: مقاربة مفاهيمية – نظرية. **12**

المطلب الأول: فحص ايتيمولوجي لمفهوم المعضلة الأمنية. 12

الفرع الأول: مفهوم الأمنThe Security 12

الفرع الثاني: مفهوم المعضلة الأمنيةThe Security Dilemma 18

المطلب الثاني: اشكال المعضلة الأمنية 24

الفرع الأول: المعضلة الأمنية الدولية 24

الفرع الثاني: المعضلة الأمنية المجتمعية 29

المطلب الثالث: المعضلة الأمنية في أدبيات العلاقات الدولية –دراسة نظرية– 33

الفرع الأول: المعضلة الأمنية من منظور المقاربة الواقعية الجديدة. 33

الفرع الثاني: التصور البنائي للمعضلة الأمنية. 42

الفرع الثالث: المعضلة الأمنية من منظور مقاربة مركب الأمن الإقليمي. 45

المبحث الثاني: التكامل: المفهوم، الشروط، المستويات والنظريات. **49**

المطلب الأول: ماهية التكامل وشروطه. 49

الفرع الأول: تعريف التكامل. 49

الفرع الثاني: شروط التكامل. 52

المطلب الثاني: مستويات التكامل 55

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتكامل. 58

الفرع الأول: المقاربة الوظيفية. 58

الفرع الثاني: النظرية الاتصالية. 64

الفرع الثالث: المقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة. 66

خلاصة الفصل الأول 70

الفصل الثاني: التكامل في منطقة المغرب العربي: دراسة جيواستراتيجية تاريخية. 72

المبحث الأول: جيوبوليتيكا منطقة المغرب العربي. **74**

المطلب الاول: الخصوصية الجغرافية لمنطقة المغرب العربي 74

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية لمنطقة المغرب العربي. 80

المطلب الثالث: الواقع الأمني لمنطقة المغرب العربي. 87
المبحث الثاني: إتحاد المغرب العربي –النشأة والتطور–. **102**
المطلب الأول: كرونولوجيا نشأة إتحاد المغرب العربي. 102
المطلب الثاني: أهداف ومؤسسات إتحاد المغرب العربي..... 106
الفرع الأول: أهداف إتحاد المغرب العربي..... 106
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي..... 108
المطلب الثالث: القوى الخارجية الفاعلة في منطقة المغرب العربي والمسار التكاملي بالمنطقة. 114
الفرع الاول: الدور الاوروبي في منطقة المغرب العربي. 114
الفرع الثاني: السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي..... 119
الفرع الثالث: الدور المتنامي للصين في منطقة المغرب العربي..... 123
المبحث الثالث: انعكاس المعضلة الأمنية على التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي..... 129
المطلب الأول: المعضلة الأمنية كمعيق للتكامل في منطقة المغرب العربي من منظور الواقعية الجديدة. 129
المطلب الثاني: المعضلة الأمنية كمعزز للتكامل في منطقة المغرب العربي من المنظور البنائي 136
المطلب الثالث: معضلة اللا تكامل في منطقة المغرب العربي من منظور مركب الأمن الإقليمي. 137
خلاصة الفصل الثاني. 140
الفصل الثالث: انعكاسات التحولات الدولية والقضايا الأمنية على التجربة التكاملية في منطقة المغرب العربي. 141
المبحث الأول: واقع التكامل المغاربي في ظل التحولات الدولية والإقليمية منذ نهاية الحرب الباردة. 144
المطلب الأول: البيئة الدولية والمسار التكاملي في منطقة المغرب العربي مع نهاية الحرب الباردة..... 144
المطلب الثاني: أثر التحولات السياسية في المنطقة المغاربية على المسار التكاملي بالمنطقة..... 147
الفرع الأول: التحولات السياسية في تونس..... 147
الفرع الثاني: المعضلة الليبية "دراسة في الأسباب والتداعيات"..... 150
الفرع الثالث: التحولات السياسة في الجزائر، المغرب وموريتانيا..... 155
الفرع الرابع: البعد المغاربي للأزمة في مالي..... 160
المبحث الثاني: معيقات التكامل في منطقة المغرب العربي..... 163
المطلب الأول: المعيقات السياسية والإقتصادية للتكامل في منطقة المغرب العربي..... 164
المطلب الثاني: المعيقات القانونية للتكامل في منطقة المغرب العربي..... 168
المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة لمستقبل التكامل في منطقة المغرب العربي في ظل المعضلة الأمنية..... 170
المطلب الاول: السيناريو الخطي للتكامل في منطقة المغرب العربي– استمرار الوضع الراهن–..... 172
المطلب الثاني: السيناريو الراديكالي للتكامل في منطقة المغرب العربي –حل مؤسسات إتحاد المغرب العربي–. 173
المطلب الثالث: السيناريو التعديلي للتكامل في منطقة المغرب العربي – تفعيل إتحاد المغرب العربي–. 178
خلاصة الفصل الثالث 182

خاتمة 184

قائمة المصادر والمراجع 190

فهرس الأشكال والجداول.....207

فهرس المحتويات.....210

الملاحق.....214

الملاحق

الملحق رقم (01): معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي (معاهدة مراكش).

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،
وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،
وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي،
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ايمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة إتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها، ووعيا منها بما سيترتب على هذا الاندماج من أثار تتيح لإتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم، وادراكا منهم أن إقامة إتحاد المغرب العربي تتطلب انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الإقتصادية والإجتماعية، وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون إتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو إتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية.

إتفقـــــــوا علـــــــى مـــــا يلـــــي:

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة إتحاد يسمى إتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الإتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء واقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيان استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الإقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والإجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة واعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: اقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الاسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة لذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضو في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الإتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الإتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشر:

- يكون للإتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت اشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الثانية عشر:

- يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة اعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الاعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشر:

- تكون للإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في اطار الإتحاد والتي يحيلها اليها مجلس الرئاسة أو احدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.
- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشر:

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشر:

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها الأساسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشر:

- للدول الأعضاء حرية ابرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى مالم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشر:

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربة أو المجموعة الافريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشر:

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من احدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشر:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.
- تتعهد الدول الأعضاء باتخإذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ 1398، و. ر الموافق لـ 17 فبراير (النوار) 1989 م.

عن
المملكة المغربية
الحسن الثاني

عن
الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن
الجمهورية الجزائرية
الديموقراطية الشعبية
الشإذلي بن جديد

عن
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن
الجمهورية الاسلامية
الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

الملحق رقم (02): الاعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي.

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشإذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية

- انطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير.
- واستلهاما من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة.
- وتجسيدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.
- ووعيا منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.
- ونظرا لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.
- ونظرا لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الإقتصادية والإجتماعية.
- ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.
- وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاما من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.
- وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم، وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية.
- واعتبارا لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة، وإيمانا منا بأن مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية.

- واعتقادا منا بأن قيام إتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.
- واقتناعا منا بأن كيانا مغاربيا متطورا سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الإفريقية وازدهارها.
- واعتبارا لكون إتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.
- ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحها وتحصينه.
- واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة ووعيا منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا.
- وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية.
- نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام إتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار إتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته، وتحقيقا لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الإتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ الموافق ل 17 فبراير 1989 م.

- عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي.
- عن المملكة المغربية الحسن الثاني.
- عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد.
- عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي.
- عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.

الملحق رقم (03): التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حسب الشركاء.

Commerce Extérieur des pays du Maghreb par partenaires
التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حسب الشركاء

Echanges de la Mauritanie par partenaires — **التبادل التجاري لموريتانيا حسب الشركاء**

Structure des Exportations par destination (En %) هيكلة الصادرات حسب الوجهة (%)	2015	2016	2017	2018	2019
UMA	0,6%	0,2%	0,1%	4,6%	0,2%
Reste de l'Afrique	10,6%	10,2%	7,1%	10,3%	6,7%
Union Européenne	24,0%	21,5%	25,3%	22,6%	22,2%
Reste de l'Europe	19,4%	19,2%	21,8%	20,6%	33,2%
Asie	45,1%	48,7%	45,4%	41,0%	36,6%
Amérique	0,2%	0,2%	0,2%	0,9%	1,2%
Total général	100	100	100	100	100

Source: O.N.S

Structure des Importations par fournisseur (En %) هيكلة الواردات حسب المصدر (%)	2015	2016	2017	2018	2019
UMA	7,9%	6,7%	6,2%	4,5%	3,7%
Reste de l'Afrique	6,0%	2,8%	2,7%	2,4%	5,1%
Union Européenne	34,3%	39,8%	41,9%	39,9%	38,9%
Reste de l'Europe	9,8%	7,0%	10,6%	14,4%	11,3%
Asie	35,1%	36,6%	32,2%	34,2%	35,9%
Amérique	6,9%	7,1%	6,5%	4,6%	5,1%
Total général	100	100	100	100	100

Source: O.N.S

Echanges du Maroc par partenaires — **التبادل التجاري للمغرب حسب الشركاء**

Structure des Exportations par destination (En %) هيكلة الصادرات حسب الوجهة (%)	2015	2016	2017	2018	2019
UMA	2,4%	2,5%	2,1%	1,9%	1,8%
Reste de l'Afrique	7,2%	7,3%	6,7%	5,9%	5,9%
Union Européenne	61,4%	62,6%	64,5%	64,3%	65,1%
Reste de l'Europe	8,8%	9,0%	7,7%	7,4%	7,6%
Asie	11,7%	10,5%	9,9%	10,5%	10,1%
Amérique	8,5%	8,1%	9,1%	10,2%	9,6%
Total général	100	100	100	100	100

Source: HCP

Structure des Importations par fournisseur (En %) هيكلة الواردات حسب المصدر (%)	2015	2016	2017	2018	2019
UMA	2,6%	2,0%	1,8%	2,1%	1,5%
Reste de l'Afrique	2,4%	1,9%	1,7%	1,9%	2,1%
Union Européenne	50,8%	53,8%	54,7%	52,0%	51,0%
Reste de l'Europe	13,8%	11,0%	11,1%	12,7%	12,1%
Asie	19,2%	20,3%	18,7%	19,6%	21,2%
Amérique	11,2%	11,0%	12,1%	11,8%	12,0%
Total général	100	100	100	100	100

Source: HCP

Commerce Extérieur des pays du Maghreb par partenaires
التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حسب الشركاء

Echanges de la Tunisie par partenaires — التبادل التجاري لتونس حسب الشركاء

Structure des Exportations par destination (En %) هيكلة الصادرات حسب الوجهة (%)	2015	2016	2017	2018	2019
UMA	9,7%	10,1%	7,9%	7,9%	8,5%
Reste de l'Afrique	3,0%	2,7%	2,9%	3,1%	3,0%
Union Européenne	74,8%	75,7%	75,6%	75,7%	76,3%
Reste de l'Europe	5,3%	4,8%	6,4%	4,7%	5,1%
Asie	3,9%	4,1%	4,3%	4,9%	4,3%
Amérique	3,2%	2,6%	2,9%	3,6%	2,8%
Total général	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: INS

Structure des Importations par fournisseur (En %) هيكلة الواردات حسب المصدر (%)	2015	2016	2017	2018	2019
UMA	4,8%	4,6%	4,5%	5,1%	7,7%
Reste de l'Afrique	1,3%	1,4%	2,1%	2,1%	2,6%
Union Européenne	55,1%	52,8%	54,0%	53,6%	51,7%
Reste de l'Europe	13,2%	12,9%	12,1%	12,1%	12,3%
Asie	18,9%	21,2%	20,1%	20,9%	19,3%
Amérique	6,6%	7,1%	7,2%	6,1%	6,4%
Total général	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: INS